



دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

"دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM: دراسة

ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

رسالة مقدمة لاستكمال الإجازة العالية (الماجستير)

مقدمة من الطالب:

حاتم محمد عمار قريصية

(بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية)

إشراف:

يوسف شعبان المبروك

(أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية)

ربيع: 2026/2025

الآية الكريمة

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ

وَأَنْتُمْ تَعَاوَنُونَ

سورة الأنفال، الآية 27

الإهداء

إلى من كان ولا يزال سندي في الحياة، وإلى من أفنى عمره سعياً وتعباً ليمنحني مستقبلاً
كريماً...

إلى والدي الغالي: أطل الله عمرك، وأدام عليك الصحة والعافية، وبارك في خطواتك. جزاك
الله عني خير الجزاء، فأنت فخري، وقدوتي، ومصدر قوتي.
إلى نبع الحنان، وسر القوة، ونور دربي...

إلى أُمي الغالية: أطل الله عمرك، وألبسك ثوب الصحة والعافية، وبارك فيك. جزاك الله عني
خير الجزاء، فأنت الدعاء الذي لا ينقطع، والقلب الذي لا يخذل.
إلى إخوتي وأخواتي، رفقة دربي في السراء والضراء...

أسأل الله أن يحفظكم، ويوفقكم، ويكتب لكم السعادة والتوفيق في كل خطوة، وأن يديم أواصر
محبتنا، ويجمعنا دائماً على الخير.

إلى أساتذتي الأجلاء، تعجز الكلمات عن شكركم، فأنتم المنارة التي أضاءت طريقي بنور
العلم والمعرفة.

إلى زملائي في الدراسة، الذين شاركوني رحلة الكفاح والاجتهاد...

بكم كانت هذه المسيرة أجمل، وبجهودكم تزينت ذكريات النجاح.

وإلى كل من ترك بصمة طيبة في حياتي، من أهل وأصدقاء، ومن دعمني بكلمة طيبة، أو
دعاء صادق، أو موقف لا ينسى...

لكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، وعبق امتناني، ودعائي الخالص لكم بالخير والبركة ما حييت.

أهدي هذا العمل..

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،،،

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة، ووقف إلى جانبي خلال مراحل إعدادها؛ سواءً كانوا أفراداً أو جهاتٍ رسمية، فقد كان لدعمهم وتشجيعهم الأثر البالغ في تحفيزي، ومساعدتي على تجاوز العقبات، وإتمام هذا العمل بنجاح، وإن كلمات الشكر لتعجز عن الوفاء بحقهم، إذ شاركوني الأفكار، وقدموا لي النصائح والإرشاد، وكانوا خير معين لي في كل خطوة من خطوات هذا الدراسة.

وأخص بالشكر والتقدير كل من كان له دورٌ مباشرٌ أو غير مباشرٍ في إثراء هذه الرسالة، عبر الدعم المعنوي، أو العلمي؛ فهُم جزءٌ لا يتجزأ من هذه الرحلة العلمية، وأسأل الله تعالى أن يديم عليهم توفيقه، وأن يكتب لهم النجاح في حياتهم العملية والعلمية، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى مشرفي الفاضل:

الأستاذ الدكتور/ يوسف شعبان المبروك

الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان نعم السند والداعم، ولم يدخر جهداً في تقديم التوجيه السديد والإرشاد القيم، فله مني خالص التقدير وعظيم الامتنان على صبره وحسن توجيهه، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها، وبذلوا من وقتهم وجهدهم وخبرتهم العلمية الغنية، فقد كانت لتوجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم البناءة الأثر الأكبر في إثراء هذا العمل وتقويمه، وإنني أعترُ بهذه الفرصة العلمية التي أتاحت لي الاستفادة من آرائهم النيرة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ووفقهم لما فيه الخير والسداد.

(1) أستاذ دكتور: خليفة إبراهيم ميلاد.

(2) أستاذ دكتور: سالم محمد عمارة.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، والحمد لله رب العالمين.

الباحث.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وانطلقت من الإشكالية المتعلقة بطبيعة دور المراجع الداخلي في مجال إدارة المخاطر، وما إذا كان يقتصر على الدور الرقابي أم يمتد إلى الدور الاستشاري، بالإضافة إلى وجود فجوة بين الجانب النظري والتطبيق العملي، وغموض هذا الدور في البيئة المصرفية الليبية وانعكاس ذلك على استقلالية المراجع الداخلي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين وموظفي الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية، والبالغ عددهم (105) مفردة، حيث أُجريت الدراسة على المجتمع كاملاً. ولتحقيق أهداف الدراسة جُمعت البيانات من خلال استبانة أُعدت لهذا الغرض، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.27) بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، ولا سيما اختبار (T) لعينة واحدة. كما أثبتت أداة الدراسة تمتعها بدرجات مرتفعة من الصدق والثبات.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، كما بينت النتائج وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة المؤسسية، وتوافق الاستراتيجية مع إدارة المخاطر، وتقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي، إضافة إلى تعزيز قنوات الاتصال وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر. كما أسفرت نتائج اختبار الفرضيات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما أدى إلى رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة.

وخلصت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يؤدي دوراً محورياً في تحسين فعالية إدارة المخاطر داخل المصارف التجارية الليبية وفق إطار COSO ERM، بما يساهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية ودعم عملية اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية إدارات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية ومنحها الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بكفاءة، وتبني التطبيق الشامل لإطار COSO ERM، وتوفير برامج تدريبية مستمرة للمراجعين الداخليين في مجالات إدارة المخاطر والتدقيق القائم على المخاطر، وتطوير نظم المعلومات والاتصال بما يدعم سرعة ودقة تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، فضلاً عن تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية.

كما اقترحت الدراسة إجراء بحوث مستقبلية تتناول دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، ودور المراجعة الداخلية في مواجهة مخاطر الجرائم الإلكترونية، وتقييم مخاطر العملات الرقمية والتعاملات الإلكترونية، وأثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين اكتشاف المخاطر المصرفية، ودور المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر في الحد من مخاطر الاحتياطي المالي بالمصارف الليبية.

الكلمات المفتاحية: إطار COSO ERM، إدارة المخاطر، المراجع الداخلي، تقييم المخاطر.

Abstract:

This study aimed to clarify the role of the internal auditor in evaluating risk management according to the COSO ERM framework in Libyan commercial banks. The study stemmed from the issue concerning the nature of the internal auditor's role in risk management, whether it is limited to an oversight function or extends to an advisory role. It also addressed the gap between theoretical concepts and practical application, as well as the ambiguity surrounding this role within the Libyan banking environment and its implications for the independence of the internal auditor.

The study adopted the descriptive-analytical approach. The study population consisted of internal auditors and employees of general administrative departments in Libyan commercial banks, totaling (105) individuals, and the study was conducted on the entire population. Data were collected through a questionnaire designed for this purpose and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS Version 27), relying on both descriptive and inferential statistical methods, particularly the One-Sample t-test. The study instrument demonstrated high levels of validity and reliability.

The findings revealed that internal auditors play an effective role in evaluating risk management in accordance with the COSO ERM framework in Libyan commercial banks. The results also indicated that internal auditors contribute significantly to strengthening governance and organizational culture, aligning strategy with risk management, assessing risks associated with organizational performance, and enhancing communication channels and risk-reporting processes. Furthermore, hypothesis-testing results showed statistically significant differences, leading to the rejection of the null hypotheses and the acceptance of the alternative hypotheses.

The study concluded that internal auditors play a pivotal role in improving the effectiveness of risk management within Libyan commercial banks under the COSO ERM framework, thereby enhancing corporate governance, supporting decision-making processes, and contributing to the achievement of banks' strategic objectives.

The study recommended strengthening the independence of internal audit departments in Libyan commercial banks and granting them the necessary authority to perform their duties effectively. It also recommended the comprehensive adoption and implementation of the COSO ERM framework, the provision of continuous training programs for internal auditors in risk management and risk-based auditing, the development of information and communication systems to support the timely and accurate exchange of risk-related information, and the promotion of a risk management culture within banking institutions.

In addition, the study proposed several directions for future research, including the role of artificial intelligence technologies in developing internal auditing and risk management in Libyan commercial banks, the role of internal auditing in addressing cybercrime risks in financial institutions, the evaluation of risks associated with digital currencies and electronic transactions, the impact of artificial intelligence on improving the detection of banking risks, and the role of risk-based internal auditing in reducing financial fraud risks in Libyan banks.

Keywords: COSO ERM Framework, Risk Management, Internal Auditor, Risk Assessment.

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية.
ب	الإهداء .
ج	الشكر والتقدير.
د	المستخلص.
هـ	Abstract.
و	قائمة المحتويات.
ط	قائمة الجداول.
ك	قائمة الأشكال.
ك	قائمة الملاحق.
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 المقدمة.
4	2-1 الدراسات السابقة.
11	3-1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية.
12	4-1 مشكلة الدراسة.
14	5-1 أهداف الدراسة.
14	6-1 أهمية الدراسة.
15	7-1 فرضيات الدراسة.
15	8-1 المنهجية العلمية للدراسة.
16	9-1 متغيرات الدراسة.
17	10-1 حدود الدراسة.
18	11-1 مصطلحات الدراسة.
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
الاعتبارات التنظيمية والفنية المرتبطة بالمراجعة الداخلية	
20	1-2 مقدمة الفصل.

الصفحة	العنوان
(المبحث الأول: مدخل المراجعة الداخلية)	
21	2-2 لمحة تاريخية.
21	3-2 مفهوم المراجعة الداخلية.
23	4-2 أهمية المراجعة الداخلية.
24	5-2 أهداف المراجعة الداخلية.
25	6-2 أنواع المراجعة الداخلية.
27	7-2 وظائف المراجعة الداخلية.
27	8-2 المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
29	9-2 محددات تقييم المراجعة الداخلية في المصارف التجارية.
(المبحث الثاني: دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر)	
33	10-2 المهام والمسؤوليات الأساسية للمراجع الداخلي.
35	11-2 أدوات وأساليب المراجع الداخلي في تقييم المخاطر.
42	12-2 دور المراجع الداخلي في دعم القرار الاستراتيجي.
44	13-2 ملخص الفصل الثاني.
الفصل الثالث:	
إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق إطار COSO ERM	
46	1-3 مقدمة الفصل.
(المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM)	
48	2-3 مفهوم الخطر.
49	3-3 مفهوم إدارة المخاطر.
50	4-3 الإطار العام لإدارة المخاطر.
51	5-3 النشأة التاريخية لإطار COSO ERM.
51	6-3 مفهوم COSO ERM.
52	7-3 أنواع المخاطر وفق إطار COSO ERM.
54	8-3 مكونات إطار COSO ERM.
57	9-3 أهداف إطار COSO ERM في تحسين كفاءة إدارة المخاطر.
58	10-3 أثر تطبيق COSO ERM في المصارف التجارية.

الصفحة	العنوان
60	3-11 مميزات إطار COSO ERM.
61	3-12 عيوب إطار COSO ERM.
62	3-13 العلاقة النظرية بين المتغيرين.
63	3-14 استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدور المراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر.
69	3-15 ملخص الفصل الثالث.
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
(الإطار العام لمنهجية الدراسة الميدانية)	
72	4-1 مقدمة الفصل.
(المبحث الأول: منهج وإجراءات الدراسة)	
74	4-2 صدق وثبات أداة الدراسة.
80	4-3 أساليب تحليل البيانات.
(المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج)	
81	4-4 المقدمة.
81	4-5 وصف خصائص العينة.
86	4-6 اختبار مقياس الاستبانة.
87	4-7 عرض نتائج اتفاق أفراد العينة.
95	4-8 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
96	4-9 اختبار فرضيات الدراسة.
102	4-10 عرض نتائج التحليل الإحصائي.
104	تفسير النتائج.
104	التوصيات.
105	الخلاصة.
106	الدراسات المستقبلية المقترحة.
107	قائمة المصادر والمراجع.

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
1	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	28
2	أهم النظريات المرتبطة بالدور الحوكمي لمجلس الإدارة	32
3	نتائج اختبار t لاختبار الفرق بين المجموعتين	74
4	معاملات الارتباط لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية للمقياس	76
5	علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس	77
6	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)	78
7	نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية	79
8	توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	81
9	توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	82
10	توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي	83
11	توزيع عينة الدراسة وفق الإدارة التابع لها	84
12	توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	85
13	قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة	86
14	مقياس تفسير المتوسط الحسابي وفق مقياس ليكرث الخماسي	86
15	مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	87
16	إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة وفقاً لإطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية	87
17	إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تقييم مدى توافق الاستراتيجية وتحديد الأهداف مع إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية	89
18	إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفقاً لإطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية	91

الصفحة	العنوان	الجدول
93	إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية	19
96	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov	20
97	نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة داخل المؤسسة وفقاً لإطار (COSO ERM)	21
98	نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تقييم مدي توافق الاستراتيجية وتحديد الأهداف مع إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)	22
99	نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفقاً لإطار (COSO ERM)	23
100	نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)	24
101	نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)	25

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل
17	متغيرات الدراسة	1
57	مكونات إطار COSO ERM	2
82	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	3
83	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	4
84	توزيع العينة حسب المركز الوظيفي	5
85	توزيع العينة حسب الإدارة التابع لها	6
86	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	7

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الملحق
117	أسماء لجنة تحكيم الاستبانة	1
119	الاستبانة في الصورة الأولى	2
126	الاستبانة في الصورة النهائية	3
133	المراسلات الإدارية	4

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة.

2-1 الدراسات السابقة.

3-1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

4-1 مشكلة الدراسة.

5-1 أهداف الدراسة.

6-1 أهمية الدراسة.

7-1 فرضيات الدراسة.

8-1 المنهجية العلمية للدراسة.

9-1 متغيرات الدراسة.

10-1 حدود الدراسة.

11-1 مصطلحات الدراسة.

1-1 المقدمة:

في ظل عالم يشهد تغيرات اقتصادية ومالية متسارعة، أصبحت المؤسسات تواجه تحديات متزايدة تتعلق بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أهدافها في بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم التأكد، ولم تعد المخاطر التي تواجه المؤسسات تقتصر على الجوانب المالية التقليدية، بل امتدت لتشمل المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والتكنولوجية والتنظيمية، الأمر الذي جعل إدارة المخاطر أحد المرتكزات الأساسية لنجاح المؤسسات المعاصرة واستدامتها، وفي هذا السياق يبرز تساؤل جوهري: كيف يمكن للمؤسسات، ولا سيما المصارف، أن تتنبأ بالمخاطر المحتملة وتتعامل معها بفاعلية قبل أن تتحول إلى أزمات تهدد استقرارها وقدرتها على تحقيق أهدافها؟

لقد كشفت العديد من الأزمات المالية والانهياريات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة عن قصور بعض المؤسسات في إدارة المخاطر والتعامل معها بصورة فعالة، وهو ما أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بأهمية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر. وأصبحت قدرة المؤسسات على تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها تمثل عاملاً حاسماً في الحفاظ على مواردها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، الأمر الذي دفعها إلى تطوير أنظمتها الرقابية وتبني أساليب حديثة تساعد على مواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها بيئة الأعمال المعاصرة (عبد القادر، 2019).

وتاريخياً، شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً ملحوظاً؛ إذ كان ينظر إليها في بداياتها بوصفها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المؤسسة والتأكد من صحة البيانات والسجلات المحاسبية؛ إلا أن التطورات الاقتصادية واتساع حجم المؤسسات وتعدد عملياتها أدت إلى توسع مفهوم الرقابة الداخلية ووظائفها، لتصبح نظاماً متكاملًا يهدف إلى دعم الإدارة وتحسين الأداء وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن المساهمة في تحديد المخاطر وتقييمها والحد من آثارها المحتملة، ونتيجة لهذا التطور أصبحت الرقابة الداخلية تمثل أحد أهم أدوات الإدارة الحديثة في تعزيز الكفاءة والفعالية وتحقيق الأهداف المؤسسية (محيوت، 2021).

وفي إطار التطور المستمر في الفكر المحاسبي والإداري، برزت المراجعة الداخلية بوصفها أحد أهم الأدوات الداعمة لفعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحديثة، حيث توسع دورها من مجرد فحص الالتزام والإجراءات المالية إلى تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة

المخاطر والحوكمة المؤسسية، وقد جاء هذا التطور متوافقاً مع التوجهات الحديثة في المعايير المهنية الدولية التي أكدت على أهمية دمج إدارة المخاطر ضمن مهام المراجع الداخلي، بما يعزز من قدرته على دعم الإدارة في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات، خاصة في البيئات التي تتسم بتعدد المخاطر وتعقيدها مثل القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، برز إطار إدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) بوصفه أحد أهم الأطر الحديثة في مجال إدارة المخاطر، لما يوفره من منهجية شاملة تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بصورة متكاملة تتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، كما أن التطور في دور المراجعة الداخلية جعل منها عنصراً محورياً في دعم فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية، من خلال تقديم التأكيدات والاستشارات التي تسهم في تحسين الأداء وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

وعلى الرغم من هذا التطور، لا يزال الجدل قائماً حول طبيعة دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر، وما إذا كان يقتصر على الدور الرقابي أم يمتد إلى الدور الاستشاري، إضافة إلى وجود فجوة بين ما تنص عليه المعايير المهنية والتطبيق العملي داخل المؤسسات، كما أن البيئة المصرفية الليبية تعكس هذا التحدي بوضوح، نظراً لما تواجهه من مخاطر متنوعة وتغيرات متسارعة تتطلب تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور المشكلة البحثية حول تحديد دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، ومدى إسهامه في تعزيز الحوكمة والثقافة المؤسسية، وتوافق الاستراتيجية مع إدارة المخاطر، وتقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي، وتحسين قنوات الاتصال وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإسهام في توضيح هذا الدور وتحليل أبعاده في البيئة المصرفية الليبية، بما يدعم تطوير الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية ويعزز فعالية إدارة المخاطر داخل المصارف التجارية الليبية.

1-2 الدراسات السابقة:

(1) دراسة (فتيح، 2016)، بعنوان: "مدي توافق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية مع منظور COSO".

هدفت هذه الرسالة إلى تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومدى توافقه مع إطار (COSO) المُحدَّث الصادر عن "لجنة المنظمات الراعية" (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission)، وقد اعتمدت الدراسة على حالة تطبيقية لمؤسسة "بيات كاترينغ" (Bayet Catering)، لتقييم نظامها الرقابي في ضوء هذا الإطار، والبحث عن مدى توفر مكونات الرقابة الداخلية فيها، ودرجة تحقيقها للأهداف المرجوة.

ولتحقيق ذلك، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً أداتي الفحص والمقابلة مع إطارات المؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها الأساسية متوفر بشكل كافٍ وفعال في المؤسسة، ويعزى هذا الأمر إلى تبني المؤسسة لمعايير الآيزو (ISO) منذ عام 2006 في أربعة مجالات رئيسية، وهو ما ساهم بشكل كبير في ترسيخ مفهوم الرقابة بجميع مكوناتها، وتهيئة البيئة الملائمة لتطبيقها، لا سيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، وتفعيل الاتصال وتدقيق المعلومات، ومتابعة وتقييم الأنشطة والإجراءات المؤثرة فيها بغض النظر عن نوعها أو حجمها.

(2) دراسة (ها مرون، 2016)، بعنوان: "مدي فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) في القطاعات الحكومية بقطاع غزة، وقد شملت الدراسة المتغيرات المتعلقة بتطبيق مكونات الإطار الثمانية، وهي: البيئة الرقابية الداخلية، وتحديد الأهداف، وتحديد الأحداث، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والرقابة والمتابعة، كما تناولت الدراسة مفهوم إدارة المخاطر، وأنواعها، وأسس إدارتها، والآليات المتبعة للحد منها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي بما يمكنه من القيام بدوره الفعال في تقويم

المخاطر بالقطاعات الحكومية في قطاع غزة، وضعف دور التدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة لتحديد المخاطر والفرص، بالإضافة إلى عدم فاعليته في متابعة تنفيذ إجراءات الرقابة في القطاع الحكومي.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها: ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية والعمل به ضمن المكونات الثمانية لإطار (COSO ERM)، وتفعيل دور التدقيق الداخلي نظراً لأثره الإيجابي في إضافة قيمة للمؤسسة، وتحسين فعالية العمليات، وتحقيق الأهداف، فضلاً عن ضرورة إنشاء دائرة متخصصة لإدارة المخاطر. (3 دراسة (الرمحي، 2017)، بعنوان: "قياس مدى تطبيق عمل (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين، عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق إطار عمل (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ASE)، ولتحقيق هذا الهدف، صاغ الباحث فرضية رئيسية وخمس فرضيات فرعية تغطي مكونات الرقابة الداخلية الخمسة لإطار COSO، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والرقابة (المتابعة).

وقد تم تحليل البيانات إحصائياً لقياس درجة تطبيق كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية في الشركات محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة تطبق بشكل عام ثلاثة مكونات من إطار COSO، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، في المقابل، لوحظ ضعف أو انعدام في تطبيق المكونين الآخرين: المعلومات والاتصال، والرقابة (المتابعة).

ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج تفوق القطاع المالي بمستوى أعلى من التطبيق مقارنة بالقطاع الصناعي الذي سجل مستوى متدنياً، لا سيما فيما يتعلق بـ "بيئة الرقابة"، حيث كشف التحليل عن انخفاض في مستوى تطبيق سياسات الموارد البشرية وإجراءاتها وآليات المساءلة. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتقييم نظم الرقابة الداخلية بانتظام، وإيلاء اهتمام أكبر لمكوني "المعلومات والاتصال" و"الرقابة (المتابعة)"، وخاصة في القطاعين الصناعي وقطاع الخدمات.

4) دراسة (القصور وطارق، 2019)، بعنوان: "مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار (COSO)، وتحديدًا في مجالات: البيئة الرقابية، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وقد اعتمدت الدراسة على استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة مصراتة، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مكونات الرقابة الداخلية السائدة في البيئة الليبية تتوافق مع متطلبات إطار (COSO) في المجالات المذكورة آنفًا، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني المنظمات الليبية لإطار (COSO) بشكل كامل لتحسين أداء الرقابة الداخلية، كما أوصت بالتركيز على تعزيز العناصر الأقل تواجدًا أو ضعيفة التطبيق في البيئة الليبية، وهي:

- 1) تشكيل لجان مراجعة تتمتع بالاستقلالية وتشرف على فعالية الرقابة الداخلية.
 - 2) وضع سياسات واضحة للنقويض والتصريح بالعمليات المالية والأنشطة التشغيلية.
 - 3) تطوير آليات فعالة لجمع المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية ومعالجتها.
- 5) دراسة (عبد القادر، وعبد الله، 2021)، بعنوان: "دور المراجع الداخلي في تحسين إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المراجع الداخلي في تحسين إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المؤسسات المالية الجزائرية، وقد ركزت هذه الدراسة على مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإطار (COSO ERM) في تقييم وإدارة المخاطر، إذ تم استخدام استبيان ووزع على عدد من المراجعين الداخليين في المؤسسات المالية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المراجع الداخلي فعال بشكل ملحوظ في تحديد المخاطر وتقديم التوصيات المناسبة، ولكنه يعاني من بعض التحديات المتعلقة بعدم توافر التدريب الكافي على إطار (COSO ERM)، وأوصت الدراسة بأنه؛ يجب أن يكون هناك برامج لتعزيز مهارات المراجعين الداخليين وتوفير المزيد من التدريب على منهجية (COSO ERM) لضمان تقييم أكثر فعالية لإدارة المخاطر.

6) دراسة (الحاج والمغري، 2022)، بعنوان: "ممارسات المراجعة الداخلية في الأسواق الناشئة (أدلة من مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور المراجعة الداخلية في البنوك بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، معتمدةً على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: أن للمراجعة الداخلية دوراً مزدوجاً (رقابياً واستشارياً)؛ إذ يُعتمد عليها في تقديم توصيات لتحسين ممارسات إدارة المخاطر؛ غير أنها تواجه تحديات عدة، أهمها: ضعف الاستقلالية ونقص الموارد، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق دور المراجعة الداخلية في الأسواق الناشئة ليتجاوز الدور التقليدي، بما يتلاءم ومتطلبات الواقع العملي.

7) دراسة (كريم، 2023)، بعنوان: "تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف الليبية: دراسة على المصارف التجارية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الفعلي للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقد أظهرت النتائج غموض هذا الدور وتداخله بين الجانبين الرقابي والاستشاري، مما يؤدي إلى تضارب في المصالح ويؤثر سلباً على استقلالية المراجعة الداخلية، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة مواءمة الممارسات المحلية مع المعايير العالمية، ولا سيما إطار إدارة مخاطر المؤسسات (COSO ERM)، لتحديد الأدوار بوضوح وتعزيز فعالية المراجعة.

8) دراسة (المشاي، 2023)، بعنوان: "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء مع إطار COSO للرقابة الداخلية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: وجود هيكل تنظيمي واضح، وإطار شامل للتخطيط والتوجيه والرقابة على أداء الموظفين، بما يساهم في تحقيق الأهداف المؤسسية، فضلاً عن فعالية إجراءات المراجعة الداخلية في تأكيد الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية من قبل الإدارة والموظفين، ووجود نظام رقابي فعال يساهم في حماية أصول الشركة من مخاطر السرقة والاختلاس، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة بذل مزيدٍ من الجهود لتطوير عناصر نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء، لضمان ارتقائها إلى المستويات

العالمية نظراً لأهميتها الحيوية، والاهتمام بنظام المكافآت والترقيات وربطهما بنتائج التقييم الدوري للأداء، لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين كفاءة العمل، فضلاً عن تعزيز أنظمة المعلومات المالية والإدارية الداخلية لتسهم بشكل فاعل في دعم عمليات الرقابة الداخلية.

9) دراسة (حسن، فاطمة، 2023)، بعنوان: "دور المراجع الداخلي في تفعيل آليات حوكمة التحول الرقمي وأثره على إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية".

رَكَزَت الدَّرَاسَةُ عَلَى تَحْلِيلِ دَوْرِ الْمُرَاجِعِ الْدَاخِلِيِّ فِي تَطْبِيقِ حَوْكَمَةِ التَّحْوِيلِ الرِّقْمِيِّ بِالْبَنْوَكِ، وَقِيَاسِ أَثَرِ ذَلِكَ عَلَى إِدَارَةِ الْمَخَاطِرِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْأَنْشِطَةِ الْمَصْرَفِيَّةِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ، وَقَدْ اتَّبَعَتِ الدَّرَاسَةُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ، مِنْ خِلَالِ اسْتِخْدَامِ الاسْتِبْشَانَاتِ وَالْمُقَابَلَاتِ مَعَ مَدِيرِي الْمُرَاجَعَةِ الْدَاخِلِيَّةِ وَمَسْئُولِي تَقْنِيَةِ الْمَعْلُومَاتِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَحْلِيلِ سِيَاسَاتِ وَإِجْرَاءَاتِ الرِّقَابَةِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ، وَقَدْ خَلَصَتِ الدَّرَاسَةُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتَاجِ، أَهْمُهَا: وَجُودُ نِظَامِ مُرَاجَعَةٍ دَاخِلِيَّةٍ فَاعِلٍ يَسْهُمُ بِدَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ فِي تَحْسِينِ آلِيَّاتِ حَوْكَمَةِ التَّحْوِيلِ الرِّقْمِيِّ، كَمَا أَنَّ لِلْمُرَاجِعِ الْدَاخِلِيِّ دَوْرًا أَسَاسِيًّا فِي التَّخْفِيفِ مِنَ الْمَخَاطِرِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ وَالْإِحْتِيَالِ الْمَصْرَفِيِّ، وَفِي ضَوْءِ هَذِهِ النَّتَاجِ، أَوْصَتِ الدَّرَاسَةُ بِمَا يَلِي: الْعَمَلُ عَلَى تَعْزِيزِ قُدْرَاتِ الْمُرَاجَعَةِ الْدَاخِلِيَّةِ فِي مَجَالِ الرِّقَابَةِ الرِّقْمِيَّةِ، وَتَطْوِيرِ سِيَاسَاتِ وَإِجْرَاءَاتٍ وَاضِحَةٍ لِحَوْكَمَةِ التَّحْوِيلِ الرِّقْمِيِّ، وَإِدْمَاجِ أَدَوَاتِ إِدَارَةِ الْمَخَاطِرِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ ضَمْنَ خُطَطِ الْمُرَاجَعَةِ الْدَاخِلِيَّةِ.

10) دراسة (أحواس، 2023)، بعنوان: "مدى توافق متطلبات نظام الرقابة الداخلية في الشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية".

هَدَفَتِ الدَّرَاسَةُ إِلَى التَّعَرُّفِ عَلَى مَدَى تَوَافُقِ مَتَطْلِبَاتِ نِظَامِ الرِّقَابَةِ الْدَاخِلِيَّةِ فِي الشَّرَكَاتِ اللَّيْبِيَّةِ الْعَامِلَةِ فِي مَجَالِ الْإِتِّصَالَاتِ مَعَ إِطَارِ (COSO) لِلرِّقَابَةِ الْدَاخِلِيَّةِ، وَقَدْ اعْتَمَدَتِ الدَّرَاسَةُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ، وَتَوَصَّلَتْ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّتَاجِ، كَانَ مِنْ أَبْرَزِهَا: أَنَّ إِدَارَةَ الشَّرَكَةِ تَعْمَلُ عَلَى تَرْسِيخِ الْقِيَمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ الَّتِي تَحَدُّ مِنَ الدَّوَافِعِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى ارْتِكَابِ الْعَامِلِينَ لَتَصَرُّفَاتٍ غَيْرِ قَانُونِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ أَخْلَاقِيَّةٍ، وَفِي ضَوْءِ ذَلِكَ، أَوْصَتِ الدَّرَاسَةُ بِضُرُورَةِ بَذْلِ مَزِيدٍ مِنَ الْجُهْدِ لَتَطْوِيرِ عُنَاوَرِ نِظَامِ الرِّقَابَةِ الْدَاخِلِيَّةِ فِي هَذِهِ الشَّرَكَاتِ، بِمَا يَضْمَنُ ارْتِقَاءَهَا إِلَى الْمُسْتَوَى الْمَطْلُوبِ نِظَرًا لِأَهْمِيَّتِهَا الْبَالِغَةِ، كَمَا أَوْصَتِ بِزِيَادَةِ الْإِهْتِمَامِ بِنِظَامِ الْمَكَافَآتِ وَالتَّرْقِيَّاتِ، وَرَبْطَهُمَا بِنَتَاجِ التَّقْيِيمِ، لِمَا لَذَلِكَ مِنْ أَثَرٍ إِجْبَاطِيٍّ فِي تَحْسِينِ أَدَاءِ الْعَمَلِ.

11) دراسة (John P. Stewart, Sarah L. Whitman, 2021)، بعنوان: "The Internal Audit in Risk Management: A Case Study of COSO of Role Implementation ERM، بمعنى: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفقاً لـ COSO".

ركزت هذه الدراسة على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر من خلال تطبيق إطار (COSO ERM) في شركات أمريكية متعددة الجنسيات، واستعرضت الدراسة كيفية استخدام المراجعين الداخليين لهذا الإطار لتحديد المخاطر وتحليلها و استجابة الشركات لها، وأظهرت النتائج أن للمراجع الداخلي دوراً حيوياً في ضمان فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات، وأن تطبيق إطار (COSO ERM) يسهم في تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المحتملة. وقد أوصت الدراسة بضرورة التبنى الكامل للإطار، نظراً لما يحققه من زيادة كبيرة في كفاءة إدارة المخاطر، مؤكدة أن الدعم المستمر من الإدارة العليا، وتوفير التدريب المتخصص، يعدان عاملين أساسيين لنجاح هذا التطبيق.

12) دراسة (Demirović, L., Isaković-Kaplan, Š., & Proho, M. (2021) بعنوان: "Internal Audit Risk Assessment in the Function of Fraud Detection، بمعنى: "تقييم مخاطر المراجعة الداخلية في وظيفة الكشف عن الاحتيال".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر المتعلقة بالاحتيال داخل المؤسسات، وتسليط الضوء على الأساليب والأدوات التي يستخدمها المراجع الداخلي لتحديد المخاطر المحتملة، وتحليلها، وترتيب أولوياتها، كما سعت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة المراجعة الداخلية في الوقاية من الاحتيال والكشف المبكر عنه، وأثر ذلك في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية المؤسسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: أن للمراجعة الداخلية دوراً أساسياً في تحديد مخاطر الاحتيال، حيث يستخدم المراجعون أساليب متنوعة وأدوات كمية ونوعية للتقييم، كما لوحظ أن المراجعين الداخليين يتبعون نهجاً قائماً على الأولويات، مركزين على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر، وأكدت النتائج أيضاً أن تخطيط المراجعة القائم على المخاطر يسهم في تحسين تخصيص الموارد والحد من وقوع الاحتيال، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بما يلي: العمل على تطوير مهارات المراجعين الداخليين، لا سيما في مجالي التحليل الكمي والنوعي

للمخاطر، والاستخدام المنهجي الأمثل لأدوات التقييم، كما أوصت بتعزيز التعاون بين المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية، وتبني نهج استباقي للكشف عن الاحتيال، ودمج تقييم المخاطر ضمن عمليات المراجعة الداخلية الدورية.

13) دراسة rena, M., Arnaboldi, M., & Azzone, GA (2022) , بعنوان: effectiveness and its relationship with ERM Internal audit implementation Managerial Auditing Journa بمعنى: "فعالية المراجعة الداخلية وعلاقتها بتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين فعالية المراجعة الداخلية ومستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في الشركات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء مسح ميداني على عينة من الشركات الأوروبية، وأظهرت النتائج أن للمراجعة الداخلية دوراً فعالاً في دعم تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية عبر وظيفتها الرقابية؛ غير أن الإفراط في تقديم الخدمات الاستشارية قد يؤثر سلباً في استقلالية المراجع وحياده، وعليه، أوصت الدراسة بضرورة الموازنة الدقيقة بين الدورين الرقابي والاستشاري، إذ إن الانحراف المفرط نحو الجانب الاستشاري قد ينعكس سلباً على جودة وكفاءة المراجعة الداخلية.

14) دراسة (Michael Jameson, Laura Edwards, 2022)، بعنوان: "Internal Audit Effectiveness and COSO ERM: Evidence from European Corporations، بمعنى: "فعالية التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المؤسسية وفقاً لـCOSO".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر باستخدام إطار (COSO ERM) في الشركات الأوروبية، وقد جُمعت البيانات من خلال إجراء مقابلات مع مديري المخاطر والمراجعين الداخليين في شركات المملكة المتحدة وألمانيا، وأظهرت النتائج أن الشركات التي تعتمد إطار (COSO ERM) تحقق مستويات أعلى من الضبط والسيطرة على المخاطر، والتزاماً أفضل بمعايير الحوكمة، مقارنة بتلك التي لا تطبق هذا الإطار، وأكدت الدراسة أن فعالية المراجعة الداخلية تزداد بشكل ملحوظ في المؤسسات التي تتبنى تطبيقاً منهجياً لإطار (COSO ERM)، مما يعزز قدرة المراجع الداخلي على إعداد تقارير دقيقة وموثوقة بشأن المخاطر المحتملة.

15) دراسة (Chen Liu & Min Ho, 2023)، بعنوان: "The Impact of COSO ERM Framework on Internal Auditors' Risk Management Practices:

an FirmsStudy of Asi، بمعنى: "تأثير إطار عمل COSO لإدارة المخاطر على ممارسات إدارة المخاطر لدى المدققين الداخليين".

ركزت هذه الدراسة على تحليل تأثير تطبيق إطار إدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) في ممارسات المراجعين الداخليين بالشركات الآسيوية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة حالات لشركات في الصين وكوريا الجنوبية، وتوصلت النتائج إلى أن للمراجع الداخلي دوراً محورياً في تحسين عمليات تقييم المخاطر والرقابة عليها، لا سيما في ظل التحديات الناتجة عن تقلبات الأسواق الآسيوية.

وأشارت الدراسة إلى أن اعتماد إطار (COSO ERM) يُمكن المراجع الداخلي من إعداد تقارير شاملة ودقيقة، مما يساهم في تعزيز مستوى الشفافية داخل الشركات، كما أكدت النتائج تفوق الشركات التي تبنت الإطار في قدرتها على تقييم المخاطر والاستجابة لها، مقارنة بتلك التي لم تعتمد عليه، وفي الختام، أبرزت الدراسة أهمية وجود نظام حوكمة رشيد يدعم تطبيق إطار (COSO ERM) لضمان نجاحه وفعاليته.

1-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متنوعة تتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، حيث ركز بعضها على مدى توافق أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والمالية مع إطار (COSO)، في حين اهتمت دراسات أخرى بدور المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر أو تقييم فاعليتها في بعض البيئات التنظيمية المختلفة، كما تطرقت بعض الدراسات إلى الجوانب التطبيقية لإطار (COSO ERM) في مؤسسات محددة أو قطاعات مختلفة، سواء في البيئات العربية أو الأجنبية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود البحثية وما قدمته من إسهامات علمية، إلا أنها أظهرت تبايناً في التركيز؛ إذ إن عدداً كبيراً منها انصبّ على تقييم مكونات الرقابة الداخلية أو دراسة تطبيق إطار (COSO) بشكل عام، بينما لم تتناول بصورة كافية الدور التحليلي والتقييمي للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) داخل البيئة المصرفية الليبية بشكل خاص، كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجانب الوصفي أو

التقييمي العام دون التعمق في طبيعة هذا الدور وحدوده، ولا سيما ما يتعلق بمدى فاعليته في تعزيز الحوكمة وتقييم المخاطر وتحقيق التكامل بين الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

وانطلاقاً من ذلك، تتميز هذه الدراسة بأنها تركز بشكل مباشر على تحليل دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) داخل المصارف التجارية الليبية، في بيئة تتسم بتعدد المخاطر وتسارع التغيرات، وهو ما يمنحها خصوصية تطبيقية وميدانية، كما تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية المتمثلة في محدودية الدراسات التي تناولت هذا الدور بصورة متكاملة تجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية في السياق المصرفي الليبي، من خلال تحليل أبعاد هذا الدور وانعكاساته على فعالية إدارة المخاطر.

ومن هنا يرى الباحث أن الفجوة البحثية تتمثل في نقص الدراسات التي تناولت بشكل مباشر ودقيق دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية، وغياب دراسات كافية تربط بين هذا الدور وبين تعزيز الحوكمة المؤسسية وتطوير فعالية إدارة المخاطر في بيئة مصرفية محلية تتسم بتحديات تنظيمية واقتصادية متغيرة.

1-4 مشكلة الدراسة:

تعددت الإشكاليات والنقاشات الفكرية والمهنية، على المستويين الدولي والإقليمي، حول طبيعة الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر داخل الوحدات الاقتصادية، سواء في القطاع العام أو الخاص؛ فعلى الرغم من التطور الكبير في الفكر المحاسبي والإداري، وما صاحبه من تبني إطار إدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) بوصفه أحد أهم المداخل الحديثة في هذا المجال، إلا أن طبيعة الدور الفعلي للمراجع الداخلي ما تزال تثير جدلاً واسعاً حول حدود هذا الدور واتجاهه، وما إذا كان يظل محصوراً في الإطار الرقابي التقليدي أم يمتد ليشمل بعداً استشارياً يسهم في دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين إدارة المخاطر.

وتنعكس هذه الإشكالية في التباين الواضح بين الإطار النظري للمراجعة الداخلية وبين ممارساتها التطبيقية داخل المؤسسات، حيث تشير الأدبيات المهنية إلى وجود فجوة بين ما يجب أن يكون عليه دور المراجع الداخلي وفق المعايير الحديثة، وبين ما يتم تطبيقه فعلياً داخل بيئات العمل المختلفة، ويتجلى هذا التباين بصورة أوضح عند محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين

المراجع الداخلي ونظام إدارة المخاطر، ومدى قدرته على الحفاظ على استقلاليته وموضوعيته أثناء ممارسته لدوره في التقييم والدعم في آن واحد.

وفي السياق المصرفي، تزداد حدة هذه الإشكالية نظراً لتعقيد بيئة العمل المصرفية وتعدد المخاطر التي تواجهها، الأمر الذي يجعل تحديد الدور الفعلي للمراجع الداخلي أكثر حساسية وأهمية، كما أن بعض الدراسات التطبيقية أشارت إلى وجود غموض في تحديد هذا الدور داخل المصارف، بين من يراه امتداداً للوظيفة الرقابية التقليدية، ومن يراه شريكاً استشارياً في إدارة المخاطر، دون وجود حسم واضح لهذا التداخل في الواقع العملي.

وانطلاقاً من هذا التباين، تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن طبيعة دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية، وتحديد حدوده وأبعاده، وتحليل مدى التوازن القائم بين وظيفته الرقابية ودوره الاستشاري، وانعكاس ذلك على فعالية إدارة المخاطر داخل هذه المصارف، وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية؟**

وبناءً على التساؤل الرئيسي، تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1) ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية؟
- 2) ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية؟
- 3) ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية؟
- 4) ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية؟

1-5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تبيان الدور المحوري للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف يستوجب تحقيق مجموع من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الآتي:

- 1) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.
- 2) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية.
- 3) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.
- 4) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية.

1-6 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في استقراء وتحليل الدور الحيوي الذي يضطلع به المراجعون الداخليون في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM) داخل المصارف التجارية الليبية، وقد جاءت هذه الدراسة استجابةً لحدثة هذا الإطار وتميزه بالشمولية في آليات تطبيقه، وما يوفره من رؤية دقيقة تتعلق بالتقارير المالية والأداء الاستراتيجي، ويكتسب هذا التحليل زخماً إضافياً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والضغط المتزايدة التي يواجهها القطاع المصرفي، حيث تسعى الدراسة إلى تقديم برامج ومقترحات عملية تسهم في الحفاظ على مستويات الأداء وتحقيق التوازن المنشود بين الأهداف والمخاطر والتحديات الراهنة.

وتتجلى الأهمية العملية للدراسة في إبراز دور المراجع الداخلي الفاعل في تحديد وتحليل مخاطر المؤسسة بأنواعها المختلفة: (الاستراتيجية، التشغيلية، والتقارير)، بالإضافة إلى مخاطر عدم الامتثال للسياسات والمعايير المعتمدة، كما تهدف الدراسة إلى تعزيز التكامل بين نظام المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يضمن ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل هذه

المؤسسات، أما على الصعيد الأكاديمي، فتساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية وتوفير قاعدة مرجعية رصينة تدعم الباحثين في الدراسات المستقبلية ذات الصلة.

1-7 فرضيات الدراسة:

1-7-1 الفرضية الرئيسية للدراسة:

- وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية.

1-7-2 الفرضيات الفرعية للدراسة:

- (1) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.
- (2) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية.
- (3) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.
- (4) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية.

1-8 المنهجية العلمية للدراسة:

(1) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف معرفة مدى فعالية دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.

(2) مجتمع الدراسة:

المصارف التجارية الليبية.

(3) عينة الدراسة:

- تحديد العينة: تم اختيار عينة قوامها (105) من المراجعين الداخليين والموظفين بالإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية، إذ تشمل العينة مجموعة متنوعة من المستويات الوظيفية.

- حجم العينة: تم تحديد حجم العينة بناءً على الطريقة الإحصائية المناسبة.

(4) أدوات جمع البيانات:

- الاستبيان: تم تصميم استبيان مغلق مكون من عدة محاور لقياس دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM)، وسيستند تصميم الاستبيان إلى الأدبيات السابقة.

(5) تحليل البيانات:

- الأساليب الإحصائية: تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات (استبيان + SPSS + مقياس ليكرث + اختبار T).
- برامج التحليل: تم استخدام برامج إحصائية لتحليل البيانات وعرض النتائج بشكل واضح.

(6) تفسير النتائج:

- تم تفسير النتائج من خلال الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتحديد العلاقة ومدى فعالية المراجع الداخلي في تقييم المخاطر (COSO ERM).

9-1 متغيرات الدراسة:

1-9-1 المتغير المستقل (دور المراجع الداخلي):

يتمثل المتغير المستقل في قياس الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM.

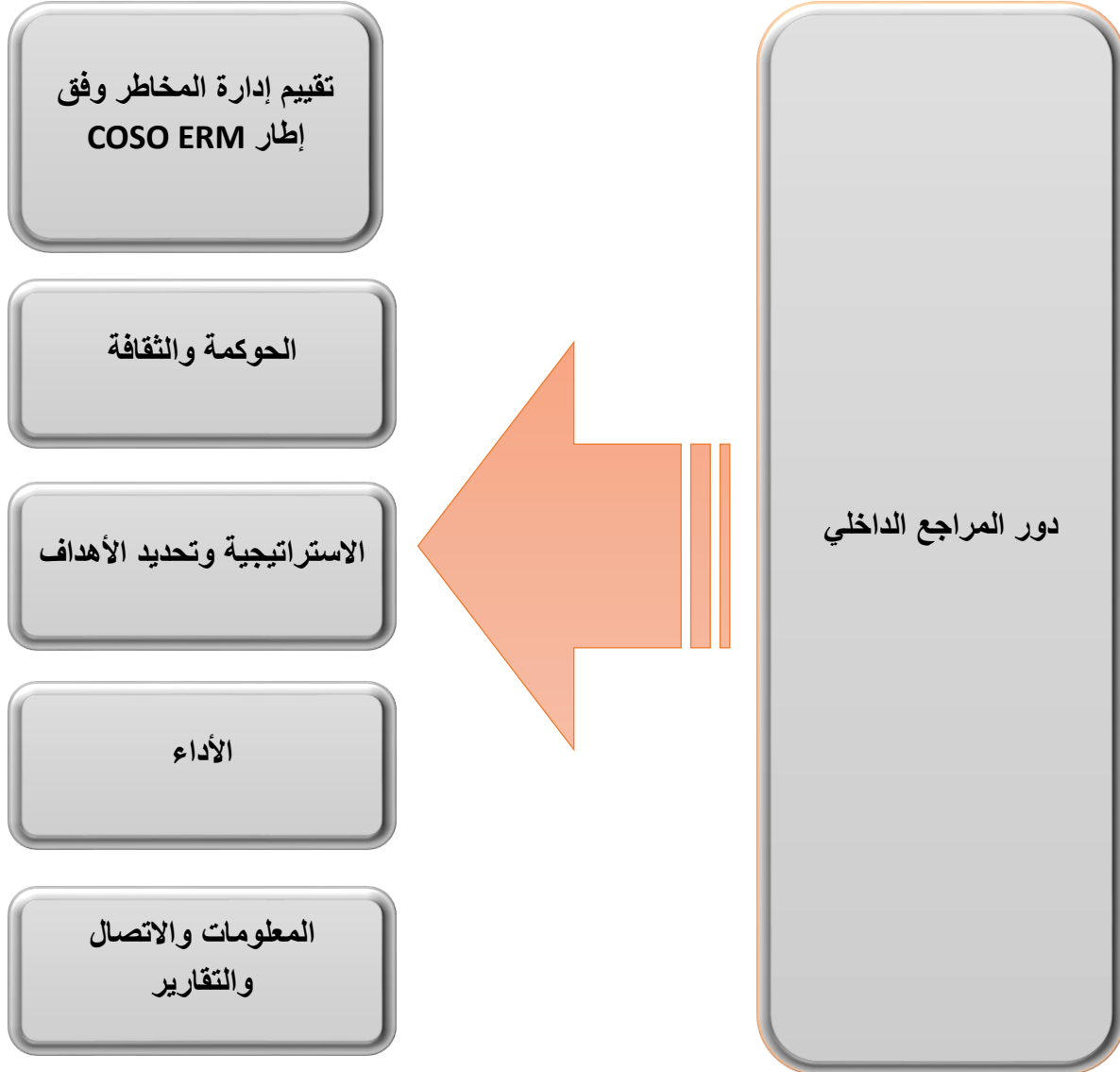
1-9-2 المتغير التابع (تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM):

يتمثل المتغير التابع في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- (1) الحوكمة والثقافة.
- (2) الاستراتيجية وتحديد الأهداف.
- (3) الأداء المؤسسي.
- (4) المعلومات والاتصال والتقارير.

المتغير المستقل

المتغير التابع



شكل رقم (1) متغيرات الدراسة

10-1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: المصارف التجارية الليبية.
- الحدود الزمنية: سنة 2025-2026.
- الحدود البشرية: تستهدف هذه الدراسة (إدارة المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - رؤساء الأقسام المعنيين).

11-1 مصطلحات الدراسة:

- إطار (COSO ERM) (committee of sponsoring organization): "تأسست لجنة المنظمات الراعية للجنة كوزو (COSO) بهدف مكافحة الاحتيال في التقارير المالية وتعزيز حوكمة المنظمات، وتتألف اللجنة من خمس هيئات ومؤسسات مهنية رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، ومعهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute)، والجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA).

وقد أصدرت اللجنة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (Internal Control – Integrated Framework) لأول مرة عام 1992، ثم قامت بتحديثه في عام 2013، وقد لاقى هذا الإطار قبولاً واسعاً على الصعيد العالمي، حيث تُرجم إلى العديد من اللغات وأصبح المعيار الأكثر اعتماداً في مجال الرقابة الداخلية، وتعتمد عليه العديد من المنظمات كأفضل ممارسة معتمدة، إذ يستخدمه المراجعون الداخليون لتقييم المخاطر، وضمان محاذاة الاستراتيجيات مع الأهداف المؤسسية، وتحقيق تلك الأهداف بفعالية وكفاءة.

- إدارة المخاطر (Risk management): "يقصد بإدارة المخاطر العملية، التي تقوم بها المؤسسة للقيام بتحديد وتقييم المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على تحقيق أهدافها، ووفق إطار (COSO ERM)، فإن إدارة المخاطر تعتمد على منهجية شاملة تشمل تحديد المخاطر، تقييمها، طرق الاستجابة لها، وأخيراً مراقبتها".

- المراجع الداخلي (Internal auditor): "هو الشخص المسؤول داخل المؤسسة أو المنظمة الاقتصادية عن مراجعة وقياس وتقييم فعالية الضوابط والعمليات والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة، ويشمل ذلك تقييم المخاطر وتقديم التوصيات لتحسين إدارة المخاطر".

- تقييم المخاطر (risk assessment): "وهي عملية تحليلية، يتم من خلالها تحديد المخاطر التي من المحتمل أن تواجه المؤسسة، ودراسة تأثيراتها على المؤسسة، إذ يقوم المراجع الداخلي بمراجعة مدي دقة وفعالية هذه التقييمات وفق إطار (COSO ERM)".

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

(الاعتبارات التنظيمية والفنية المرتبطة بالمراجعة الداخلية)

1-2 مقدمة الفصل.

(المبحث الأول: مدخل المراجعة الداخلية)

2-2 لمحة تاريخية.

3-2 مفهوم المراجعة الداخلية.

4-2 أهمية المراجعة الداخلية.

5-2 أهداف المراجعة الداخلية.

6-2 أنواع المراجعة الداخلية.

7-2 وظائف المراجعة الداخلية.

8-2 المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

9-2 محددات تقييم المراجعة الداخلية في المصارف التجارية.

(المبحث الثاني: دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر)

10-2 المهام والمسؤوليات الأساسية للمراجع الداخلي.

11-2 أدوات وأساليب المراجع الداخلي في تقييم المخاطر.

12-2 دور المراجع الداخلي في دعم القرار الاستراتيجي.

13-2 ملخص الفصل الثاني.

2-1 مقدمة الفصل:

تطور مفهوم المراجعة الداخلية مواكبةً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة ففي بداياته، كان هذا المفهوم ينحصر في التأكد من صحة البيانات المحاسبية، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب المالي، ومع مرور الوقت، توسع مفهوم المراجعة الداخلية وظيفياً ومفاهيمياً ليشمل وظيفة "التقييم" (Evaluation)، بهدف مساعدة الإدارة في الحكم على كفاءة وفعالية أنشطة الوحدة الاقتصادية، وبالتالي رفع مستوى أدائها العام.

وقد أسهم هذا التطور في جعل مهنة المراجعة الداخلية ركيزة أساسية في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، إذ لم تعد وظيفتها تقتصر على الجوانب التقليدية؛ بل امتدت لتشمل تقييم وفعالية الأنظمة الرقابية داخل المؤسسات، وانعكس هذا التحول بدوره على إجراءات وأساليب المراجعة الداخلية، إذ انتقلت من الأساليب التقليدية إلى منهجيات حديثة ودقيقة تواكب تعقيدات البيئة الأعمال.

استجابةً لهذه التطورات، وللمعالجة الثغرات التي كشفت عنها الانهيارات الاقتصادية الكبرى التي طالت مؤسسات عالمية مرموقة -وما ترتب عليها من تآكل للثقة في التقارير المالية- بادرت الهيئات والمنظمات المهنية الدولية إلى إصدار معايير وأطر عمل دولية للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتهدف هذه الأطر إلى ضمان دقة وشفافية التقارير المالية، وحماية موارد المؤسسات، وتعزيز فاعلية عملياتها التشغيلية، وتقليل حالة عدم اليقين، بما يضمن استمرارية الأعمال من خلال التقييم الدقيق للمخاطر المحتملة والحد من آثارها.

ومن أبرز هذه الأطر إطار (COSO ERM)، الذي يوفر منهجية منظمة ومتكاملة لإدارة المخاطر، ويسعى هذا الإطار إلى ترشيد الرقابة الداخلية ومواءمتها مع الاستراتيجية المؤسسية وأهداف الأداء، مما يسهم في تقليل حالات عدم التأكد، وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر التنظيمية والاستراتيجية بفعالية. (ندوة علمية لقسم الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023)

المبحث الأول: مدخل المراجعة الداخلية

2-2 لمحة تاريخية:

تعود جذور المراجعة الداخلية إلى حقبة تاريخية غابرة، إذ ارتبطت في بداياتها بعمليات التدقيق والمحاسبة التي مارستها الحضارات القديمة، كالحضارة المصرية الفرعونية وحضارة بلاد الرافدين فقد كشفت السجلات التاريخية عن قيام الكتبة بمراجعة الحسابات والتحقق من دقة البيانات المالية، ومع توسع النشاط التجاري والاقتصادي، برزت الحاجة الملحة إلى أنظمة رقابية أكثر تنظيماً، بهدف حماية الأصول وكشف حالات الغش أو الأخطاء المحاسبية.

وشهدت المراجعة الداخلية تحولاً نوعياً خلال القرن التاسع عشر، بالتوازي مع الثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ ظهرت كوظيفة مستقلة نسبياً داخل المؤسسات الكبرى، مدفوعةً بتزايد حجم العمليات وتعقيد المعاملات التجارية، مما استلزم وجود آلية رقابية دائمة ومستمرة داخل هيكل المنظمة.

أما في القرن العشرين، فقد اتخذت المراجعة الداخلية طابعاً مؤسسياً منظماً، تجلّى في إنشاء الجمعيات المهنية المتخصصة، وعلى رأسها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (The Institute of Internal Auditors – IIA) عام 1941م، وقد أسهم هذا المعهد بشكل فاعل في وضع المعايير المهنية ورسم إطار العمل المنظم للمهنة، كما تطورت مفاهيم المراجعة لتشمل، فضلاً عن فحص السجلات المالية، تقييم نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وتعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية.

وفي العصر الحديث، تحولت المراجعة الداخلية إلى أداة استراتيجية داعمة لصناع القرار، متجاوزةً نطاق التدقيق المالي التقليدي لتشمل مراجعة الجوانب التشغيلية، وتقويم كفاءة الأداء، وتقديم الاستشارات التحسينية للعمليات، مما جعلها ركيزة أساسية في إدارة المخاطر وضمان استدامة المؤسسات، خاصة في ظل بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. (The Institute of Internal Auditors, 2025, August 13)

2-3 مفهوم المراجعة الداخلية:

"تطور مفهوم المراجعة بشكل عام مواكبةً للتطورات الاجتماعية والاقتصادية العالمية؛ ففي بداياته، كان يقتصر دور المراجعة على التحقق من صحة البيانات المحاسبية، وكشف

الأخطاء والتلاعبات المالية، إلا أن تعقيدات البيئة الاقتصادية وتزايد المتطلبات المجتمعية أدى إلى تطور جوهري في مفهوم المراجعة وأساليبها وإجراءاتها، إذ أضيفت إليها وظائف جديدة تتجاوز التدقيق التقليدي، بهدف ضمان دقة العمليات ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة داخل المؤسسات (هيا مروان، 2016: 17).

وانطلاقاً من هذا التطور، تعددت تعريفات المراجعة الداخلية بين رواد الفكر المحاسبي والهيئات المهنية الدولية فبعض التعريفات صيغت لتتناسب مع مواقف أو إجراءات محددة لتحديد الغرض والمسؤولية المرتبطة بها، بينما جاءت تعريفات أخرى شاملة وعامة، ومن أبرز هذه التعريفات ما ورد في نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الذي عرف المراجعة بأنها: «عملية جمع وتقييم الأدلة حول المعلومات، لتحديد مدى توافق هذه المعلومات مع المعايير الموضوعية مسبقاً والإبلاغ عن النتائج» (عبد السلام أبو سرعة، 2010: 7).

وفي السياق ذاته، عرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية بأنها: «نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وحوكمة الشركات».

كما عرفت لجنة المنظمات الراعية (COSO) المراجعة الداخلية ضمن إطار الرقابة الداخلية بأنها: «عملية يتأثر تنفيذها بمجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين في المنشأة، ومصممة لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة في مجالات: كفاءة وفعالية العمليات، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها» (هيا مروان، 2016: 17).

أما مجمع المحاسبين القانونيين في بريطانيا (ICAEW)، فقد عرف المراجعة الداخلية بأنها: «مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المشروع بشكل مستمر، ويقوم بها موظفون مخصصون لهذا الغرض، وقد تشمل المراجعة الداخلية، خاصة في المشروعات الكبيرة، جوانب لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية» (خالد وآخرون، 2018: 11).

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يتضح أن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية يتمحور حول كونها نشاطاً مستقلاً وموضوعياً واستشارياً، يهدف إلى إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، والمساعدة في تحقيق أهدافها عبر اتباع منهجية منظمة لتقييم وتعزيز فعالية

إدارة المخاطر، وبالتالي، أصبحت المراجعة الداخلية ضرورة حتمية لمواكبة التطورات المعاصرة، من خلال دورها الحيوي في تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال، واستثمار الفرص، وتقليل التهديدات (هيا مروان، 2016: 18).

واستناداً إلى ما سبق، يرى الباحث أن المراجعة الداخلية قد غدت أداة أساسية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال الموازنة الدقيقة بين دورها الرقابي التأكيدي من جهة، ودورها الاستشاري الداعم لصانعي القرار من جهة أخرى.

2-4 أهمية المراجعة الداخلية:

تتلخص أهمية المراجعة الداخلية في الدور الذي تقوم به في دعم أنظمة الرقابة الداخلية داخل الوحدة الاقتصادية، إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك اتجاهاً متزايداً ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي داخل المؤسسات الاقتصادية، وترجع الأسباب في ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في: زيادة حالات فشل الشركات وإفلاسها، والتغير في أنماط الملكية، والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها الشركات، إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة حالات الفشل والانهيارات التي أصابت كبرى الشركات، مما لفت أنظار المشرعين والمستثمرين والباحثين المهتمين بمجال ريادة الأعمال، وقد أُجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب هذه الانهيارات، وتوصلت الدراسات إلى أن السبب الرئيسي لها هو ضعف الأداء الرقابي نتيجة وجود قصور في استقلالية المراجع وانخفاض جودة الأداء لدى المراجعين. (عبد السلام، 2010: 41)

كذلك كان التغير في أنماط الملكية سبباً من هذه الأسباب، ويرجع ذلك إلى تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفردي إلى المؤسسات الاستثمارية كالصناديق الاستثمارية والبنوك، الأمر الذي أدى إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لديهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، مما أدى إلى ضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها الشركات بما يحقق الحماية لمصالحها. (المرحبي، 2020: 8)

كذلك فإن التطورات في بيئة الأعمال أدت إلى ظهور الحاجة للجهات الرقابية والتشريعية لضمان حماية حقوق المستثمرين في الشركات المختلفة، ومن أبرزها التغيرات في البيئة النظامية للشركات والتي تأثرت بما يلي: (مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد

01، 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي / الجزائر)

(1) صدور تقرير لجنة تريدواي عام 1987م، الذي ينص على مجموعة من التوصيات للحد من التلاعبات المالية في القوائم المالية، وكذلك تحسين نظام الرقابة وأدائه داخل الشركات، كما أوصى بتحسين الأداء الإداري وضرورة وجود استقلال كامل لعمل لجان المراجعة.

(2) صدور تقرير اللجنة المنبثقة عن الجمعية الوطنية لمديري الشركات في الولايات المتحدة عام 2000م، الذي تضمن إرشادات عملية لعمل لجان المراجعة من شأنها تحسين الأداء الرقابي للشركات.

(3) صدور توصيات معهد المراجعين الداخليين في عام 2000م، والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، وكذلك الإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أوصت بضرورة أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة، وضرورة توفير الكادر الوظيفي المؤهل علمياً وعملياً لها.

(4) صدور قانون ساريانيس-أوكسلي عن الكونجرس الأمريكي عام 2002م*، الذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها الشركات المساهمة، ومنها ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات، وإلزام الشركات بإصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية وتنفيذه لمهامه بفاعلية، مع التأكيد على استقلالية لجان المراجعة.

2-5 أهداف المراجعة الداخلية:

تُعَدّ المراجعة الداخلية من الوظائف الأساسية في أي منظمة تهدف إلى تعزيز الحوكمة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية، وقد تطور دور المراجعة الداخلية من مجرد وظيفة رقابية تركز على الجوانب المالية إلى وظيفة استراتيجية ذات طابع استشاري وتحليلي، يسهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي وتحقيق قيمة مضافة، وتتمثل أهم أهداف المراجعة الداخلية في الآتي: (مراد، 2022: 580-628)

2-5-1 تعزيز جودة وموثوقية التقارير المالية: تعمل المراجعة الداخلية على فحص العمليات المحاسبية والضوابط المالية، للتأكد من أن البيانات المالية دقيقة وتعكس الوضع الحقيقي للمنظمة، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة في المعلومات المالية المقدمة. (مراد، 2022: 592)

2-5-2 تحسين الكفاءة التشغيلية: تسهم المراجعة في تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات الداخلية، وتحديد نقاط الضعف، واقتراح حلول عملية لتطوير الأداء، وتقليل الهدر المالي والبشري، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد. (يوسف، 2018:146)

2-5-3 حماية الأصول والموارد: من خلال متابعة ضوابط حماية الأصول ومنع أي تلاعب أو إساءة استخدام للموارد، تساعد المراجعة الداخلية على الحد من المخاطر المالية والتشغيلية. (العبيدي، 2014:124)

2-5-4 تقييم وإدارة المخاطر: يقوم المدقق الداخلي بتحديد وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة، وتقديم توصيات للإدارة حول كيفية الحد منها أو التحكم بها، بما يساهم في حماية المؤسسة واستدامة أعمالها. (عبد القادر، 2021:84)

2-5-5 دعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة: تقدم المراجعة الداخلية تقارير موضوعية واستشارات مهنية تساعد الإدارة العليا ومجلس الإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة، مما يعزز فعالية الحوكمة. (الزبيدي وآخرون، 2022:41)

2-5-6 الامتثال للسياسات والأنظمة: تعمل المراجعة على التأكد من التزام المنظمة بالقوانين واللوائح الداخلية والخارجية، مما يقلل من احتمالية التعرض للغرامات أو المشكلات القانونية. إن هذه الأهداف تجعل المراجعة الداخلية أداة استراتيجية لا غنى عنها لضمان استقرار واستدامة المؤسسات ورفع كفاءتها التشغيلية والمالية، كما تساهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين عملية اتخاذ القرار الإداري، والحد من المخاطر المحتملة، وتوفير بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساءلة، بما ينعكس إيجاباً على الثقة المؤسسية والمصداقية لدى جميع أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً.

2-6 أنواع المراجعة الداخلية:

تتعدد أنواع المراجعة الداخلية تبعاً لطبيعة المؤسسة وأهدافها، ولتغطية كافة جوانب الأداء المالي والتشغيلي والإداري، بما يضمن تحقيق أعلى مستوى من الحوكمة والشفافية، وقد تطورت المراجعة الداخلية لتشمل وظائف تقليدية واستراتيجية، بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الحديثة، كما تشمل أنواع المراجعة الداخلية التالي: (جمعة، 2005:62)

2-6-1 المراجعة المالية (Financial Audit):

- تختص بفحص القوائم المالية والتأكد من دقتها ومصادقتها.
- تهدف إلى ضمان أن المعاملات المالية مسجلة بصورة صحيحة ومتوافقة مع المعايير المحاسبية والسياسات الداخلية، مما يعزز الثقة في البيانات المالية.

2-6-2 مراجعة الالتزام (Compliance Audit):

- تركز على مدى التزام المنظمة بالقوانين واللوائح والأنظمة الداخلية والخارجية.
- تساعد هذه المراجعة في الحد من المخاطر القانونية والرقابية، وتضمن التوافق مع متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية.

2-6-3 المراجعة التشغيلية (Operational Audit):

- تهدف إلى تقييم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية في المؤسسة.
- تسهم في تحسين الأداء، وتحديد نقاط الضعف، واقتراح الحلول العملية لتطوير العمليات وزيادة الإنتاجية.

2-6-4 مراجعة نظم المعلومات (IT Audit):

- تختص بفحص نظم المعلومات، والبنية التقنية، وضوابط الأمان الإلكتروني.
- تهدف لضمان حماية البيانات وسلامة الأنظمة، وتقليل المخاطر التقنية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة.

2-6-5 مراجعة الأداء (Performance Audit):

- تقيس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وفعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
- تركز على تحسين النتائج التشغيلية والإدارية وربط الأداء بالخطط الاستراتيجية للمؤسسة.

2-6-6 الخدمات الاستشارية (Consulting/Advisory Services):

- تقدم المراجعة الداخلية توصيات وحلولاً عملية لتطوير العمليات أو تصميم نظم جديدة.
- يُنفذ هذا النوع عادةً بطلب من الإدارة لتعزيز قيمة المراجعة كمستشار استراتيجي.

2-6-7 التحقيقات الخاصة (Special Investigations):

- تُجرى عند وجود شبهة احتيال أو مخالفات خطيرة داخل المؤسسة.
- تهدف إلى جمع الأدلة وتحليلها لدعم اتخاذ الإجراءات التأديبية أو القانونية المناسبة.

2-6-8 المراجعة البيئية والاجتماعية (ESG Audit):

- نوع حديث نسبياً يركز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- يتوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة لتقييم الأداء المؤسسي بما يتجاوز الأبعاد المالية والتشغيلية.

هذا التنوع في أنواع المراجعة الداخلية يُمكن المؤسسات من تقييم جميع الجوانب المالية والتشغيلية والتقنية والاجتماعية بشكل متكامل، مما يتيح للمؤسسة التعرف على نقاط القوة والضعف في الوقت المناسب، وتحسين جودة العمليات والضوابط الداخلية، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعالية، وبالتالي دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي وتحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية بكفاءة وشفافية، كما يساهم في تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة وضمان الالتزام بالقوانين والسياسات المعمول بها. (محمود، 2020)

2-7 وظائف المراجعة الداخلية:

إن وظيفة المراجعة الداخلية لا تقتصر على الأمور المالية فقط؛ بل تتعداها إلى الأمور الإدارية الأخرى (التشغيلية) وبناءً على ما سبق فإن وظائف المراجعة الداخلية تتمثل في الآتي: (إدريس الشتيوي، 2023: 110)

- 1) التقييم الدوري للسياسات الإدارية الأخرى والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، وإبداء الرأي حيالها، وذلك بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.
- 2) التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف.

وبناءً على ما سبق يتضح أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات شقين هما مراجعة مالية ومراجعة إدارية، وذلك تماشياً مع أهداف نظم الرقابة الداخلية التي تهتم بالرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية، وكون المراجعة الداخلية أداة من أدوات تقييم إجراءات الرقابة الداخلية.

2-8 المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

في عام 1978م، أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي، والتي اشتملت مقدمتها على توضيح مسؤوليات المدقق الداخلي،

والتعريف بمهنة التدقيق الداخلي، وكذلك التأكيد على أهمية هذه المعايير، وقد تم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة أقسام رئيسية تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بعملية التدقيق الداخلي. وترتبط أي مهنة بنشاطها بمستوى مصداقيتها وسمعتها، وقد شهدت نظرة المجتمع الاقتصادي تجاه مهنة المراجعة الداخلية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الجهود المبذولة من قبل ممارسي المهنة ومعهد المراجعين الداخليين للحفاظ على معايير مهنية عالية، ولتأكيد مكانة المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية أساسية تُسهم بشكل كبير في نجاح عمليات المنشآت وتحقيق أهدافها.

لقد تحمل معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة مسؤولية رفع مستوى الممارسة المهنية العامة لمهنة المراجعة الداخلية، وفي الوقت نفسه تتطلب المنشآت المختلفة مستوىً عاليًا من المهنية من أقسام المراجعة الداخلية التابعة لها، الأمر الذي يستلزم أن يتمتع ممارسو المهنة بمعايير شخصية عالية للسلوك والأداء، بما يضمن قدرتهم على تلبية توقعات المهنة ككل ومتطلبات المنشآت التي يعملون فيها، وهذه المعايير التي وضعها معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين: (النونو، 2009)

- المعايير العامة.
- معايير الأداء.

ويوضح الجدول التالي هذه المعايير بشكل مفصل:

جدول رقم (1) يوضح المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
الغرض والسلطة والمسؤولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
الموضوعية	2100	طبيعة العمل
الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
—	2400	نتائج الاتصال
—	2500	برامج المراقبة
—	2600	قبول الإدارة للمخاطر

* المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى: جمعة، أحمد حلمي، 2005: المدخل إلى التدقيق الحديث.

في يونيو عام 2000م، أُصدر "دليل أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي"، الذي يركز على أربعة مبادئ أساسية هي: النزاهة، والموضوعية، والكفاءة، والسرية، كما يتضمن الدليل مجموعة من القواعد السلوكية المنبثقة عن هذه المبادئ، ومن أبرزها: التحلي بالأمانة والموضوعية والاجتهاد، والامتناع عن ممارسة أي أنشطة غير قانونية، وعدم قبول الهدايا من العملاء، وأداء العمل بكفاءة ومهارة مهنية عالية، وتجنب المشاركة في أي أعمال تتعارض مع أهداف المنشأة، والحفاظ على سرية المعلومات، والإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية أو الممارسات غير القانونية المحتملة، والسعي المستمر لتحسين الكفاءة وجودة الخدمة، والالتزام بالمحافظة على مستويات راقية من الكفاءة والأخلاق والنزاهة.

2-9 محددات تقييم المراجعة الداخلية في المصارف التجارية:

إن تقييم المراجعة الداخلية يمثل عملية أساسية تهدف إلى قياس مدى قدرة هذه الوظيفة على تحقيق أهدافها، مثل: حماية أصول المصرف، التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح، تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، والمساهمة في إدارة المخاطر، إلا أن فعالية المراجعة الداخلية تتأثر بعدد من المحددات والعوامل التي تشكل إطارًا لتقييم أدائها، ومن أبرزها: (Kassie, 2021:16-27)

وفي هذا السياق، يشير بعض الباحثين إلى أن المراجعة الداخلية لم تعد وظيفة تقليدية قائمة على الفحص والتأكد فقط، بل تحولت إلى وظيفة استراتيجية ذات بعد استشاري وإداري، تسعى إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والرقابة الداخلية، وقد أشار (العبيدي، 2014:59) إلى أن "المراجعة الداخلية أصبحت أداة إدارية ورقابية تسهم في تحسين كفاءة العمليات وتحقيق أهداف المؤسسة في ظل بيئة أعمال متغيرة".

ومن منظور أكثر عمقًا، فإن تقييم المراجعة الداخلية يرتبط بشكل مباشر بقدرتها على التكيف مع البيئة التنظيمية والتقنية المتغيرة، حيث إن فعالية هذه الوظيفة لا تُقاس فقط بنتائج أعمالها، بل بمدى انسجامها مع متطلبات الحوكمة الحديثة وإدارة المخاطر المؤسسية، ويؤكد (الطائي، 2012:77) أن "نجاح المراجعة الداخلية يعتمد على مجموعة من العوامل التنظيمية والإدارية، أهمها الاستقلالية، ودعم الإدارة العليا، ووضوح الصلاحيات، وكفاءة المراجعين الداخليين".

كما يرى عدد من الباحثين أن فعالية المراجعة الداخلية تتأثر بمجموعة من المحددات المتداخلة، تشمل البيئة التنظيمية، ونظم الرقابة الداخلية، ومستوى التطور التكنولوجي داخل المؤسسة، إضافة إلى مدى تكاملها مع باقي الوظائف الرقابية، حيث تمثل هذه العوامل الإطار الحقيقي الذي يُبنى عليه تقييم الأداء المهني للمراجعة الداخلية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. (حسين، 2019: 94)

وبناءً على ذلك، فإن تقييم المراجعة الداخلية لا يُفهم بوصفه عملية قياس نتائج فقط، بل هو عملية شاملة تمتد إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ودراسة مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر والتغيرات، وتحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم تقديم توصيات تطويرية تسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة الإدارية والمالية، وهو ما يجعل المراجعة الداخلية عنصراً محورياً في منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر الحديثة.

2-9-1 الاستقلالية والموضوعية:

الاستقلالية تعدّ حجر الأساس في أي نظام مراجعة داخلية ناجح؛ ففي المصارف التجارية، حيث تزداد الضغوط من الإدارة التنفيذية لتحقيق أهداف مالية معينة، يصبح الحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي أمراً بالغ الأهمية؛ فالاستقلالية تتيح للمراجع الداخلي إصدار تقارير موضوعية دون تأثير أو ضغوط، مما يعزّز من مصداقية نتائج المراجعة، وغالباً ما يُنصح بأن ترتبط إدارة المراجعة الداخلية مباشرة بلجنة المراجعة أو بمجلس الإدارة، وليس بالإدارة التنفيذية، لضمان هذه الاستقلالية.

2-9-2 الكفاءة المهنية والخبرة:

تعتمد فعالية المراجعة الداخلية بشكل كبير على كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين، وتشمل الكفاءة المهنية امتلاك المهارات المحاسبية والمالية، الإلمام بالتشريعات المصرفية، والقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي والرقابي الحديثة، كما أن التدريب المستمر يلعب دوراً حاسماً في تعزيز هذه الكفاءة، خصوصاً في ظلّ التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والأنظمة المصرفية الإلكترونية.

2-9-3 دعم الإدارة العليا ولجنة المراجعة:

من العوامل الجوهرية التي تحدد فعالية المراجعة الداخلية هو مدى الدعم الذي تتلقاه من الإدارة العليا ولجنة المراجعة، فالدعم المؤسسي يتمثل في توفير الموارد المادية والبشرية

اللازمة، وتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات، وتعزيز ثقافة التعاون بين الإدارات، كما أن وجود لجنة مراجعة فعّالة يرفع من مستوى الإشراف والرقابة على أعمال المراجعة الداخلية، ويزيد من قوة استقلاليّتها.

2-9-4 استخدام التكنولوجيا الحديثة:

مع تعقّد العمليات المصرفية واعتمادها على النظم الإلكترونيّة، أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخليّة أحد المحددات الرئيسيّة لتقييم فعاليتها، فالاعتماد على أدوات التحليل الآلي، وبرامج تدقيق البيانات الضخمة، وأنظمة الإنذار المبكر، يساعد المراجعين على اكتشاف المخاطر بشكل أسرع وأكثر دقة.

2-9-5 الإطار القانوني والتنظيمي:

تلعب القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي دورًا مهمًا في تحديد فاعلية المراجعة الداخليّة ففي كثير من الدول، يفرض البنك المركزي أو الهيئات الرقابية على المصارف إنشاء وحدات مراجعة داخلية تتسم بالاستقلالية وتلتزم بالمعايير الدولية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA) كما أن الالتزام بهذه التشريعات يوفر أساسًا قويًا لتقييم أداء المراجعة الداخليّة.

2-9-6 التنسيق مع المراجعة الخارجية والجهات الرقابية:

يُعد التعاون بين المراجعة الداخليّة والخارجية والهيئات التنظيمية عاملاً مهمًا لتعزيز كفاءة المراجعة الداخلية، إذ يساهم هذا التعاون في تقليل تكرار الجهود الرقابية، وتبادل المعلومات ذات الأهمية، وتحقيق صورة أشمل عن المخاطر التي تواجه المصرف.

- النظريات المرتبطة بالمراجعة الداخلية:

تواجه الشركات تحديًا مستمرًا في الموازنة بين مصالح المساهمين والإدارة التنفيذية، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوء إشكاليات تضارب المصالح؛ إذ قد يسعى المديرون إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب مصالح الملاك، ولمواجهة هذه التحديات برزت عدة نظريات تسهم في فهم طبيعة هذه العلاقة ووضع الآليات الكافية لضبطها، من أبرزها: نظرية الوكالة، ونظرية الحوكمة، ونظرية الملكية والمشاركة، ونظرية القرارات والرقابة، ونظرية التنوع والمهارة في المجلس (المرحبي، 2021).

وفي الجدول التالي نسرد أهم النظريات المرتبطة بالدور الحوكمي لمجلس الإدارة، مع توضيح الفكرة الأساسية لكل نظرية، أدواتها، والدور الرقابي الذي يلعبه المجلس.

جدول رقم (2) يوضح أهم النظريات المرتبطة بالدور الحوكمي لمجلس الإدارة

النظرية	الفكرة الأساسية	الأدوات/الآليات	الدور الحوكمي للمجلس
نظرية الوكالة (Agency Theory)	تحليل العلاقة بين الموكل والوكيل وتوضيح تضارب المصالح المحتمل بينهما.	- الرقابة والمتابعة - (Monitoring) تكاليف البوند (Bonding) - (Costs) تكاليف انحسار المنافع (Residual Loss)	منع السلوك الانتهازي للمديرين، متابعة القرارات التنفيذية والرقابية لضمان مصالح المساهمين.
نظرية الحوكمة (Corporate Governance Theory)	تنظيم السلطة داخل الشركة لضمان اتخاذ قرارات تخدم مصالح جميع الأطراف.	- لجان رقابية - سياسات واضحة - اعتماد أفضل الممارسات	توزيع المسؤوليات بين الإدارة التنفيذية والمجلس، حماية أصول الشركة، تعزيز الشفافية والجودة في التقارير.
نظرية الملكية والمشاركة (Ownership and Control Theory)	زيادة ملكية المدراء في الشركة لخلق توافق مصالح مع المساهمين.	- أسهم ملكية للمدراء - حوافز مرتبطة بالأداء	تقليل فرص السلوك الانتهازي للمديرين، زيادة دافعيتهم لحماية مصالح الشركة والمساهمين.
نظرية القرارات والرقابة (Decision and Control Theory)	التمييز بين القرارات التنفيذية والقرارات الرقابية لضمان فاعلية الرقابة الداخلية.	- فصل القرارات التنفيذية عن الرقابية - مشاركة مجلس الإدارة في الرقابة	ضمان الالتزام بالخطط، منع تفرد الإدارة بالقرارات، تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات اليومية.
نظرية التنوع والمهارة في المجلس (Board Composition Theory)	جودة المجلس تعتمد على توازن الأعضاء المستقلين والتنفيذيين، الخبرة، المهارة والتنوع.	- تنوع الأعضاء والمهارات - التوازن بين المستقلين والتنفيذيين - تحديد حجم المجلس المناسب	تحسين القرارات من خلال تنوع وجهات النظر، منع تفرد المدير التنفيذي برئاسة المجلس، تعزيز نقاشات فعالة وقرارات أكثر كفاءة.

* المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: جينسن، مايكل سي، وميكليغ، ويليام، 1976م، نظرية الشركة: السلوك الإداري.

المبحث الثاني: دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر

2-10 المهام والمسؤوليات الأساسية للمراجع الداخلي:

يؤدي المراجع الداخلي دوراً محورياً في دعم منظومة إدارة المخاطر من خلال اضطلاع مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تشكل الإطار المرجعي لعمله داخل المؤسسة، وتكمن أهمية هذه المهام في كونها أداة عملية تساعد على الكشف عن مواطن الخطر المحتملة، وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، فضلاً عن تقديم توصيات تسهم في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية والرقابية، وعليه فإن تحديد المهام والمسؤوليات بدقة، يمثل مدخلاً أساسياً لفهم الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وضمان استدامة الأداء المؤسسي، وعلي ضوء ما تقدم فإن مهام ومسؤوليات المراجع الداخلي تتمثل في الآتي: (عبد الستار، وآخرون، 2023)

2-10-1 مراجعة الحسابات المالية:

تتمثل عملية مراجعة الحسابات المالية في الآتي:

- فحص وتدقيق سجلات الإيرادات والمصروفات والتأكد من صحتها.
- مراجعة القيود المحاسبية وعمليات الترحيل والتأكد من صحة تسجيل المبالغ المالية بدقة.
- فحص مستندات ودفاتر المخزون والتأكد من سلامة أساليب التخزين.
- مراجعة وفحص كافة القوائم المالية والحسابات الختامية وصحة نتائج التقارير المالية.

2-10-2 تحقيق الالتزام والمطابقة:

- تتمثل مهام المراجعة الداخلية في تحقيق الالتزام والامتثال والمطابقة من خلال:
- التأكد من سير كافة العمليات والحسابات وجميع الإدارات والأقسام والموظفين وفقاً للسياسات والقواعد التي تم وضعها بما يتوافق مع القواعد الدولية.
 - فحص ومراجعة كافة العقود والاتفاقيات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة والتأكد من تنفيذ ما تم منها.

- مراجعة الشكاوى والبلاغات التي تم تقديمها إلى الإدارة والتي تخص أي مخالفات مالية وإدارية.
- القيام بحملات مراجعة وفحص بشكل مفاجئ على كافة الإدارات للتأكد من الالتزام بالقوانين.

2-10-3 مراقبة وتقييم الأداء :

- تتمثل مهمة عملية مراقبة وتقييم الأداء في الآتي:
- إعطاء الرأي في مدي كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة، وتحديد أوجه القصور والخلل.
- تقويم الهيكل التنظيمي والإداري بالشركة ومدي دقة تطبيقه.
- مراقبة ما تم تحقيقه من أهداف من قبل الإدارات وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وأوجه الخلل.
- تحديد أفضل الطرق للاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- تسهيل الإجراءات التنفيذية بما يساعد على العمل بمرونة وانسيابية عالية.

2-10-4 كشف الغش والتلاعب والاحتيال:

- إن أي ضعف في أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية في أي شركة يساعد على ارتكاب المزيد من جرائم الفساد والغش، لذا يدخل ضمن المهام والأدوار الأساسية للمراجع الداخلي ما يلي:

- حماية أصول وممتلكات الشركة من سوء الاستخدام والتلاعب.
- التأكد من حقيقة وصحة كل بيان مسجل بالدفاتر والسجلات.
- تحديد ومراجعة المسؤوليات والسلطات والأدوار لمنع التضارب في الصلاحيات.
- كشف المخالفات الإدارية والمالية وكيفية ارتكابها والنتائج المترتبة عليها.

2-10-5 المهام الاستشارية:

- تتمثل مهمة المراجعة الداخلية في تقديم الاستشارات من خلال الآتي:
- تقديم الرأي الفني في خطة الموازنة العامة للشركة عند وضعها.
- تدعيم مفهوم ومهام الرقابة الداخلية لدي موظفي وإدارات الشركة المختلفة.
- تقديم التوصيات والدعم اللازم للعاملين لزيادة الكفاءة في العمل وإنجاز المهمة.

- تقديم الرأي الفني اللازم حول العمليات والتعاقدات التي ستقوم بها الشركة في الفترة القادمة بما يتناسب مع إمكانيات الشركة المتاحة.(شركة إسناد للخدمات والاستشارات المالية – 2022)

2-11 أدوات وأساليب المراجع الداخلي في تقييم المخاطر:

تمثل عملية تقييم المخاطر الركيزة الأساسية والجوهرية في إدارة المخاطر داخل المؤسسات وكذلك تُعدّ أساساً فعالاً في دعم وتعزيز الحوكمة المؤسسية، ويعد المراجع الداخلي عنصراً مهماً وفاعلاً في عملية تقييم المخاطر، إذ يعمل على استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعده على تحديد المخاطر المحتملة والتنبؤ بها، ومن ثم تحليلها وترتيب أولويتها، وتقديم التوصيات والحلول لمعالجتها؛ وذلك لضمان استمرارية المؤسسة والعمل على مواجهة التحديات المتسارعة في بيئة أعمالها وتحقيق أهدافها وضمان التنمية المستدامة لها.(Demirović, L., Isaković-Kaplan, Š., & Proho, M. 2021).

ومن الأدوات والأساليب التي يعمل المراجع الداخلي على توظيفها في عملية تقييمه للمخاطر ما يلي:(النجار، 2020:73)

2-11-1 الأدوات:

وتنقسم إلى ما يلي:(Anderson, R. J. & Frigo, M. L., 2014.)

- (1) **قوائم المراجعة:** وهي قوائم تعمل وتساعد على التأكد من شمولية الفحص الكامل لعناصر الرقابة الداخلية ومدى التزامها بالسياسات واللوائح المعمول بها.
- (2) **مصفوفة المخاطر:** وتستخدم مصفوفة المخاطر لتصنيف المخاطر؛ وذلك حسب احتمالية الحدوث وشدة التأثير وتحديد الأولويات.

(3) التحليل الكمي والنوعي:

وينقسم إلى:

- التحليل الكمي: يعتمد على إجراء تحليل كل البيانات المالية والإحصائية.
 - التحليل النوعي: ويقوم على التقديرات والخبرة المهنية.
- (4) **تحليل السيناريوهات:** وهي تقوم على تصور آثار وقوع أحداث محتملة على أنشطة المؤسسة.

(5) **خرائط العمليات:** تساعد خرائط العمليات على تحديد نقاط الضعف والمختقات الخاصة بسير العمليات داخل المؤسسة.

(6) **المقابلات والاستبيانات:** وهي تساعد وتعمل على الكشف عن المخاطر الغير موثقة والغير مرئية في أنظمة المؤسسة.

2-11-2 الأساليب:

وتنقسم إلى ما يلي:

(1) **تقييم بيئة الرقابة:** وهو العمل على دراسة شاملة لثقافة المؤسسة ودرجة التزامها بمبادئ الحوكمة.

(2) **تصنيف وترتيب المخاطر:** وهو العمل على وضع سلم أولويات لمعالجة المخاطر الأكثر تأثيراً على المؤسسة.

(3) **المراجعة القائمة على المخاطر:** وتعمل على تخطيط وتنفيذ المراجعة وذلك من خلال التركيز على الأنشطة الأكثر عرضة للمخاطر.

(4) **المتابعة المستمرة:** وهي باستخدام أدوات رقمية لرصد المخاطر بصفة لحظية وبشكل دوري.

(5) **المقارنة المرجعية:** أي إجراء مقارنات لممارسات المؤسسة بممارسات أفضل المؤسسات المشابهة لها في النشاط.

(6) **تحليل فجوات الرقابة:** وتتم عن طريق تحليل الفجوات بين الضوابط القائمة وبين المتطلبات المثالية.

2-11-3 المعايير المهنية لتقييم دور المراجع الداخلي:

تعد المعايير المهنية للمراجعة الداخلية بمثابة الإطار المرجعي الذي يلزم ويوجه المراجعين الداخليين في ممارستهم لمهامهم، وتحدد لهم الخصائص السلوكية والفنية التي يجب توافرها لتحقيق جودة وفعالية عملية المراجعة وكفاءة أعمالها، وبناءً على ما ذكر فإن مفهوم المعايير المهنية للمراجع الداخلي، يتمثل في مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس الدولية والمحلية التي تعمل على ضبط ممارسة المراجعة الداخلية سواءً من حيث الاستقلالية والموضوعية وكذلك من حيث الكفاءة والعناية المهنية والمنهجية المتبعة في التخطيط والتنفيذ والآليات التي تضمن دقة عملية المراجعة؛ بما يضمن تحقيق التوافق بين أنشطة المراجعة

وأهداف الحوكمة المؤسسية وبما يحقق التوافق أيضاً مع نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛ والذي من شأنه يمنح قيمة مضافة للمؤسسة. (خلاط، 2023)

وتشمل المعايير المهنية للمراجعة الداخلية ما يلي: (الشتيوي، 2023: 116)

2-11-3-1 معيار الاستقلالية:

تُعَدّ عملية المراجعة الداخلي نشاطاً تقييمياً مستقلاً وبالتالي فإنها تؤكد على استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، حيث إن في غياب الاستقلالية تنعدم الثقة في إمكانية الحصول على نتائج دقيقة من عملية المراجعة، إذ ذكر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي معيار الاستقلالية بأنها تتيح الفرصة للمراجعين الداخليين بأن يقوموا بإصدار أحكام عادلة وعلى درجة كبيرة من الدقة وعدم التحيز، ولضمان الاستقلالية لدى المراجع الداخلي يجب أن يكون هناك هيكل تنظيمي سليم لقسم المراجعة يكون تابع لأعلى مستوى إداري في المؤسسة وكذلك ضرورة تمتع المراجع الداخلي بدرجة عالية من الموضوعية.

2-11-3-2 الكفاءة والتأهيل:

يجب أن يكون موظفي قسم المراجعة الداخلية على درجة عالية من الكفاءة المهنية والتدريب الفني للعمل كمراجعين، ولا تشترط معايير المراجعة الداخلية مؤهلاً علمياً بعينه أو خبرة عملية بذاتها، كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجيين، ولكن يجب توفر الحد الأدنى من التأهيل العلمي والكفاءة العملية التي تشترطها الشركات في إطار المواصفات التي يشترط توافرها في المراجع الداخلي وهي تختلف من شركة لأخرى، وقد حددت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصفات التي يجب أن تتوفر في موظفي المراجعة الداخلية منها:

- التحلي بالصفات الأخلاقية.
- الحصول على مستوى مناسب من الكفاءة والتأهيل.
- أن يكون على دراية بأساليب وإجراءات الرقابة المستخدمة.
- أن يكون على دراية تامة بمبادئ وإجراءات وأساليب المحاسبة المالية.
- أن يكون على معرفة تامة بمبادئ وعمليات التقييم للأنشطة وتحديد الانحرافات، والبحث عن أسبابها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- أن يكون المراجع الداخلي على دراية تامة بمبادئ وأساليب العلوم السلوكية.

- أن يكون المراجع الداخلي على مستوى مناسب من المهارة في استخدام أساليب وأدوات توصيل المعلومات.

2-11-3 نطاق العمل:

ينص المعيار الدولي الخاص بعمل المراجعة الداخلية على: "مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة الرقابة الداخلية المعمول بها وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة منها"، وبناءً على ذلك يتضح أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يتحدد من خلال وظيفتين أساسيتين هما: (جمعة، 2005: 71)

- فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية والتأكد من سلامتها وإبداء النصح في سبيل تحسينها وتطويرها، أي يتمثل ذلك في وظيفة (الحماية).
 - التأكد من جودة أداء العمل من قبل الموظفين في المجالات الأخرى بالشركة وإبداء النصح من أجل تطوير وتأهيل العاملين ويقصد بها (التوجيه والبناء).
- وبناءً على ما سبق ذكره فإن نطاق عمل المراجعة الداخلية يتحدد من خلال التحقق من الأهداف الآتية:

- (1) التأكد من مستوى ودرجة المصداقية للمعلومات المالية والتشغيلية.
- (2) التأكد من درجة الالتزام بالإجراءات واللوائح المعمول بها.
- (3) المساعدة في حماية أصول المؤسسة.
- (4) التأكد من تحقيق الأهداف الخاصة بالعمليات والبرامج المختلفة.

2-11-3-4 أسلوب أداء عمليات المراجعة:

تنص المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية على: "ضرورة اشتغال عمل المراجعة على: تخطيط المراجعة، فحص وتقييم المعلومات، إبلاغ نتائج المراجعة، المتابعة". وبالتالي ووفقاً لما نص عليه المعيار سالف الذكر فإنه يتضح أن أي عملية مراجعة يجب أن تتم وفقاً للخطوات التالية:

- (1) **تخطيط المراجعة:** قبل عملية التخطيط لعملية المراجعة يجب أن يتم تحديد المجال الذي سيتم مراجعته، وبعد ذلك تبدأ مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وذلك وفقاً للخطوات التالية:
 - أ) يقوم رئيس فريق المراجعة بتحديد الأهداف المراد تحقيقها من عملية المراجعة وكذلك تحديد نطاقها بالاتفاق مع باقي مسؤولي الإدارة.

ب) يتم تجميع المعلومات عن المجال أو النشاط المراد مراجعته وإجراء المقابلات والفحص المبدئي وإجراء قوائم للاستقصاء.

ج) تحديد العناصر البشرية (فريق المراجعة)، وكذلك الموارد المادية واللوجستية لإنجاز العملية.

د) التعرف على الأنشطة والعمليات المراد مراجعتها والتي من خلالها يتم تحديد النقاط التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

هـ) وضع برنامج للمراجعة من خلال إتباع منهاج عمل لفريق المراجعة.

و) تحديد الجهة التي سيقدم لها التقرير الخاص بعملية المراجعة والتي عادةً ما تكون الإدارة العليا.

ز) اعتماد رئيس لقسم المراجعة مخطط لعملية المراجعة بعد مراجعته والعمل على إعطاء ملاحظات عليه.

2) التجميع والفحص والتقييم للمعلومات: وتبدأ هذه المرحلة بعد القيام بوضع الخطة الخاصة بعملية المراجعة، وتشمل هذه المرحلة ما يلي: (حسين، 2019: 102)

أ) تجميع وفحص المعلومات حتى تكون أساساً وقاعدةً للوصول إلى نتائج عملية المراجعة، إذ تتم عملية التجميع عن طريق قوائم الاستقصاء وكذلك المقابلات والملاحظة المباشرة للعمليات والأمور الخاصة بالمجال محل عملية المراجعة.

ب) العمل على تحليل وتفسير البيانات والمعلومات التي تم جمعها وذلك للتأكد من صحة الترصيد الخاصة بالحسابات، والتأكد من صحة العمليات المرحلة لهذه الحسابات وإجراء المقارنات، إذ إن كل هذه العمليات تعدّ أدلة ويتم استخدامها كأساس يتم من خلاله صياغة النتائج التي يتم التوصل إليها من عملية المراجعة.

ج) بعد إجراء المرحلة السابقة، يتم تقييم التحليل ليطم بعد ذلك طرح الاقتراحات التي تعمل علي تحسين الوضع القائم، سواءً على مستوى الإجراءات أو على مستوى تغيير السياسات وتصحيح ومعالجة الانحرافات عن الخطط الموضوعية والأهداف المرسومة.

3) إعداد التقرير: وتعدّ هذه المرحلة الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة، إذ يقوم رئيس قسم المراجعة بصياغة تقريره والذي يوضح ما يلي:

أ) بيان الهدف من عملية المراجعة.

ب) نطاق وحدود عملية المراجعة.

ج) الإجراءات التي تم إتباعها في عملية المراجعة.

د) النتائج التي تم التوصل إليها في عملية المراجعة.

هـ) أهم الاقتراحات والتوصيات التي يتم تقديمها بخصوص المسائل والانحرافات وكذلك الأساليب والإجراءات.

ولضمان نجاح عملية المراجعة، والوصول إلى نتائج مرضية وتوصيات بناءة،

ينبغي مراعاة عدة أمور عند صياغة التقرير، وهي:

- أن يكون التقرير واضحاً في صياغته وهادفاً وأن يقدم في الوقت المناسب.
- أن يحتوي التقرير على حلول للمشاكل والانحرافات، وكذلك تقديم المقترحات التي تعمل على تصحيحها عوضاً عن تقديم وإبراز المشاكل فقط.
- يجب أن تتم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها مع المسؤولين (الجهة محل المراجعة)، بما يضمن عدم وجود أي لبس فيها ويتم ذلك قبل إصدار التقرير.
- أن يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بمراجعة التقرير، والتصديق عليه قبل إصداره وتحديد الجهات التي يوجه إليها التقرير.

4) المتابعة: تكتسب هذه المرحلة أهمية كبرى؛ فهي تركز على التأكد من مدى فهم الإدارة العليا للنتائج التي تم التوصل إليها وقبولها لها، وكذلك للتوصيات المقترحة، فضلاً عن التحقق من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بناءً على ما ورد في تقرير المراجعة النهائي. (العبيدي، 2014: 92)

2-11-3-5 كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية:

تتمثل وظيفة رئيس قسم المراجعة الداخلية في إجراء عملية التقييم، وكذلك القيام بمراجعة الأمور الإدارية وتقييمها وإبداء الرأي حيالها، بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بإدارة قسم المراجعة بالمفهوم العلمي للإدارة سواءً من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه ورقابة؛ وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة طبقاً للمعايير الخاصة بالأداء المهني للمراجعة الداخلية، ويتم ذلك من خلال مراحل العملية الإدارية الآتية:

أ) بيان هدف وسلطات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية: ويتم ذلك من خلال توفر لائحة مكتوبة ومعتمدة من قبل الإدارة العليا والتي تتمثل:

- الهدف من إنشاء القسم.
 - بيان المسؤوليات والسلطات التي يتمتع بها القسم.
 - الإشارة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية.
- (ب) التخطيط: وهو عبارة عن صياغة الأهداف بما يتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة والبيئة المحيطة، من خلال اقتراح الأدوات والأساليب والوسائل التي سيتم استخدامها للوصول إلى الأهداف المرسومة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- وتشمل عملية التخطيط لقسم المراجعة الداخلية على ما يلي:
- تحديد وصياغة الأهداف.
 - العمل على وضع وتصميم برامج العمل المختلفة.
 - وضع برامج للتدريب وتعيين موارد بشرية والعمل على إعداد وتحديد موازنة تقديرية لذلك.
 - إعداد التقارير الدورية للمتابعة.
- (ج) السياسات والإجراءات: يجب أن يكون هناك دليل عمل مكتوب يعمل على مساعدة موظفي قسم المراجعة الداخلية في أداء مهامهم، ومن الاعتبارات التي يجب أن يتم مراعاتها عند إعداد دليل عمل قسم المراجعة الداخلية ما يلي:
- أن تكون السياسات والإجراءات تتناسب مع حجم وهيكل قسم المراجعة الداخلية.
 - أن تتسم الإجراءات والسياسات بالوضوح بشكل يمكن العاملين بالقسم من الاقتياد بها في تنفيذ العمليات بشكل يضمن أداء أعمالهم طبقاً للمعايير الدولية للأداء المهني.
- (د) إدارة وتطوير الأفراد بقسم المراجعة الداخلية: تتم عملية إدارة وتطوير قسم المراجعة الداخلية من خلال إعداد برامج للتوظيف والتطوير التي تضمن توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية سواء من حيث الكم والكيف، وتشمل هذه البرامج ما يلي:
- توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالقسم.
 - اختيار أشخاص على مستوى مناسب من الكفاءة والتأهيل.
 - التعليم والتدريب المستمر لأعضاء وموظفي قسم المراجعة.

- التوجيه والإرشاد المستمرين للمراجعين الداخليين لتحسين أدائهم ورفع مستوى كفاءاتهم المهنية.

2-11-3-6 التنسيق والتعاون مع المراجع الخارجي:

يُعدّ هذا المعيار مهماً لعمل المراجع الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية؛ وذلك لمساهمته بشكل فعال في تقييم وتحسين فعالية الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية، وبناءً على ذلك فقد أولت المعايير الدولية للممارسة المهنية اهتماماً كبيراً بتحقيق التكامل بين وظيفة المراجعة الداخلية، وبين الأطراف والجهات الأخرى وخاصةً المراجع الخارجي، ومن أمثلة أوجه التعاون قيام رئيس قسم المراجعة الداخلية بما يلي: (الطائي، 2012:84)

- مناقشة الحالات ذات الاهتمام المشترك مع المراجع الخارجي في اجتماعات دورية بينهما.
- تمكين المراجع الخارجي من الاطلاع على برامج عمل قسم المراجعة الداخلية ودراسة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها حيال بعض الأنشطة والعمليات الأخرى.
- تمكين المراجع الخارجي الاطلاع على التقارير الدورية التي صدرت من قسم المراجعة الداخلية حول الأنشطة المختلفة حتى يستطيع المراجع الخارجي من تحديد العينات التي سيخضعها للاختبار والفحص.

2-12 دور المراجع الداخلي في دعم القرار الاستراتيجي:

أصبح المراجع الداخلي شريكاً استراتيجياً في إدارة المؤسسات، إذ لا يقتصر دوره على فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح فقط، وإنما يتعداه إلى دعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي من خلال تزويد الإدارة العليا ومجالس الإدارة بالمعلومات الدقيقة والتوصيات المبنية على تحليل المخاطر والفرص، فقد أكد بو صبيح (2017) في دراسته حول دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظلّ حوكمة المنظمات الاقتصادية، وكما أشار أيضاً بن هنية (2019) إلى أن استقلالية المراجع الداخلي تؤدي إلى كفاءة وفعالية عمله، وأن هناك دوراً لوظيفة المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار من خلال التقارير المعدة من طرف المراجع الداخلي وما تحتويه من ملاحظات وتوصيات، وفي سياق التحول الرقمي، أبرزت دراسة حسن (2023) بعنوان دور

المراجع الداخلي في تفعيل آليات حوكمة التحول الرقمي وأثره على إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية أن "تطوير دور المراجع الداخلي وتبني منهجية المراجعة القائمة على المخاطر، يمثلان عاملين أساسيين في دعم الإدارة الاستراتيجية للبنوك في مواجهة المخاطر وتعزيز متانة القرارات المستقبلية".

وركز الزيدي وآخرون (2024) على دور المراجع الداخلي في دعم الاستدامة الرقمية للشركات، مؤكدين أنه يقدم رؤى مستقلة وموضوعية تُعين الإدارة على اتخاذ قرارات تستند إلى تحليل شامل للمخاطر والفرص المرتبطة بالتحول الرقمي.

2-13 ملخص الفصل الثاني:

قدّم هذا الفصل عرضاً شاملاً لمفهوم المراجعة الداخلية وتطورها التاريخي؛ بدءاً من نشأتها الأولى كوظيفة مرتبطة بالتحقق من الحسابات، وصولاً إلى تحولها المعاصر إلى نشاط مستقل يسهم في دعم الحوكمة وإدارة المخاطر، كما استعرض الفصل أبرز التعاريف التي وردت في الأدبيات الأكاديمية والمعايير الدولية، موضحاً الأبعاد المتعددة التي تغطيها المراجعة الداخلية في المؤسسات الحديثة، وتطرق الفصل إلى بيان أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها المتنوعة، والتي تشمل: تعزيز مصداقية التقارير المالية، وحماية الأصول، وضمان الالتزام بالسياسات والتشريعات، بالإضافة إلى تحسين الأداء التشغيلي والإداري، ولتوضيح مجالات الممارسة، تناول الفصل الأنواع المختلفة للمراجعة الداخلية، مثل: المراجعة المالية، والتشغيلية، ومراجعة الالتزام، ومراجعة نظم المعلومات، والمراجعة البيئية والاجتماعية، فضلاً عن أنواع أخرى تتعلق بالتحقيقات والاستشارات.

كما تضمن أيضاً عرضاً للمعايير الدولية التي تحكم عمل المراجع الداخلي، سواء على الصعيد المهني أو الأخلاقي، مع بيان محددات الفاعلية المرتبطة بالاستقلالية، والكفاءة، ودعم الإدارة، والبيئة التنظيمية والتكنولوجية، وفي هذا السياق، تم التطرق إلى الأطر النظرية التي تفسر مكانة المراجعة الداخلية في المؤسسات، كأطر نظرية الوكالة والحوكمة، وأيضاً ركّز الفصل على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، من خلال توضيح المهام المنوطة به في هذا المجال، واستعراض الأدوات والأساليب المعتمدة في تقييم المخاطر وتحليلها.

وبناءً على ما تم عرضه في هذا الفصل من مفاهيم وأدوار متعددة للمراجعة الداخلية، يتضح أن هذا النشاط لم يعد يقتصر على الفحص التقليدي للعمليات المالية، بل أصبح يمثل أداة استراتيجية لدعم الحوكمة وتعزيز فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحديثة، ويبرز دور المراجع الداخلي كعنصر محوري في عملية تقييم المخاطر وضبطها وفق المعايير المهنية المعتمدة، وانطلاقاً من ذلك يتناول الفصل الثالث إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق إطار COSO ERM، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر، واستعراض مكونات الإطار، وأهدافه، وأنواع المخاطر المصرفية، إضافة إلى بيان أثر تطبيقه في تحسين كفاءة الأداء المصرفي، مع التركيز على العلاقة التكاملية بين المراجع الداخلي ونظام إدارة المخاطر.

الفصل الثالث

إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق إطار COSO ERM

1-3 مقدمة الفصل.

(المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM)

2-3 مفهوم الخطر.

3-3 مفهوم إدارة المخاطر.

4-3 الإطار العام لإدارة المخاطر.

5-3 النشأة التاريخية لإطار COSO ERM.

6-3 مفهوم COSO ERM.

7-3 أنواع المخاطر وفق إطار COSO ERM.

8-3 مكونات إطار COSO ERM.

9-3 أهداف إطار COSO ERM في تحسين كفاءة إدارة المخاطر.

10-3 أثر تطبيق COSO ERM في المصارف التجارية.

11-3 مميزات إطار COSO ERM.

12-3 عيوب إطار COSO ERM.

13-3 العلاقة النظرية بين المتغيرين.

14-3 استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدور المراجع الداخلي وتقييم إدارة

المخاطر.

15-3 ملخص الفصل الثالث.

3-1 مقدمة الفصل:

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بتقلبات حادة وتعقيدات اقتصادية متزايدة، حيث تواجه المؤسسات الاقتصادية في شتى المجالات، وعلى رأسها القطاع المصرفي، طيفاً واسعاً من المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهدافها، سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية، وبناءً عليه برزت حاجة ملحة لتبني أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر، بما يعزز استمرارية هذه المؤسسات وقدرتها التنافسية، ومن بين أبرز الأطر المرجعية المعتمدة عالمياً في هذا المجال، يُعد إطار " COSO ERM " (إطار لجنة المنظمات الراعية - إدارة المخاطر المؤسسية) نموذجاً رائداً.

انطلاقاً من هذه الأهمية، يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري والذي يوضح العلاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر المؤسسية في ضوء تطبيق إطار COSO ERM، ويتناول الفصل المحاور التالية بشكل متدرج:

- المفاهيم الأساسية: يبدأ الفصل بتوضيح مفهوم الخطر من حيث طبيعته ومصادره وانعكاساته على استقرار المؤسسات، يليه عرض لمفهوم إدارة المخاطر بوصفها العملية الهادفة إلى التحكم في تلك الأخطار وتقليل احتمالية وقوعها وآثارها.
- الإطار العام لإدارة المخاطر: يتم التطرق إلى الإطار العام لإدارة المخاطر، باعتباره السياق الذي يحدد المبادئ والسياسات والإجراءات والأدوات التي تسترشد بها المؤسسات في تعاملها مع المخاطر.
- النشأة التاريخية لإطار COSO ERM: يتم التطرق إلى النشأة التاريخية لإطار COSO ERM، من حيث الظروف التي أدت إلى ظهوره وتطوره، ودوره في تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية داخل المؤسسات المختلفة.
- مفهوم إطار COSO ERM: يتم تناول مفهوم إطار COSO ERM باعتباره إطاراً متكاملًا لإدارة المخاطر المؤسسية، يهدف إلى مساعدة المؤسسات في تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.
- تصنيف المخاطر وفقاً لـ COSO ERM: يستعرض الفصل أنواع المخاطر حسب تصنيف الإطار المذكور، والتي تشمل: المخاطر الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، ومخاطر الامتثال، باعتبارها أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات.

- أهداف الإطار وأثره على القطاع المصرفي: ** يناقش الفصل أهداف إطار COSO ERM، مركزاً على تحسين كفاءة إدارة المخاطر، وأثر تطبيقه على المصارف التجارية نظراً لحساسيتها العالية للتقلبات المالية والمخاطر المختلفة.
 - مزايا وعيوب التطبيق: يسلط الضوء على مميزات إطار COSO ERM، لا سيما شموليته وتكامل مكوناته، مقابل التحديات والعوائق التي قد تواجه تطبيقه، مثل ارتفاع التكاليف وصعوبة التكيف مع البيئات المحلية أحياناً.
 - العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر: ** يعرض القسم الأخير طبيعة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، مدعوماً باستعراض للدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف استخلاص قواسم معرفية مشتركة وتحديد الفجوات البحثية القائمة.
 - الخلاصة والاستنتاجات: يختتم الفصل بتقديم استنتاجات عامة تشكل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ممهدةً الطريق للجانب التطبيقي.
- وبذلك، يحقق هذا الفصل هدفاً مزدوجاً: الأول يتمثل في تأسيس قاعدة بحثية نظرية راسخة لفهم طبيعة المخاطر وآليات إدارتها وفق إطار COSO ERM؛ والثاني يكمن في توضيح الدور المحوري للمراجعة الداخلية في دعم مكونات هذا الإطار، بما يسهم في رفع جودة وكفاءة وفعالية القرارات الاستراتيجية، وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية، ولا سيما في القطاع المصرفي.

(المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM)

2-3 مفهوم الخطر:

لا يتفق الكتاب والباحثون على تعريف محدد للمخاطر، ويعزى ذلك إلى تباين وجهات النظر بينهم، إذ يتمتع كل منظور بخصوصية تميزه عن غيره، وبناءً على ذلك تعددت المفاهيم المطروحة للمخاطر، ومن أبرزها ما يلي (حميدة علي المحجوب، 2015: 23):

-**المفهوم اللغوي:** تُشتق كلمة "المخاطر" من "خطر"، وجاء في مختار الصحاح أن الخطر (بفتحتين) يعني الإشراف على الهلاك، ويُقال: "خاطر بنفسه"، والخطر هو السبق الذي يُراهن عليه (الرازي، 1999: 93).

-**المفهوم الاصطلاحي:** عُرِّفت المخاطر اصطلاحاً بأنها ذلك الموقف أو الالتزام الذي يشوبه الريبة وعدم التأكد، مقترناً باحتمال تحقق نفع أو ضرر، حيث يتمثل الضرر في تدهور الأداء أو وقوع خسارة (حميدة علي المحجوب، 2015: 24).

أما دراسة هيا مروان (2016) فتشير إلى أن مصطلح المخاطرة مشتق من الكلمة الإيطالية القديمة (Risicare) التي تعني "الجرأة"، مما يعني أن المخاطرة اختيار واختبار وليست قدراً محتوماً، بل يمكن إدارتها والتحكم فيها بتوفر الوقت والإرادة الكافيين، وتُعرف المخاطرة في هذا السياق بأنها حالة من عدم التأكد تجاه أحداث معينة تؤثر بشكل ملموس على أداء الوحدات والمؤسسات الاقتصادية، وقد تعيق تحقيق أهدافها.

وعرّف معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) المخاطر بأنها: "مقياس لحالات عدم التأكد التي تشوب العمليات التشغيلية وتؤثر على قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها؛ فإذا كان تأثيرها سلبياً يُصنف ضمن المخاطر (التهديدات)، وإذا كان إيجابياً يُصنف ضمن الفرص".

وبناءً على ذلك، يُنظر إلى المخاطر من منظورين متكاملين: منظور التهديدات (النتائج السلبية) ومنظور الفرص (النتائج الإيجابية)، وهذا يؤكد أن طبيعة المخاطر ثنائية الاتجاه، فقد تشكل تهديداً يعيق نجاح المؤسسة واستمراريتها، أو تمثل فرصة يمكن استغلالها لتحقيق قيمة مضافة.

كما عرف معهد المحاسبين الإداريين الخطر بأنه: "أي حدث أو إجراء قد يحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها"، في حين عرفت المواصفة القياسية (ISO/IEC Guide 73) بأنه: "ترابط بين احتمال وقوع حدث ما والآثار المترتبة عليه" (ليث علي مطر، 2021: 1).

وبناءً على ذلك فإن إدراك الخطر وتحليله يمثل الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر المؤسسية، بما يتيح للمؤسسة تطوير استراتيجيات فعالة للحد من التأثيرات السلبية وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، بما يسهم في ضمان استدامة الأعمال.

3-3 مفهوم إدارة المخاطر:

تشمل عملية إدارة المخاطر تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة، كما تشمل كل الترتيبات والسياسات والإجراءات والأنظمة التي تتبناها الإدارة لتحديد أنواع المخاطر، وتقييم حجمها، ومراقبتها، ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والإبلاغ عنها، ويرى بعض المحاسبين أن تحسين الأداء الاقتصادي للوحدات والمؤسسات يكمن في جوهره في تحسين إدارة المخاطر؛ إذ لا ينبغي النظر إلى مفهوم "الخطر" بمنظار سلبي بحت؛ بل يمكن أن يكون له اتجاه إيجابي، مما يجعله مفتاحاً لقيادة الأنظمة الاقتصادية نحو النجاح، وعليه فإن تقييم المخاطر يجب أن يتم بشكل منظم ودوري (هيا مروان، 2016: 42).

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) في نسخته المحدثه لعام 2024م إدارة المخاطر بأنها: "عملية تحديد وتقييم وإدارة وضبط الأحداث أو الحالات المحتملة، بهدف توفير ضمان معقول بتحقيق أهداف المنظمة" (IIA, 2024).

بينما عرف إطار COSO ERM في إصداره لعام 2017 إدارة المخاطر بأنها: "الثقافة والقدرات والممارسات المدمجة مع وضع الاستراتيجية وتنفيذها، والتي تعتمد على إدارة المخاطر عبر جميع أنشطة المنشأة، بهدف خلق القيمة والحفاظ عليها".

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: منهج مؤسسي متكامل يقوم على تحديد وتقييم وتحليل وتقدير الأحداث والظروف غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، ويعتمد هذا المنهج على تصميم وتنفيذ إجراءات وقائية وتصحيحية تهدف إلى تقليل احتمالية وقوع المخاطر أو التخفيف من حدة آثارها، ضمن إطار منظم يشمل الحوكمة والموارد والعمليات والثقافة المؤسسية، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية الأصول وتعظيم القيمة، وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية.

3-4 الإطار العام لإدارة المخاطر:

تستلزم طبيعة العمل في الوحدة الاقتصادية تحديد وفهم شتى المخاطر التي تواجهها، وتقييمها من حيث التكلفة والأثر واحتمالية الوقوع، وذلك لتطوير استجابات فعالة في حال تحقق أي خطر، ويتم ذلك من خلال المعالجة الاستباقية للمخاطر، مما يسهم في تحسين الأداء وخلق قيمة مضافة للوحدة الاقتصادية، ولضمان فاعلية هذا النظام، ينبغي أن تشمل عملية إدارة المخاطر كافة مستويات وأقسام الوحدة الاقتصادية، مع ضرورة تشكيل فريق متخصص من المهنيين للإشراف على تنفيذ برنامج إدارة المخاطر، وتتكون هذه العملية من أربع خطوات رئيسية (هيا مروان، 2016: 43-44).

3-4-1 تحديد المخاطر: تهدف هذه الخطوة إلى اكتشاف وتحديد كافة المخاطر المحتملة التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية وتشكل تهديداً لأهدافها، وتستلزم هذه العملية استخدام أدوات منهجية لتحديد المخاطر، مثل: الاستبيانات، والمقابلات الشخصية، وقوائم المراجعة (Checklists)، وورش عمل تقييم المخاطر، كما يمكن أن يعتمد تحديد المخاطر على نهج قائم على الأهداف، إذ يُعد أي حدث قد يعيق تحقيق الأهداف بمثابة مخاطرة محتملة.

3-4-2 تقييم المخاطر: تهدف هذه الخطوة إلى قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية والاستثمارية والمخاطر ذات العلاقة بإنجاز أهداف الوحدة الاقتصادية، بغرض تحديد الأسلوب الأمثل لإدارة هذه المخاطر، ويتم تقدير أهمية المخاطر بأرجحية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر ومستوى الخطر (عالي، متوسط، منخفض).

3-4-3 تحديد أولويات المخاطر والتخطيط للاستجابة: وتعني أن كافة المخاطر تم الاستجابة لها، من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها، وأن النظام الدقيق يسمح للإدارة بالحد من المخاطر، ولغرض تسهيل التعامل مع المخاطر؛ يتم توزيعها إلى المخاطر التي يجب تجنبها، المخاطر التي يمكن تحميلها لأطراف أخرى، المخاطر التي يجب التخفيف منها، والمخاطر المقبولة ومعايير قبولها.

3-4-5 مراقبة المخاطر: تعمل هذه الخطوة على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر، ومراقبة التغييرات المهمة التي تطرأ عليها، وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لهذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها وعمل إجراءات مراجعة دورية للسياسات، وفحص مدي توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة.

3-5 النشأة التاريخية لإطار COSO ERM:

يمكن تتبع تطور إطار عمل COSO لإدارة المخاطر المؤسسية إلى سياق تاريخي شهد خلال ثمانينيات القرن الماضي تدقيقًا متزايدًا في شفافية التقارير المالية في الولايات المتحدة، نتيجةً لعدد من قضايا الاحتيال المالي البارزة وضعف الثقة في التقارير المحاسبية، وقد أدى ذلك إلى تشكيل لجنة تريديواي عام 1958 للتحقيق في أسباب الفساد المالي وتقديم توصيات بشأن سبل مكافحته، ثم لاحقًا إلى تأسيس COSOERM كهيئة متخصصة في تطوير أطر الرقابة والحوكمة.

وشكّل إصدار تقرير COSO ERM لعام 1992 حول الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل - علامة فارقة، إذ وفر إطارًا شاملاً للرقابة الداخلية للمنظمة، ومن الواضح في الأدبيات العربية أن هذا الإطار ظهر كـ"استجابة للحاجة إلى تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر المالية"، ويُنظر إليه على أنه ساهم في توحيد مفاهيم الرقابة دوليًا. (العبيدي، 2014: 88؛ الطائي، 2012: 44)

مع مطلع الألفية الثالثة، كشفت تحديات غير مسبقة، كالعولمة وأزمة إنرون، عن قصور الاعتماد على الضوابط الداخلية وحدها، وبناءً على ذلك، تطور إطار عمل COSO ERM لمعالجة إدارة مخاطر المؤسسات.

وتجسد التحول في تركيز الرقابة نحو إدارة المخاطر الاستباقية بإصدار إطار عمل إدارة مخاطر المؤسسات (ERM) عام 2004، ويرى بعض الباحثين أن هذا التغيير يمثل تحولاً "من الرقابة التقليدية إلى إدارة استراتيجية للمخاطر والعوائد"، كما أنه يوفر رؤية شاملة تربط المخاطر بأهداف المنظمة. (يوسف، 2018: 63؛ عبد القادر، 2016: 112)

3-6 مفهوم COSO ERM:

يُعرّف إطار COSO ERM إدارة المخاطر المؤسسية بأنها عملية شاملة تُطبّق على مستوى المؤسسة، وتهدف إلى تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليها، وإدارة المخاطر بما يتوافق مع مستوى تقبّل المخاطر أثناء سعيها لتحقيق استراتيجيتها وأهدافها التجارية، ويعكس هذا التعريف لإدارة المخاطر المؤسسية الطبيعة متعددة الأوجه لهذا المجال، وفي هذا السياق تُعتبر إدارة المخاطر المؤسسية وفقًا لإطار COSO ERM "نظامًا متكاملًا قائمًا على التنسيق

بين مختلف مكونات المؤسسة"، حيث تُنسّق إدارة المخاطر مع التخطيط الاستراتيجي لتمكين اتخاذ القرارات. (حسين، 2019: 74؛ سليمان، 2017: 29)

وشهد إطار عمل COSOERM لإدارة المخاطر المؤسسية تطوراً ملحوظاً مع إصدار النسخة المحدثّة عام 2017، والتي أكدت على دمج إدارة المخاطر مع الاستراتيجية وأداء الشركات، مما أدى إلى إعادة تنظيم مكونات الإطار إلى خمسة مكونات مترابطة مدعومة بعشرين مبدأً توجيهياً، ويعكس هذا تحولاً في فلسفة إدارة المخاطر، من كونها وظيفة رقابية تقليدية إلى عنصر استراتيجي مرتبط بصنع القرار وتحقيق أهداف المؤسسة، كما توسع الإطار لاحقاً ليشمل مجالات ناشئة مثل المخاطر الرقمية والأمن السيبراني، مما يشهد على مرونته في التكيف مع بيئة الأعمال المعاصرة، وبالتالي يجعله أداة فعالة لتعزيز الأداء والحوكمة وموازنة المخاطر مع الفرص دعماً للاستدامة المؤسسية وخلق القيمة. (النجار، 2020: 101)

3-7 أنواع المخاطر وفق إطار COSO ERM:

تُعَدّ عملية إدارة المخاطر وفهمها أمراً ضرورياً لأي وحدة اقتصادية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهي ممارسة مقبولة على نطاق واسع، تهدف إلى السيطرة على المخاطر التي قد تؤدي إلى فشل الوحدة الاقتصادية أو انخفاض قيمتها (هيا مروان، 2016: 46-47). ونظراً لتعقيد البيئة وتفاعل الوحدة الاقتصادية المستمر معها، فإنها تتعرض باستمرار للمخاطر وحالات عدم اليقين، وتتسم المخاطر بطابع مزدوج؛ فهي من جهة تمثل فرصة إيجابية لزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، ومن جهة أخرى تشكل تهديداً سلبياً يؤدي إلى خفض هذه القيمة.

وقد توسع مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) ليشمل جميع أنواع المخاطر: المالية، والتشغيلية، والاستراتيجية، وغيرها من الأنواع الأخرى، ولم يعد مقتصرًا على المخاطر الداخلية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية فحسب، وفيما يلي توضيح لأنواع هذه المخاطر: (سليمان، 2017: 41)

أ) المخاطر الاستراتيجية:

قد يكون لهذه المخاطر تأثير إيجابي في تحقيق أهداف الإدارة الاستراتيجية، وتشمل المخاطر الاستراتيجية تلك العالية الأهمية والتي تؤثر بشكل مباشر على تحقيق الأهداف، أو تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، أو التأخر في اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وتتسبب هذه المخاطر عن

عقبات سياسية أو تنظيمية، أو بسبب الابتكار التكنولوجي، وهي تنطوي على محددات تتعلق بإدارة الوحدة الاقتصادية.

ب) المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير مباشرة، الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من أحداث خارجية، والمخاطر التشغيلية هي أكثر ارتباطاً بالمشاكل الداخلية مثل: احتيال الموظفين وقيادة الشركات.

ج) المخاطر المالية:

وتتمثل في أي خسارة بسبب الظروف الاقتصادية مثل: التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

د) مخاطر المعلومات:

تحدث هذه المخاطر عندما لا تدعم تكنولوجيا المعلومات احتياجات قطاع الأعمال، والمخاطر الناشئة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على اتخاذ قرارات صائبة، تتعلق بالنشاط أو العمل سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالبيئة الخارجية أو بعمليات الوحدة الاقتصادية.

هـ) مخاطر السمعة:

تحدث هذه المخاطر نتيجة تآكل السمعة والعلامة التجارية، بسبب تكوين انطباع سلبي عن الوحدة الاقتصادية؛ مما يؤدي إلى خسائر في مصادر التمويل، أو تحول العملاء نحو الشركات المنافسة، وقد تنجم هذه المخاطر عن سلوكيات غير أخلاقية أو غير قانونية، وممارسات غير مقبولة من قبل العاملين أو الإدارة.

و) المخاطر القانونية:

تنشأ المخاطر القانونية بسبب الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، أو عند تحديد الحقوق والالتزامات.

ز) المخاطر الخارجية:

وهي عبارة عن مخاطر ناشئة عن عوامل خارجية تتمثل في:

▪ تغييرات تكنولوجية.

▪ المنافسة.

- تغييرات سياسية وثقافية.
- تغييرات في الأنظمة والقوانين.
- توفر رأس المال والعمالة والمواد الخام.
- المخاطر الاقتصادية.

ح) المخاطر الأخرى:

وتتعلق بالظروف الطبيعية وبيئة الأعمال والتطورات التكنولوجية السريعة والأحداث الطارئة مثل: مسؤولية الأضرار، أضرار بالممتلكات، الكوارث الطبيعية.

3-8 مكونات إطار COSO ERM:

يتكون إطار عمل COSO لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من خمسة مكونات أساسية هي: استراتيجية وتحديد الأهداف، الأداء، المراجعة والتتبع، المعلومات والاتصال، والرقابة، وهذه المكونات تعمل معاً لدمج إدارة المخاطر في عملية صنع القرارات الاستراتيجية، مما يمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها مع الحفاظ على استراتيجيتها وتطوير الأداء وتحسين الحوكمة، والمكونات الأساسية لإطار إدارة المخاطر المؤسسية COSO وهي كما يلي: (Anwita, 2024)

3-8-1 الحوكمة والثقافة: يصف هذا المكون كيف تؤثر الحوكمة والثقافة على إدارة مخاطر الامتثال، ويركز على ضمان إشراف مجلس الإدارة، إنشاء الهياكل التشغيلية، تطوير ثقافة الالتزام، الالتزام بالقيم الأساسية، وتوظيف الأفراد المناسبين، متطلبات هذا المكون تشمل:

أ) الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال وتضمين عضو واحد على الأقل لديه خبرة وكفاءة كافية.

ب) ضمان توفر الموارد الكافية لبرنامج الامتثال والأخلاقيات، واستلام تقارير منتظمة من رئيس قسم الامتثال.

ج) إدارة وظيفة الامتثال بشكل منفصل عن الوظائف الأخرى.

د) توثيق جميع السياسات وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات، وإنشاء عمليات جديدة لتصعيد الأحداث المتعلقة بالمخاطر.

هـ) التواصل بشأن متطلبات الأخلاقيات والامتثال، إعداد برامج تدريبية، وتبني حوافز لضمان تنفيذها.

(و) تعزيز ثقافة المساءلة، وتطبيق سياسة عدم التسامح مع الانتقام، والعدالة.

3-8-2 الاستراتيجية وتعيين الأهداف: يهتم هذا المكون بتنفيذ الاستراتيجيات وتحديد أهداف إطار COSO لإدارة المخاطر المؤسسية، ويساعد على تحليل سياق الأعمال، تقييم الاستراتيجيات المحتملة، تحديد أهداف الأعمال، وتحديد شهية المخاطر. متطلبات هذا المكون تشمل:

(أ) إجراء تقييم لمخاطر الامتثال بناءً على الاستراتيجية المعتمدة وفهم كيفية تأثير مخاطر الامتثال على الوظائف المختلفة.

(ب) مراعاة الاختلافات الثقافية والجغرافية عند تطبيق الأطر القانونية.

(ج) تقييم تأثير مخاطر الامتثال على أهداف الأعمال وتحديث شهية المخاطر وفقاً لذلك.

(د) تطوير بيانات شهية متمحورة حول المخاطر المتعلقة بالامتثال.

(هـ) إجراء العناية الواجبة للمبادرات المتعلقة بالاندماجات والاستحواذات وفقاً لموقف المخاطر.

(و) تضمين مقاييس امتثال قابلة للقياس في أهداف الأعمال، لتعقب إدارة مخاطر الامتثال وفعالية برامج الأخلاقيات والامتثال، وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الحوافز والتعويضات.

3-8-3 الأداء: يتعلق هذا المكون بإدارة مخاطر الامتثال وتطبيق ضوابطها؛ مما يتيح لبرامج الامتثال والأخلاقيات أن تكون فعالة، ويساعد على تلبية توقعات الجهات التنظيمية بشأن الالتزام بالمتطلبات القانونية. ويشمل ذلك تقييم السياسات، والتعامل مع حالات عدم الامتثال، ومعالجة السلوكيات غير الأخلاقية، وغيرها من الممارسات ذات الصلة.

● متطلبات هذا المكون تشمل:

(أ) ترتيب أولويات الامتثال بناءً على مستوى المخاطر بالنسبة لأهداف الأعمال باستخدام نظام تقييم متوافق مع التقييم.

(ب) استخدام معايير التقييم مثل: الاتجاهات لترتيب أولويات مخاطر الامتثال والنظر في تأثير المخاطر على تغييرات الاستراتيجية.

(ج) تطوير استجابات لمخاطر الامتثال مع مراعاة المخاطر وعدم الامتثال واستجابات المخاطر.

د) تحديد أدوار للاستجابة لمخاطر الامتثال ومتابعتها لضمان تنفيذها.

هـ) تطوير خطط المراقبة والتدقيق مع مراعاة مخاطر الامتثال.

3-8-4 المراجعة والتنقيح: «نظراً للطبيعة الديناميكية للبيئات القانونية والتنظيمية والأخلاقية،

أصبح مستوى التعقيد يمثل تحدياً متزايداً، وثُفِّقَت التطورات التكنولوجية الحديثة وتوقعات أصحاب المصلحة من حدة هذا التعقيد، وفي هذا السياق، يساعد مكون "المراجعة والتنقيح" المؤسسات على مواكبة هذه المتغيرات من خلال تقييم التغيرات الجوهرية، ومراجعة المخاطر والأداء، وتحسين مبادرات إدارة المخاطر المؤسسية.

● متطلبات هذا المكون تشمل :

أ) تحديد المحركات الرئيسية لتغير مخاطر الامتثال وتأثير الاستراتيجيات الجديدة.

ب) تقييم تأثير تغيير القيادة على مخاطر الامتثال وتحمل المخاطر.

ج) مراقبة الأداء مقابل مقاييس الامتثال والأخلاقيات، وتطوير خطط مراقبة للعناصر عالية المخاطر.

د) إجراء التدقيق الداخلي مع مراعاة مخاطر الامتثال وتضمين بنود حق التدقيق في العقود مع الأطراف الثالثة.

هـ) تنفيذ إجراءات تصحيحية في مراقبة الأداء وقياس المقاييس، وتحليل أحداث مخاطر الامتثال.

و) متابعة الاتجاهات الحالية، تقييم برنامج الامتثال والأخلاقيات عبر قنوات مستقلة، والحصول على ملاحظات المجلس حول جودة البيانات المتعلقة بالمخاطر.

3-8-5 المعلومات والتواصل والتقارير: يتعلق هذا المكون بتطبيق مبادئ الاتصال والتقارير

والمعلومات في إطار العمل، ولتنفيذ مبادئ المعلومات والاتصال والتقارير المتعلقة بمخاطر الامتثال، يجب:

أ) التأكد من أن وظيفة الامتثال لديها وصول سهل إلى البيانات ذات الصلة لإدارة المخاطر.

ب) استخدام تحليلات البيانات والتقنيات المناسبة لأغراض المراقبة والتدقيق.

ج) استخدام أنظمة آلية لمراقبة الامتثال وإعداد التقارير.

- د) التواصل مع الموظفين بشأن دورهم في الامتثال والأخلاقيات، إعداد متطلبات تقارير دورية، وتدريب جميع أصحاب المصلحة على سياسات التصعيد.
- هـ) تقديم تقارير دورية ومخصصة حول تقييمات مخاطر الامتثال والأخلاقيات، جهود المعالجة، اكتمال التدريب، ونتائج التحقيقات باستخدام نظام إدارة القضايا.
- و) تطوير وتتبع مقاييس التشغيل لتقييم فعالية برنامج الامتثال والأخلاقيات وضمان وضوح تقارير جهود المعالجة.



شكل رقم (2) يوضح مكونات إطار COSO ERM

* المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى Anwita, 2024.

3-9 أهداف إطار COSO ERM في تحسين كفاءة إدارة المخاطر:

يهدف إطار كوزو لإدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) إلى تعزيز كفاءة إدارة المخاطر من خلال مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتوفير رؤية شاملة للمخاطر عبر المستويات التنظيمية المختلفة، كما يسعى الإطار إلى تمكين المؤسسة من تحويل المخاطر إلى فرص لتحقيق النجاح، متجاوزاً بذلك مفهوم تجنب الفشل فقط، ويستند هذا الإطار إلى مكونات أساسية تشمل: الحوكمة والثقافة، والاستراتيجية ووضع الأهداف، والأداء، والمراجعة والتقييم، بالإضافة إلى المعلومات والاتصالات والإبلاغ.

ويُعد إطار COSO ERM أداة متكاملة تساعد المؤسسات على دمج إدارة المخاطر ضمن استراتيجيتها وأدائها العام فهو يهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية، أو التشغيلية، أو أهداف إعداد التقارير والامتثال، ومن ثم تطبيق الضوابط المناسبة لإدارتها، ويركز الإطار أيضاً على تحسين الأداء التشغيلي عبر الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية، وتعزيز جودة التقارير المالية وغير المالية لضمان دقتها وموثوقيتها؛ علاوة على ذلك يعمل الإطار على تطوير ثقافة المخاطر داخل المؤسسة، وتسهيل تخصيص الموارد بشكل أمثل نحو المجالات الأكثر عرضة للخطر، ودعم اتخاذ القرار الاستراتيجي من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة حول المخاطر والتحديات المحتملة، وتتلخص أهم أهداف إطار COSO ERM في الآتي: (COSO ERM, 2017)

- أ) دمج إدارة المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية: من خلال تحديد المخاطر التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية واتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها.
- ب) تحسين الأداء التشغيلي: من خلال تحديد المخاطر التشغيلية وتطبيق الضوابط المناسبة لتحسين كفاءة العمليات.
- ج) تعزيز جودة التقارير والمعلومات المالية وغير المالية: من خلال تحسين دقة وموثوقية التقارير المالية وغير المالية.
- د) ضمان الامتثال للوائح والمعايير التنظيمية: من خلال التأكد من التزام المنظمة بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- هـ) تطوير ثقافة المخاطر داخل المؤسسة: من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر بين الموظفين في جميع المستويات.
- و) تسهيل تخصيص الموارد بشكل فعال: من خلال توجيه الموارد نحو المجالات التي تواجه مخاطر أكبر.
- ز) دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي: من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة عن المخاطر لدعم اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

3-10 أثر تطبيق COSO ERM في المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية أنواعاً متعددة من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها واستمراريتها، مثل: المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية، ومع تزايد هذه التحديات، أصبح من

الضروري وجود إطار متكامل يساعد على إدارتها بشكل فعال، ويُعدّ إطار COSO ERM من أبرز النماذج العالمية التي تهدف إلى ربط إدارة المخاطر بأهداف المؤسسة واستراتيجيتها، مما يساهم في تعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الأداء، ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر تطبيق هذا الإطار في المصارف التجارية لمعرفة دوره في الحد من المخاطر ودعم الاستقرار المالي.

تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى أن تطبيق إطار COSO-ERM للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر له أثر إيجابي ملموس في تعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، فدراسة (Alkubaisi, 2017) أظهرت أن تطبيق نموذج COSO-ERM في البنوك الأردنية يحسن بشكل كبير فعالية نظم الرقابة الداخلية، ويعزز القدرة على إدارة المخاطر المؤسسية، وأشارت الدراسة إلى أن مكونات الإطار الأكثر تأثيراً كانت: إدارة المخاطر المؤسسية، تليها تحديد الأحداث، بيئة الرقابة الداخلية، تحديد الأهداف، المعلومات والاتصال، تقييم المخاطر، المراقبة، الاستجابة للمخاطر، وأنشطة الرقابة، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين نظم الرقابة والمحاسبة بشكل مستمر، ومتابعة الأنشطة المهمة، وتدريب الموظفين على المهارات والمعارف اللازمة لأداء مهامهم بفاعلية.

ويُضاف إلى ذلك ما أظهرته الدراسات السابقة في السياق العربي، مثل: دراسة (إسلام، صداقة، ورحيل، 2024) حول جودة التقارير المالية، ودراسة (زويلف وعليان، 2021) حول إدارة المخاطر التشغيلية، إذ كلها أن تطبيق COSO يعزز كفاءة الرقابة الداخلية، يقلل المخاطر، ويرفع موثوقية المعلومات المصرفية، وبناءً على هذه الدراسات يمكن تلخيص أثر تطبيق COSO-ERM في المصارف التجارية فيما يلي:

- 1) تحسين جودة التقارير المالية، يعزّز الإطار دقة وموثوقية التقارير المالية من خلال تقييم المخاطر والضوابط الداخلية.
- 2) زيادة كفاءة العمليات التشغيلية، يساعد في تحديد المخاطر التشغيلية وتنفيذ ضوابط فعالة لتقليل الأخطاء وتحسين الأداء المصرفي.
- 3) تعزيز الامتثال التنظيمي، يضمن التزام المصارف باللوائح والمعايير، مما يقلل من مخاطر العقوبات وعدم الالتزام.
- 4) تحسين عملية اتخاذ القرار، يوفر رؤى واضحة حول المخاطر والتحديات لدعم قرارات استراتيجية مستنيرة.

(5) بناء ثقافة المخاطر، يزيد الوعي بالمخاطر لدى جميع الموظفين ويشجع على الاستباق والتحسين المستمر.

(6) تخصيص الموارد بشكل أفضل، يوجه الموارد نحو المجالات الأكثر تعرضًا للمخاطر لضمان استخدامها بكفاءة.

(7) زيادة ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين، يعزز الشفافية والمصادقية في العمليات المصرفية.

3-11 مميزات إطار COSO ERM:

يُعد إطار COSO لإدارة المخاطر أداةً استراتيجيةً مهمة، تساعد المؤسسات في التعرف على المخاطر المحتملة وإدارتها بطريقة منظمة وشاملة، ويتميز هذا الإطار بقدرته على تعزيز الحوكمة، وتحسين الأداء المؤسسي، وضمان توافق إدارة المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، كما يوفر نهجًا متكاملًا يربط بين مختلف أقسام المنظمة، مما يساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية واتخاذ قرارات أكثر استنارة، وفيما يلي نستعرض أبرز مميزات هذا الإطار وأثرها على تحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات، ومن أبرز هذه المميزات ما يلي: (عبد الله، 2016: 74)

(1) دمج إدارة المخاطر في العمليات اليومية، مما يتيح التعرف على المخاطر المحتملة وتقليل تأثيرها على المؤسسة.

(2) دعم المؤسسات للالتزام بالقوانين واللوائح المالية وغير المالية مثل SOX وGDPR، مما يقلل المخاطر القانونية والعقوبات.

(3) تحسين سير العمليات وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية من خلال تنظيم الموارد واستخدامها بكفاءة.

(4) زيادة الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي عبر مراقبة الأنشطة وبيئة الرقابة الداخلية.

(5) تعزيز الثقة لدى المستثمرين والهيئات التنظيمية والشركاء من خلال الشفافية والالتزام بالقوانين والممارسات الجيدة.

(6) دمج تقييمات مخاطر الاحتيال والرقابة الداخلية لحماية المؤسسة من الخسائر المالية والقانونية والسمعة.

(7) قابلية تطبيق الإطار على جميع أنواع المؤسسات وتكييفه وفق حجم المؤسسة واحتياجاتها المتغيرة.

3-12 عيوب إطار COSO ERM:

على الرغم من الأهمية البالغة لإطار كوزو (COSO) لإدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة والرقابة داخل المؤسسات، فإنه لا يخلو من بعض القصور والقيود التي قد تؤثر سلباً على فعاليته أثناء التطبيق العملي، وتتجلى هذه التحديات في صعوبة تكييف الإطار مع خصوصيات المؤسسات المختلفة، واعتماده على التقييمات الذاتية للمخاطر، وتركيزه المفرط أحياناً على الرقابة المالية، فضلاً عن نقص الإرشادات التفصيلية للتنفيذ، كما أن تعقيد هيكله قد يشكل عائقاً أمام المنظمات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي استعراض لهذه العيوب الرئيسية، مقترناً بمقترحات عملية للتغلب عليها.

وفي هذا السياق، تسلط دراسة نشرها حسين حواش، مدير الحوكمة والمخاطر في شركة "الأمل الشريف للبلاستيك"، بتاريخ 7 ديسمبر 2023، الضوء على خمسة عيوب رئيسية في إطار COSO، مقدمة حلولاً عملية لمعالجتها، وفيما يلي تلخيص وترجمة لأبرز النقاط الواردة في الدراسة:

(1) نقص المرونة: يُعدّ إطار COSO جامداً بعض الشيء، مما يجعله صعب التكيف مع احتياجات الصناعات المختلفة، للتغلب على هذه المشكلة، يُنصح بتخصيص الإطار ليتناسب مع متطلبات المنظمة الخاصة، مثل: إضافة أنشطة رقابية وأساليب تقييم مخاطر تتناسب مع أهدافها الصناعية.

(2) الذاتية في تقييم المخاطر: يعتمد الإطار بشكل كبير على الأحكام الذاتية في تقييم المخاطر، مما قد يؤدي إلى تحيزات واختلافات بين المنظمات، ولتقليل هذه الذاتية، يُنصح بوضع معايير واضحة للتقييم، وتعزيز التواصل بين الفرق المعنية، واستخدام مؤشرات موضوعية وتحليل بيانات مدعوم بالتحليل المقارن.

(3) التركيز المفرط على الرقابة المالية: يركز إطار COSO بشكل كبير على الرقابة المالية، مما قد يؤدي إلى إغفال المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والسمعة، ولتوسيع نطاق الرقابة، يُنصح بتضمين تقييم شامل للمخاطر التي تشمل جميع جوانب المنظمة.

(4) نقص الإرشادات التنفيذية: على الرغم من أن الإطار يوفر هيكلًا شاملاً، إلا أنه يفتقر إلى إرشادات تفصيلية حول كيفية تنفيذ كل مكون، وللتغلب على هذه المشكلة، يُنصح بالاستعانة بموارد إضافية مثل: أدلة التنفيذ، والأطر الصناعية، والتوجيه المهني من الخبراء.

(5) التعقيد: قد يكون تعقيد إطار COSO تحديًا، خاصة بالنسبة للمنظمات الصغيرة ذات الموارد المحدودة، ولمعالجة ذلك، يُنصح بتبني نهج تدريجي يبدأ بالمجالات الرئيسية للمخاطر والرقابة، ثم التوسع تدريجيًا، كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا والأتمتة لتبسيط العمليات وتقليل العبء الناتج عن الرقابة اليدوية.

3-13 العلاقة النظرية بين المتغيرين:

تركز هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين دور المراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار كوزو لإدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM)، حيث يُشكّل المتغير الأول، وهو "المراجع الداخلي"، عنصراً محورياً في دعم المنظومة الرقابية للمؤسسة؛ بينما يمثل المتغير الثاني، "تقييم إدارة المخاطر"، عمليةً تهدف إلى قياس فعالية نظم الرقابة الداخلية، وتحديد مواطن الخطر المحتملة، بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

يشير الإطار النظري إلى أن المراجع الداخلي يضطلع بمجموعة من المهام والمسؤوليات الأساسية التي تمكنه من تقييم المخاطر بدقة، وتشمل هذه المهام: مراجعة وتحديث خريطة المخاطر باستمرار، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، ومتابعة تطورات الأنشطة المصرفية الإلكترونية، وضمان الفصل الوظيفي بين إعداد البرامج التشغيلية وتشغيلها، كما يعتمد المراجع الداخلي على أدوات وأساليب متنوعة، تقليدية كانت أم حديثة، مثل الفحص المستندي، والمقابلات الشخصية، وتحليل البيانات الضخمة، والتقييم الذاتي للرقابة؛ وذلك لتقدير احتمالية وقوع المخاطر وأثرها على المؤسسة.

وتُعد المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)، الإطار المرجعي الأساسي لتقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، وتساهم هذه المعايير في ضمان استقلالية المراجع، وكفاءته، وموضوعيته، مما يعزز فعالية الرقابة ويدعم اتخاذ القرار الإداري السليم (Institute of Directors in Southern Africa, n.d)، فضلاً عن ذلك يساهم المراجع الداخلي في دعم عملية اتخاذ القرار من خلال جمع المعلومات

وتحليلها، وتقديم توصيات دقيقة تساعد الإدارة على اختيار البدائل الأمثل، وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات غير المدروسة (دليلة ولخضر، 2017؛ Antonov & Konev, 2022). وعليه، تركز العلاقة النظرية بين المتغيرين على فرضية أن كفاءة وفاعلية المراجع الداخلي في أداء مهامه، واستخدامه للأدوات والأساليب المهنية، تؤثران مباشرة في جودة تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM؛ بمعنى آخر، إن تعزيز دور المراجعة الداخلية عبر أبعادها المختلفة - والتي تشمل الحوكمة، والتوافق الاستراتيجي، وتحديد وتقييم المخاطر، ومراجعة العمليات، وإعداد التقارير - ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر بفعالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وانطلاقاً من ذلك، تفترض الدراسة وجود علاقة طردية وإيجابية بين دور المراجع الداخلي وكفاءة تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، ويتوافق هذا الافتراض مع فرضيات البحث التي تؤكد الدور الفعال للمراجع الداخلي في دعم الحوكمة، والتقييم الاستراتيجي، وإدارة الأداء، ومراجعة العمليات، فضلاً عن تعزيز قنوات الاتصال وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر.

3-14 استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدور المراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر:

اهتمت الدراسات السابقة بالبحث في دور المراجع الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وركزت على تقييم مدى تطبيق معايير وأطر معترف بها مثل COSO وCOSO ERM في مؤسسات اقتصادية وبنوك، سواء في العالم العربي أو على الصعيد الدولي.

3-14-1 الدراسات العربية:

استهلت الدراسات العربية في هذا المجال بدراسة النونو (2009) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام هذه البنوك بمعايير التدقيق الداخلي، ومعوقات تطبيقها، وربط مستوى الالتزام ببعض المتغيرات الشخصية للمراجع الداخلي، وأظهرت النتائج أن البنوك تطبق المعايير بدرجة جيدة، رغم وجود تفاوت في تطبيق بعض الجوانب المهنية؛ كما بينت أن

الالتزام لا يتأثر بالمتغيرات الشخصية للمراجعين، مؤكدةً وجود تحديات قانونية وإدارية تستدعي تعزيز استقلالية المدقق الداخلي وإصدار تشريعات تلزم بتطبيق هذه المعايير.

في السياق ذاته، تناولت دراسة فتيح (2016) مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع إطار COSO، من خلال تطبيقه على مؤسسة "بيات كاترينغ"، وخلصت الدراسة إلى توفر عناصر الرقابة الداخلية بشكل كافٍ وفعال، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة، مما أسهم في ترسيخ مفهوم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

ومن جانبه، ركز الرمحي (2017) على قياس مدى تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الشركات المدرجة بسوق عمان للأوراق المالية، وكشفت النتائج أن الشركات تطبق ثلاثة مكونات رئيسية للإطار (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة) بفعالية، بينما كان تطبيق مكوني "المعلومات والاتصالات" و"المراقبة" أقل حظاً، مما يستدعي زيادة الاهتمام بهذين الجانبين في القطاعين الصناعي والخدمي.

وفي الجزائر أيضاً، بحث عبد اللاوي وضيف الله (2019) فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO، وأوضحت النتائج الدور المحوري لهذه اللجان في تقويم المخاطر، وتقييم أنشطة الرقابة، ونظام الإبلاغ المالي، مما يؤكد أهميتها في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية.

وعلى الصعيد الليبي، أظهرت دراسة القصير وطارق (2019) توافق مكونات الرقابة الداخلية مع إطار COSO في البيئة الليبية، مع التوصية بتبني الإطار بشكل شامل، والتركيز على العناصر الأقل توافراً، مثل: لجنة المراجعة المستقلة، وآليات جمع المعلومات، كما تناولت دراسة محيوت (2019) أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل COSO على أداء المؤسسة الاقتصادية؛ وبينت أن المؤسسة تدرك العناصر الأساسية للإطار، رغم وجود بعض النقائص التي يمكن معالجتها عبر تعزيز دور المراجعة الداخلية في المتابعة والتحسين المستمر.

أما على صعيد الحوكمة، فقد سلّطت دراسة المرحبي (2020) الضوء على الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور نظرية الوكالة، مؤكدةً أهمية العلاقة بين الموكل والوكيل وتأثيرها المباشر على إدارة المخاطر داخل المؤسسات.

وفي نفس العام، أكدت دراسة قادري ورحال (2020) في الجزائر على الدور الفعال للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، مشيرةً إلى قدرة المراجعة الداخلية على تقديم ضمان مستقل بشأن فعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية، بما يتماشى مع مبادئ COSO ERM، واستكمالاً لهذا المسار.

انتقلت الدراسات لاحقاً إلى عام 2021، إذ ركزت دراسة سالم والعشبي والجازوي (2021) في ليبيا على مدى توفر مكونات COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مشيرةً إلى عدم اكتمال توفر معظم المكونات، وداعيةً إلى اعتماد الإطار لتحسين جودة الرقابة.

وفي الجزائر، بينت دراسة عبد القادر وعبد الله (2021) فعالية المراجع الداخلي في تحديد المخاطر وتقديم التوصيات ضمن إطار COSO ERM في المؤسسات المالية، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التدريب على منهجية الإطار.

أما في الأردن، فقد أوضح زويلف وعليان (2021) الأثر الإيجابي لتطبيق عناصر رقابة COSO الداخلية على إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الأردنية، داعين إلى تعزيز تطبيق الإطار في هذا القطاع.

وفي مصر، ركزت دراسة عبد الغفار (2021) على تفعيل مدخل "المراجعة القائمة على المخاطر" وفق COSO لتحسين جودة المراجعة والأداء المالي، مؤكدةً دور المراجعة الداخلية الحيوي في هذا المجال.

وفي عام 2022، قدمت دراسة حداد (2022) أدلة على الأثر ذي الدلالة الإحصائية لأبعاد هيكل الرقابة الداخلية وفق COSO على إدارة المخاطر المؤسسية في البنوك الأردنية، مع ضرورة مواكبة التطورات في أدوات تقييم المخاطر، كما تناولت دراسة مراد (2022) التأثير الإيجابي لإدارة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات.

أما في عام 2023، فقد فحصت دراسة المشاي (2023) مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء مع إطار COSO، مبينةً وجود نظام رقابي فعال يحتاج إلى تعزيز بعض عناصره لتحسين الأداء الكلي.

وفي السياق نفسه، درس أحواس (2023) توافق نظام الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات الليبية مع إطار COSO، مقترحاً ربط نظام المكافآت والترقيات بنتائج التقييم لتحفيز تحسين عناصر الرقابة.

وأخيراً، تناولت دراسة فضل الله والعريبي (2024) الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم الميزة التنافسية للمصارف الليبية، وأكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تبني الممارسات الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين الميزة التنافسية، مع التوصية بالتركيز على إدارة المخاطر، وتعزيز الدور الحوكمي، وإضافة القيمة للمؤسسة.

2-14-3 الدراسات الأجنبية:

على صعيد الدراسات الأجنبية، تُعد دراسة جينسن وميكلينج (Jensen & Meckling, 1976) حجر الزاوية في تأسيس نظرية الوكالة، إذ شرحت العلاقة بين الملاك والإدارة، ووضّحت دور تكاليف الوكالة وهيكل الملكية في تشكيل السلوك الإداري وقرارات التمويل (إصدار الديون والأسهم)، وقد انعكس هذا الإطار النظري بشكل مباشر على فهم دور المراجع الداخلي في عمليات المراقبة والحوكمة.

وفي سياق أكثر حداثة، ركزت دراسة ستيوارت وويتمان (Stewart & Whitman, 2021) على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر من خلال تطبيق إطار COSO ERM في شركات أمريكية متعددة الجنسيات، وأوضحت الدراسة الدور الحيوي للمراجع الداخلي في ضمان فعالية إدارة المخاطر، مؤكدةً أن نجاح التطبيق يعتمد بشكل كبير على الدعم الإداري وتوفير التدريب المتخصص.

أما في السياق الأفريقي، فقد بحثت دراسة كاسي ووركنيه ديلي (Kassie & Workneh Dilie, 2021) العوامل المؤثرة على فعالية التدقيق الداخلي في البنوك الخاصة بإثيوبيا، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين استقلالية المراجع الداخلي وكفاءته من جهة، وفعالية التدقيق من جهة أخرى؛ في حين كان تأثير البيئة التنظيمية ودعم الإدارة أقل وضوحاً مقارنة بالعوامل السابقة.

ومن الجانب الأوروبي، أظهرت دراسة جيمسون وإدواردز (Jameson & Edwards, 2022) أن الشركات التي تتبنى إطار COSO ERM تحقق مستويات أعلى من الضبط والسيطرة على المخاطر، والتزاماً أفضل بمبادئ الحوكمة، مقارنة بالشركات غير المطبقة

للإطار، وأكدت الدراسة أهمية التطبيق المنهجي للإطار لزيادة موثوقية التقارير المتعلقة بالمخاطر.

وأخيراً، تناولت دراسة تشين ومين هو (Chen & Min Ho, 2023) أثر إطار COSO ERM على ممارسات المراجعين الداخليين في الشركات الآسيوية، وكشفت الدراسة عن تحسن ملحوظ في عمليات تقييم المخاطر والرقابة عليها، وتعزيز مستوى الشفافية، مع التأكيد على ضرورة وجود نظام حوكمة قوي لدعم التطبيق الفعال للإطار».

3-12-3 الخلاصة:

أجمعت الدّراسات العربية والأجنبية على أن المراجع الداخلي يلعب دوراً محورياً في تعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، سواء في القطاع المصرفي أو المؤسسات الاقتصادية عامة، وقد ركزت غالبية الدّراسات العربية على مدى تطبيق المعايير والأطر العالمية المعتمدة، ولا سيما إطار COSO وإطار COSO ERM، وقد خلصت هذه الدّراسات إلى إسهام المراجع الداخلي بفعالية في تحديد المخاطر، وتقييمها، ومراقبتها، رغم وجود تفاوت في مستويات التطبيق باختلاف طبيعة المؤسسات وقطاعاتها، كما أكدت النتائج أهمية استقلالية المدقق الداخلي، وضرورة توفير التدريب المناسب والدعم الإداري الكافي لتمكينه من أداء مهامه (النونو، 2009؛ فتيح، 2016؛ الرمحي، 2017؛ عبد اللاوي وضيف الله، 2019؛ القصير وطارق، 2019؛ محيوت، 2019؛ قادري ورحال، 2020؛ سالم والعشبي والجازوي، 2021). ومن جهة أخرى، سلّطت الدّراسات العربية الحديثة الضوء على ضرورة تكيف المراجعة الداخلية مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، مثل توظيف تقنيات البيانات الضخمة، وربط أنظمة المكافآت والترقيات بنتائج تقييم الأداء لتعزيز الكفاءة (المشاي، 2023؛ أحواس، 2023؛ فضل الله والعريبي، 2024)، وأكدت هذه الدّراسات أيضاً على أهمية تبني الإطار المتكامل لـ COSO كأداة استراتيجية لتعزيز جودة الرقابة الداخلية والحوكمة، ورفع كفاءة إدارة المخاطر المؤسسية.

أما على صعيد الدراسات الأجنبية، فقد تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية لدور المراجع الداخلي ضمن إطار COSO ERM، مؤكدةً فعاليته في تحسين مراقبة المخاطر، وتعزيز الشفافية، وتحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد، وشددت هذه الدّراسات على ضرورة دعم الإدارة العليا وتوفير التدريب المتخصص لضمان نجاح التطبيق (Stewart &

Whitman, 2021; Kassie & Workneh Dilie, 2021; Jameson & Edwards, 2022; Chen & Min Ho, 2023)، كما ظلت نظرية الوكالة، التي أسس لها جينسن وميكالينج (Jensen & Meckling, 1976)، تشكل الإطار النظري الأساسي لفهم العلاقة بين الملاك والإدارة، وأثرها في ترسيخ دور المراجعة الداخلية كأداة لضمان الحوكمة والرقابة الفعالة. وبشكل عام، تشير مجمل الأدبيات إلى أن المراجع الداخلي يُعدّ ركيزة أساسية في منظومة إدارة المخاطر، وتتأثر فعاليته بعوامل متعددة، أبرزها: الاستقلالية، والخبرة المهنية، وفعالية لجان المراجعة، واعتماد إطار عمل متكامل مثل: COSO ERM، وتؤكد الدراسات الحاجة الماسة للتطوير المستمر لممارسات المراجعة الداخلية لمواكبة التحديات المستجدة، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة والحد من المخاطر المحتملة.

3-15 ملخص الفصل الثالث:

يهدف الفصل الثالث إلى بناء إطار نظري متكامل حول إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ضوء إطار COSO ERM، مع إبراز الدور المحوري للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، وقد انطلق الفصل من توضيح المفاهيم الأساسية للخطر وإدارة المخاطر، باعتبارهما مدخلين أساسيين لفهم طبيعة التحديات التي تواجه المؤسسات في بيئة أعمال تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، حيث تم التأكيد على أن المخاطر ليست مجرد تهديدات سلبية، بل قد تمثل فرصاً يمكن إدارتها واستثمارها ضمن رؤية مؤسسية متوازنة.

كما تناول الفصل الإطار العام لإدارة المخاطر، مع عرض المراحل الأساسية لعملية إدارتها والتي تشمل: تحديد المخاطر، تقييمها، ترتيب أولوياتها، ووضع استجابات مناسبة لها، إلى جانب عملية المراقبة المستمرة، وفي هذا السياق، تم تتبع النشأة التاريخية لإطار COSO ERM وتطوره من إطار للرقابة الداخلية إلى منظومة شاملة لإدارة المخاطر المؤسسية، وصولاً إلى إصداراته الحديثة التي ركزت على دمج المخاطر مع الاستراتيجية والأداء والحوكمة.

كما عرض الفصل مفهوم COSO ERM بوصفه إطاراً متكاملًا يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات على تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مع توضيح أنواع المخاطر التي يتعامل معها الإطار مثل المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والقانونية وغيرها، بما يعكس شمولية مقارنة إدارة المخاطر المؤسسية.

وتطرق الفصل كذلك إلى مكونات إطار COSO ERM التي تتمثل في الحوكمة والثقافة، الاستراتيجية وتحديد الأهداف، الأداء، المراجعة والتتقيق، والمعلومات والاتصال، مع بيان دور كل مكون في دعم عملية إدارة المخاطر بشكل تكاملي، كما تم توضيح أهداف الإطار، التي تتمحور حول دمج إدارة المخاطر مع الاستراتيجية، تحسين الأداء، تعزيز جودة التقارير، دعم الامتثال، وتطوير ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر.

وفي سياق تطبيقي، تناول الفصل أثر تطبيق COSO ERM في المصارف التجارية، حيث أظهرت الأدبيات أن تطبيقه يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، رفع كفاءة العمليات، تعزيز الامتثال، دعم اتخاذ القرار، وبناء ثقافة مخاطر مؤسسية فعالة، كما تم استعراض مميزات

الإطار التي تتمثل في الشمولية، دعم الحوكمة، وتحسين الشفافية، مقابل بعض العيوب مثل التعقيد، محدودية المرونة، والاعتماد النسبي على التقدير الذاتي.

كما ركز الفصل على العلاقة النظرية بين المراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، موضحاً أن فعالية المراجع الداخلي في أداء مهامه المهنية والاستقلالية تؤثر بشكل مباشر في جودة تقييم المخاطر وفق إطار COSO ERM ، حيث يُعد المراجع الداخلي أحد أهم أدوات دعم الحوكمة وضمان فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

واختتم الفصل باستعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، والتي أجمعت في مجملها على أهمية دور المراجع الداخلي في تعزيز فعالية الرقابة وتطوير إدارة المخاطر، مع وجود تفاوت في مستوى التطبيق باختلاف البيئات المؤسسية.

وبناءً على ذلك، أسس الفصل الثالث قاعدة نظرية متينة تمهّد للانتقال إلى الجانب التطبيقي في الفصل الرابع، حيث سيتم اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات الميدانية لقياس واقع تطبيق هذه المفاهيم في البيئة المصرفية محل الدراسة، والتحقق من مدى اتساقها مع الإطار النظري المعتمد.

الفصل الرابع

الدّراسة الميدانية

المبحث الأول: منهج وإجراءات الدّراسة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النّتائج

4-1 مقدمة الفصل:

يُعدّ الجانب الميداني من أهم مراحل البحث العلمي؛ إذ تنتقل الدراسة من الإطار النظري إلى التطبيق العملي بهدف التحقق من مدى صحة الفرضيات والإجابة عن التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة، وتبرز أهمية هذا الجانب في كونه يتيح للباحث جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج التي تعكس واقع الظاهرة محل الدراسة بصورة علمية ومنهجية، بما يسهم في الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تستند إلى أدلة وبيانات واقعية.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية الخاصة بموضوع دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة من أفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مدى إسهام المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة المؤسسية، وتقييم توافق الاستراتيجية وتحديد الأهداف مع إدارة المخاطر، وتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي، بالإضافة إلى دوره في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً للإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة الميدانية، بدءاً من التحقق من صلاحية أداة الدراسة للاستخدام من خلال قياس الصدق والثبات بمختلف أساليبهما الإحصائية، وذلك لضمان دقة البيانات المتحصل عليها وموثوقية النتائج المستخرجة منها، كما يتناول الفصل عرض خصائص أفراد عينة الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والوظيفية التي تساعد في تكوين صورة واضحة عن مجتمع الدراسة والعينة المختارة.

كذلك يتضمن الفصل عرض نتائج التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة تجاه فقرات الاستبانة ومحاورها المختلفة، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتفاق، بما يساهم في توضيح اتجاهات وآراء المبحوثين حول أبعاد الدراسة، كما يتناول اختبار مدى خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، تمهيداً لاختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة.

وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة، يستعرض الفصل نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مع تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار

النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) داخل المصارف التجارية الليبية.

ويُختتم الفصل بعرض ملخص لأهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية وتطوير ممارسات إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، بما يدعم قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.

المبحث الأول: منهج وإجراءات الدراسة

4-2 صدق وثبات أداة الدراسة:

4-2-1 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال أنواع الصدق التالية:

أ) الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين):

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة؛ إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية، أنظر الملحق رقم (1).

ب) الصدق التمييزي:

الصدق التمييزي أو صدق المقارنة الطرفية، ويحسب باستخدام اختبار t لعينتين مستقلتين لمعرفة الفرق بين المجموعتين المتطرفتين، فقيمة t المحسوبة لدلالة الفرق بين المجموعتين المتطرفتين في الدرجة الكلية تمثل الصدق التمييزي للمقياس، ولتحقيق ذلك يتم ترتيب الدرجات الكلية لمفردات الاستبيان ترتيباً تنازلياً من أعلى درجة إلى أقل درجة، وحددت المجموعتان المتطرفتان في الدرجة الكلية بنسبة 27% في كل مجموعة، ومن خلال اختبار t لعينتين مستقلتين، تم الحصول على قيمة الدلالة المحسوبة والتي تساوي 0.000 لجميع محاور الاستبيان وهي أصغر من 0.05 مما يدل على أن الأداة تمتاز بصدق تمييزي أي لها قدرة تمييزية عالية.

جدول رقم (3) نتائج اختبار t لاختبار الفرق بين المجموعتين

المقياس	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
تعزيز الحوكمة المؤسسية	المجموعة العليا	47.39	1.474	9.85	21.317	< 0.001
	المجموعة الدنيا	37.54	1.953			
تقييم الاستراتيجية المؤسسية	المجموعة العليا	46.68	1.492	11.22	14.715	< 0.001
	المجموعة الدنيا	35.46	3.746			
تقييم المخاطر	المجموعة العليا	46.50	1.262	10.89	12.271	< 0.001
	المجموعة الدنيا	35.61	4.524			

المقياس	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية	المجموعة العليا	46.75	1.531	11.64	13.854	< 0.001
	المجموعة الدنيا	35.11	4.175			
الدرجة الكلية للمقياس	المجموعة العليا	184.43	5.554	37.68	13.926	< 0.001
	المجموعة الدنيا	146.75	13.195			

تشير نتائج جدول (3) إلى أن أداة الدراسة تمتاز بصدق تمييزي مرتفع، إذ تم تقسيم العينة إلى مجموعتين متطرفتين بنسبة 27% لكل مجموعة وفق الدرجات الكلية، ثم تم اختبار الفرق بين المتوسطات باستخدام اختبار t لعينتين مستقلتين، وأظهرت النتائج أن جميع محاور الاستبيان ودرجاته الكلية أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.005)، مما يدل على قدرة المقياس على التمييز بين الأفراد ذوي المستويات العالية والمنخفضة في المتغيرات المدروسة؛ فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمحور "تعزيز الحوكمة المؤسسية"، بلغ متوسط المجموعة العليا 47.39 بانحراف معياري 1.474 مقابل 37.54 بانحراف معياري 1.953 للمجموعة الدنيا، مع فرق بين المتوسطين قدره 9.85 وقيمة $t = 21.317$ ، مما يدل على فرق واضح وكبير بين المجموعتين، وبالمثل، أظهرت محاور "تقييم الاستراتيجية المؤسسية" و"تقييم المخاطر" و"تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية" فروقاً كبيرة بين المجموعتين، إذ تراوحت قيمة الفرق بين المتوسطين بين 10.89 و11.64، وجميع قيم اختبار t جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة أقل من 0.001، أما الدرجة الكلية للمقياس، فقد أظهرت فرقاً واضحاً قدره 37.68 بين المتوسطين للمجموعتين، مما يؤكد قدرة الأداة على التمييز بين مستويات الأداء المختلفة للمشاركين، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداة تتمتع بصدق تمييزي عالٍ، أي أنها قادرة على التفريق بين الأفراد ذوي المستويات المرتفعة والمنخفضة في المتغيرات المدروسة بفاعلية.

ج) صدق الاتساق الداخلي:

لإجراء صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بإيجاد الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد مع بعده ومع الدرجة الكلية للمقياس، كما قام الباحث بإيجاد معامل الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس والنتائج موضحة في الجداول (4) و(5)، حيث يتضح من هذه الجداول بأن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية للاستبيان، أي أن فقراته دالة إحصائياً، إذ نجد أن

معنوي معاملات الارتباط المحسوبة لكل فقرة من فقراته أقل من 0.05، في جميع فقرات الاستبيان أي يوجد ارتباط معنوي ومنه تعتبر فقرات الاستبيان، صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

أولاً- بين درجات كل فقرة مع بعدها والدرجة الكلية للمقياس:

جدول رقم (4) معاملات الارتباط لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية

للمقياس

رقم الفقرة	ارتباطه بالبعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس	رقم الفقرة	ارتباطه بالبعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس
تعزيز الحوكمة المؤسسية					
1	0.552**	0.572**	6	0.670**	0.482**
2	0.650**	0.591**	7	0.472**	0.316**
3	0.754**	0.650**	8	0.610**	0.541**
4	0.634**	0.373**	9	0.586**	0.423**
5	0.542**	0.361**	10	0.511**	0.434**
تقييم الاستراتيجية المؤسسية					
1	0.564**	0.475**	6	0.626**	0.622**
2	0.577**	0.513**	7	0.557**	0.544**
3	0.660**	0.502**	8	0.624**	0.552**
4	0.655**	0.567**	9	0.663**	0.551**
5	0.804**	0.681**	10	0.719**	0.701**
تقييم المخاطر					
1	0.607**	0.641**	6	0.750**	0.656**
2	0.677**	0.576**	7	0.596**	0.466**
3	0.668**	0.585**	8	0.558**	0.418**
4	0.726**	0.694**	9	0.692**	0.617**
5	0.636**	0.614**	10	0.610**	0.507**
تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية					
1	0.644**	0.648**	6	0.576**	0.517**

رقم الفقرة	ارتباطه بالبعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس	رقم الفقرة	ارتباطه بالبعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس
2	0.783**	0.765**	7	0.616**	0.505**
3	0.651**	0.563**	8	0.546**	0.546**
4	0.612**	0.564**	9	0.654**	0.612**
5	0.748**	0.704**	10	0.727**	0.632**

تشير نتائج جدول (4) إلى أن جميع فقرات المقياس لكل بعد من أبعاد الاستبيان ترتبط ارتباطاً معنوياً بدرجة البعد نفسه وكذلك بالدرجة الكلية للمقياس، مما يعكس صدق الاتساق الداخلي للأداة فقد تراوحت معاملات الارتباط بين كل فقرة ودرجة البعد الخاص بها بين 0.472 و 0.804، وبين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس بين 0.316 و 0.701، وجميع هذه الارتباطات كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05، وهو ما يشير إلى أن كل فقرة من فقرات الاستبيان تعكس البعد الذي تنتمي إليه وتساهم في قياس المفهوم الكلي للمقياس بدقة مما يجعل الأداة مناسبة للاستخدام في قياس أدوار المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية.

ثانياً - الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد مع الدرجة الكلية للمقياس:

جدول رقم (5) علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس

البعد	ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس
تعزيز الحوكمة المؤسسية	0.796**
تقييم الاستراتيجية المؤسسية	0.885**
تقييم المخاطر	0.885**
تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية	0.921**

تشير النتائج الواردة في جدول (5) إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للمقياس، مما يعكس صدق الاتساق الداخلي على مستوى الأبعاد الكلية فقد تراوحت معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للمقياس بين 0.796 و 0.921، وجميعها معنوية عند مستوى دلالة أقل من 0.01، وبناءً على ذلك يمكن التأكيد أن الاستبيان يتمتع بصدق داخلي مرتفع، وأن الأبعاد الأربعة تشكل مقياساً متسقاً

وقادراً على قياس أدوار المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية بدقة.

4-2-2 ثبات الاستبيان:

للتحقق من ثبات الأداء قام الباحث بحساب معاملات ثبات المقياس باستخدام الطرق

التالية:

1) معامل ألفا كرونباخ:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث النتائج كما موضحة في الجدول (6):

جدول رقم (6) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
تعزيز الحوكمة المؤسسية	10	0.797
تقييم الاستراتيجية المؤسسية	10	0.845
تقييم المخاطر	10	0.850
تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية	10	0.851
فقرات المقياس ككل	40	0.943

تشير نتائج جدول (6) إلى أن الاستبيان يتمتع بثبات عالٍ وفقاً لاختبار ألفا كرونباخ، مما يعكس اتساق الفقرات داخلياً وقدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بشكل موثوق فقد تراوحت معاملات ألفا كرونباخ للأبعاد بين 0.797 لبعد "تعزيز الحوكمة المؤسسية" و0.851 لبعد "تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية"، وجميعها أعلى من الحد المقبول عادة (0.70)، مما يشير إلى أن الفقرات المرتبطة بكل بُعد متسقة داخلياً وتساهم في قياس البعد بشكل موثوق، أما بالنسبة للمقياس ككل، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.943، وهو قيمة مرتفعة جداً، مما يدل على أن جميع فقرات الاستبيان الأربعين متسقة مع بعضها البعض وتشكل أداة قياس موثوقة لقياس أدوار المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على هذه الأداة في جمع البيانات وتحليلها بثقة عالية في صحة وموثوقية النتائج.

(2) التجزئة النصفية:

تم حساب ثبات المقياس عن طريق التجزئة النصفية؛ وذلك بتقسيم فقرات المقياس إلى نصفين، إذ يحتوي النصف الأول على الفقرات الفردية بينما يحتوي على الفقرات الزوجية، وتم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصفين إذ كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية

معامل الارتباط المصحح باستخدام معادلة سبيرمان براون	معامل الارتباط		البعد
	معدل الفقرات الزوجية		
0.773	0.630	معدل الفقرات الفردية	تعزيز الحوكمة المؤسسية
0.827	0.705	معدل الفقرات الفردية	تقييم الاستراتيجية المؤسسية
0.811	0.682	معدل الفقرات الفردية	تقييم المخاطر
0.851	0.740	معدل الفقرات الفردية	تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية
0.887	0.797	معدل الفقرات الفردية	المقياس ككل

تشير نتائج جدول (7) إلى أن الاستبيان يتمتع بثبات جيد عند استخدام طريقة التجزئة النصفية، إذ تم تقسيم فقرات المقياس إلى نصفين (الفقرات الفردية والزوجية)، وحساب معامل الارتباط بين مجموع الفقرات في كل نصف فقد تراوحت معاملات الارتباط بين النصفين قبل التصحيح بين 0.630 و 0.740 للأبعاد، بينما بعد تصحيحها باستخدام معادلة سبيرمان-براون ارتفعت إلى قيم تتراوح بين 0.773 و 0.851، مما يعكس ثباتاً مرتفعاً لكل بعد على حدة، أما بالنسبة للمقياس ككل، فقد بلغ معامل الارتباط بين مجموع الفقرات في النصفين 0.797، وارتفع بعد تصحيحه إلى 0.887، وهو ما يدل على أن الاستبيان كأداة كاملة يتمتع باتساق داخلي مرتفع وموثوقية جيدة في قياس أدوار المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وبذلك يمكن الاعتماد على الأداة في الدراسة لتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة.

4-3 أساليب تحليل البيانات:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS 27) إذ تم استخدام الوسائل التالية:

4-3-1 الإحصاء الوصفي:

ويشمل:

- (1) الجداول التكرارية: متضمنة العدد والنسبة
- (2) الرسومات البيانية: متمثلة في الأعمدة البيانية
- (3) المتوسط الحسابي: بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة.
- (4) الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي.

4-3-2 الإحصاء الاستدلالي:

ويشمل:

-اختبار t-test لعينة واحدة: تم استخدام هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

4-4 المقدمة:

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM)، حيث تم تقسيم آلية عرض النتائج كالآتي:

- (1) وصف خصائص أفراد العينة.
- (2) عرض نتائج اتفاق أفراد العينة.
- (3) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
- (4) اختبار فرضيات الدراسة.

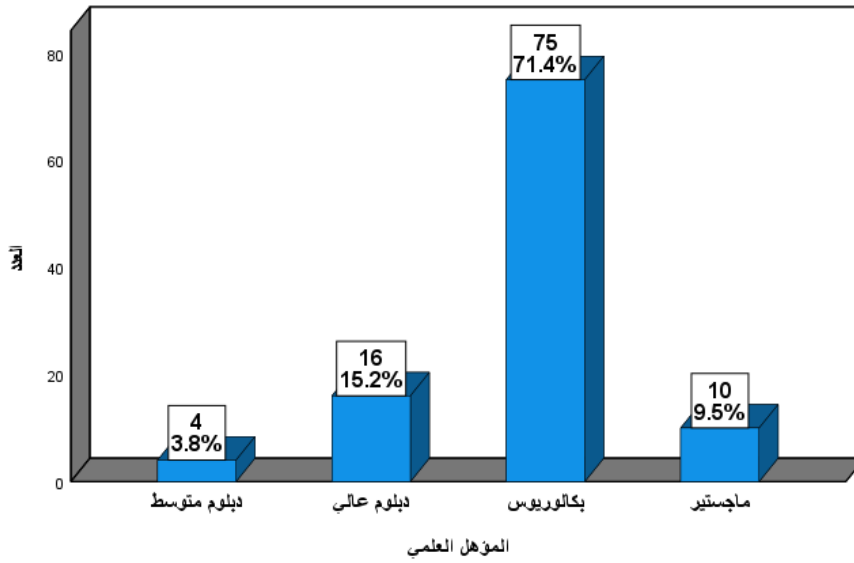
4-5 وصف خصائص العينة:

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والتخصص العلمي والمركز الوظيفي والإدارة التابع لها وسنوات الخبرة.

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم متوسط	4	3.9%
دبلوم عالي	16	15.2%
بكالوريوس	75	71.4%
ماجستير	10	9.5%
المجموع	105	100.0%

يبين جدول (8) توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي لأفرادها في المصارف التجارية الليبية، إذ يتضح أن الغالبية العظمى من المشاركين يحملون شهادة بكالوريوس بنسبة 71.4%، تليها فئة الحاصلين على دبلوم عالي بنسبة 15.2%، ثم حملة ماجستير بنسبة 9.5%، وأخيراً حملة دبلوم متوسط بنسبة 3.8%، ويعكس هذا التوزيع أن العينة تمتاز بمستوى تعليمي جيد، مما يزيد من موثوقية تقييماتهم حول دور المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM، إذ أن غالبية المشاركين لديهم الخلفية الأكاديمية الكافية لفهم وتطبيق مفاهيم الحوكمة وإدارة المخاطر.

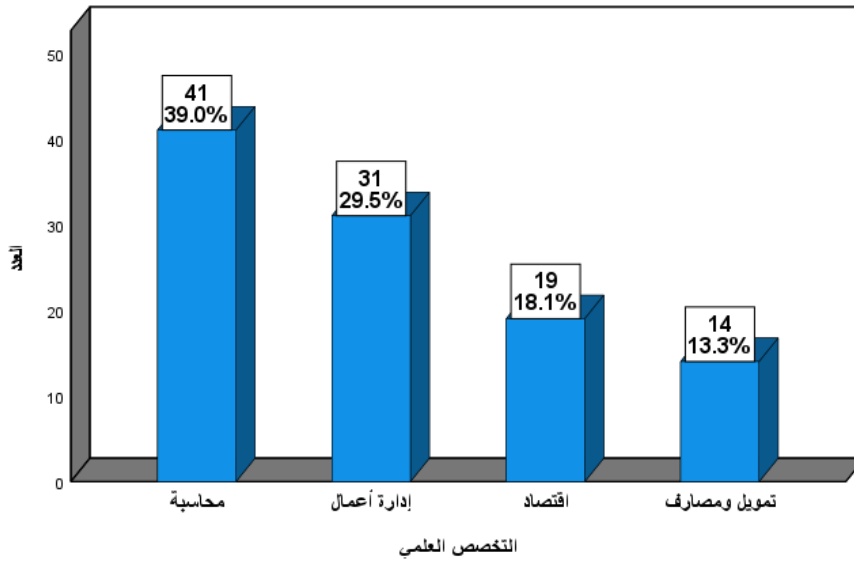


شكل رقم (3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

النسبة	العدد	التخصص العلمي
39.1%	41	محاسبة
29.5%	31	إدارة أعمال
18.1%	19	اقتصاد
13.3%	14	تمويل ومصارف
100.0%	105	المجموع

يبين جدول (9) توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي للمشاركين في المصارف التجارية الليبية، إذ يتضح أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى تخصص المحاسبة بنسبة 39.1%، تليها تخصص إدارة الأعمال بنسبة 29.5%، ثم تخصص الاقتصاد بنسبة 18.1%، وأخيراً تخصص التمويل والمصارف بنسبة 13.3%. يعكس هذا التوزيع تنوعاً في الخلفيات الأكاديمية مع تركيز أكبر على التخصصات ذات الصلة المباشرة بالمجال المصرفي والمحاسبي، مما يعزز من قدرة المشاركين على تقديم تقييم دقيق لدور المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM في إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية.

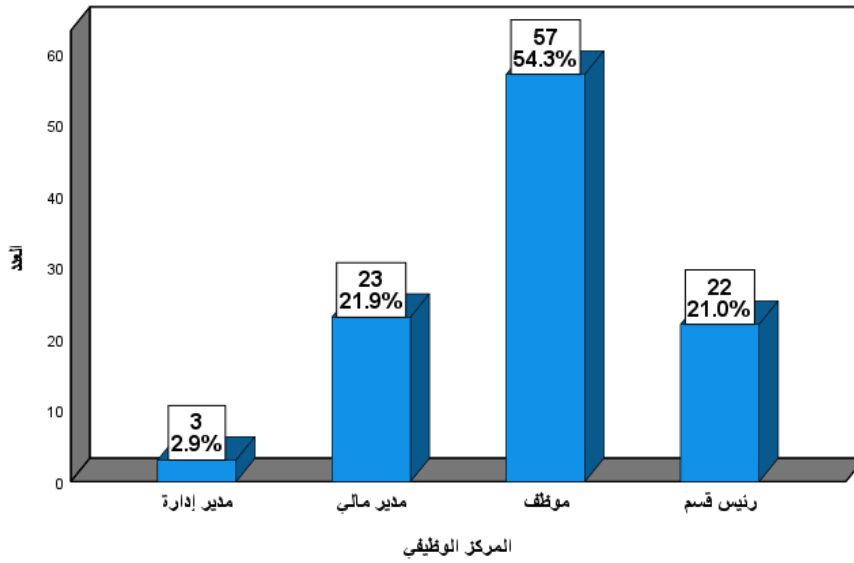


شكل رقم (4) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

النسبة	العدد	المركز الوظيفي
2.9%	3	مدير إدارة
76.1%	80	موظف
21.0%	22	رئيس قسم
100.0%	105	المجموع

يبين جدول (10) توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي للمشاركين في المصارف التجارية الليبية، إذ تبين أن غالبية العينة هم موظفون بنسبة 76.1%، تليهم فئة المديرين الماليين بنسبة 21.9%، ثم رؤساء الأقسام بنسبة 21.0%، وأخيراً مديرو الإدارات بنسبة 2.9%. يعكس هذا التوزيع تنوعاً في المستويات الوظيفية داخل العينة، مما يتيح فهم أوسع لدور المراجع الداخلي من منظور العاملين على مستويات مختلفة، ويعزز من موثوقية النتائج المتعلقة بتقييم ممارسات إدارة المخاطر والحوكمة وفق إطار COSO ERM.

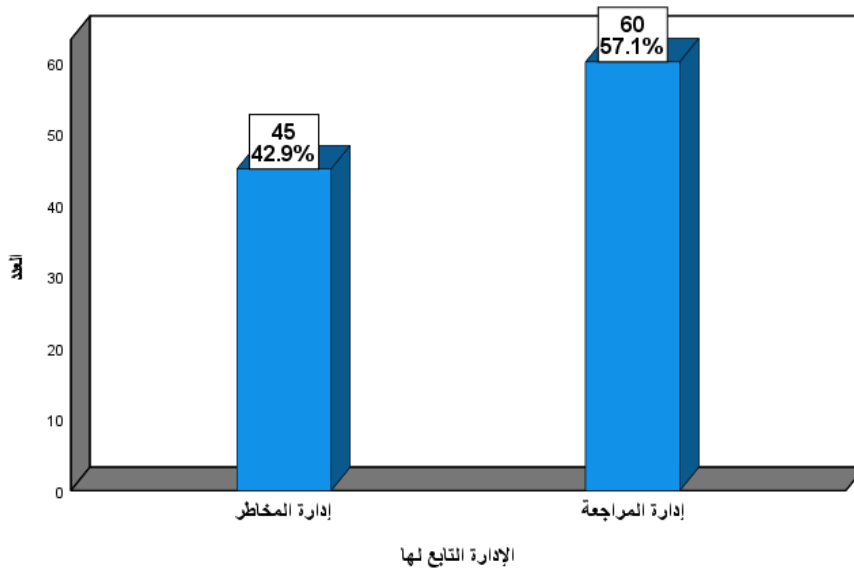


شكل رقم (5) توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفق الإدارة التابع لها

النسبة	العدد	الإدارة التابع لها
43%	45	إدارة المخاطر
57%	60	إدارة المراجعة
100.0%	105	المجموع

يبين جدول (11) توزيع عينة الدراسة وفق الإدارة التابع لها المشاركون في المصارف التجارية الليبية، إذ تبين أن نسبة 57.1% ينتمون إلى إدارة المراجعة الداخلية، بينما 42.9% ينتمون إلى إدارة المخاطر،، يعكس هذا التوزيع مشاركة أفراد من أهم الإدارات المعنية بإدارة المخاطر والحوكمة داخل المصرف، مما يضمن أن التقييمات حول دور المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM مستندة إلى خبرة عملية مباشرة ومعلومات دقيقة من العاملين الأكثر اطلاعاً على العمليات الرقابية وإجراءات إدارة المخاطر.

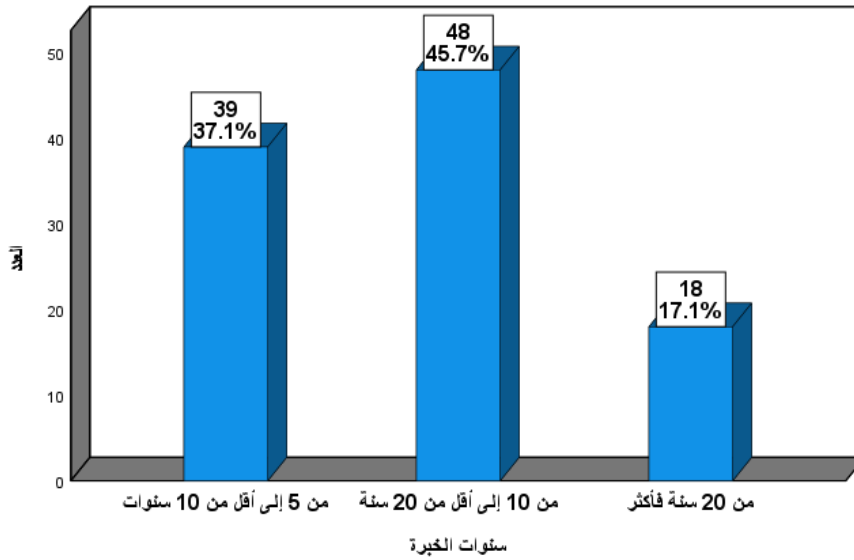


شكل رقم (6) توزيع العينة حسب الإدارة التابع لها

جدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	39	38%
من 10 إلى أقل من 20 سنة	48	45.7%
من 20 سنة فأكثر	18	17.1%
المجموع	105	100.0%

يبين جدول (12) توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة العملية للمشاركين في المصارف التجارية الليبية، إذ تبين أن غالبية العينة تمتلك خبرة عملية جيدة: فئة من 10 إلى أقل من 20 سنة تشكل نسبة 45.7%، تليها فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 37.1%، وأخيراً فئة 20 سنة فأكثر بنسبة 17.1%، ويعكس هذا التوزيع أن العينة تتمتع بخبرة مهنية متنوعة ومتوسطة إلى طويلة المدى، مما يعزز من موثوقية تقييماتهم حول دور المراجع الداخلي وفق إطار COSO ERM، إذ أن أفراد العينة لديهم معرفة عملية واسعة بالإجراءات المصرفية وإدارة المخاطر.



شكل رقم (7) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

4-6 اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (13) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

5-3-1 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

تم وضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

جدول رقم (14) مقياس تفسير المتوسط الحسابي وفق مقياس ليكرث الخماسي

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1.80-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

جدول رقم (15) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي
منخفضة جدا	1.79-1
منخفضة	2.59-1.80
متوسطة	3.39-2.60
مرتفعة	4.19-3.40
مرتفعة جدا	5.00-4.20

4-7 عرض نتائج اتفاق أفراد العينة:

(5) -التساؤل الأول: ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية؟

جدول رقم (16) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم كفاءة وخبرة العاملين والحد من مخاطر القصور الوظيفي.	4.57	0.633	موافق بشدة
2	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين جودة الإجراءات المؤسسية بما يحد من المخاطر التشغيلية.	4.29	0.661	موافق بشدة
3	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة في القطاع المصرفي من خلال التحقق من فعالية خطط الطوارئ وإدارة المخاطر.	4.26	0.651	موافق بشدة
4	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز فعالية الحوكمة عبر الرقابة المستمرة وتحسين الإجراءات الداخلية.	4.28	0.628	موافق بشدة
5	يدعم المراجع الداخلي إدارة المخاطر من خلال ضمان دقة العمليات المالية وتقليل المخاطر التشغيلية.	4.26	0.721	موافق بشدة
6	يساعد وضوح توزيع المسؤوليات وتفويض الصلاحيات على	4.26	0.694	موافق بشدة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	تعزيز كفاءة اتخاذ القرار وتقليل المخاطر التشغيلية.			
7	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.	4.38	0.611	موافق بشدة
8	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة من خلال التأكد من التزام الإدارة والموظفين بالقيم الأخلاقية.	4.20	0.899	موافق بشدة
9	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال ضمان دقة التسجيل في السجلات والمستندات.	4.35	0.604	موافق بشدة
10	يقيم المراجع الداخلي كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية بما يدعم الحوكمة المؤسسية	4.26	0.605	موافق بشدة
	المتوسط العام	4.29	0.402	موافق بشدة

تشير نتائج جدول (16) إلى أن تقديرات أفراد العينة لدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية، جاءت بدرجة توافق مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 4.29 والانحراف المعياري 4.20، وهو ما يعكس إدراكاً عالياً لأهمية الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في دعم الحوكمة المؤسسية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المصارف.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تشير إلى أن المراجع الداخلي يعزز الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم كفاءة وخبرة العاملين والحد من مخاطر القصور الوظيفي، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.57 والانحراف المعياري 0.633، مما يدل على اتفاق قوي بين أفراد العينة حول أهمية تقييم الكفاءات البشرية في تقليل المخاطر المؤسسية، كما جاءت الفقرة المتعلقة بمراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها بمتوسط حسابي قدره 4.38 وانحراف معياري 0.611، تليها الفقرة الخاصة بضمان دقة التسجيل في السجلات والمستندات بمتوسط حسابي 4.35 وانحراف معياري 0.604، وهو ما يعكس الدور الرقابي المهم للمراجع الداخلي في تعزيز الشفافية والمصداقية في العمليات المصرفية، وكذلك أظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة للفقرات المتعلقة بتحسين جودة الإجراءات المؤسسية والرقابة المستمرة وتقييم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.26

و4.29 و بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.605 و0.721، مما يشير إلى اتفاق كبير حول إسهام المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية وتعزيز فعالية الحوكمة.

وفي المقابل سجلت الفقرة المتعلقة بالتأكد من التزام الإدارة والموظفين بالقيم الأخلاقية أقل متوسط حسابي نسبياً بلغ 4.20 بانحراف معياري 0.899، ومع ذلك بقيت ضمن مستوى التوافق متوافق بشدة، وهو ما يدل على أن المراجع الداخلي يسهم أيضاً في دعم البعد الأخلاقي للحوكمة المؤسسية، وبوجه عام تعكس هذه النتائج إدراك أفراد العينة للدور المحوري الذي يؤديه المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية بما يتوافق مع متطلبات إطار COSO ERM.

-التساؤل الثاني: ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار

COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية ؟

جدول رقم (17) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تقييم

إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في

المصارف التجارية الليبية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يشارك المراجع الداخلي في تحديد وتحليل وتصنيف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.	4.52	0.681	مرتفعة جدا
2	يساهم المراجع الداخلي في ضمان توافق التقارير المالية مع المعايير المعتمدة بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية.	4.26	0.680	مرتفعة جدا
3	يساعد المراجع الداخلي في اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة.	4.23	0.711	مرتفعة جدا
4	يضمن المراجع الداخلي توافق عمليات إدارة المخاطر مع رؤية وأهداف المؤسسة الاستراتيجية.	4.11	0.738	مرتفعة
5	يساهم المراجع الداخلي في تصنيف المخاطر المحتملة حسب الأولوية والأثر على الاستراتيجية.	4.09	0.786	مرتفعة
6	يعمل المراجع الداخلي على تقييم التغييرات المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية والبيئة الخارجية.	4.25	0.782	مرتفعة جدا
7	يتحقق المراجع الداخلي من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتوجيهات الداخلية والخارجية.	4.23	0.683	مرتفعة جدا
8	يساهم المراجع الداخلي في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر	4.22	0.720	مرتفعة جدا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	باستخدام نتائج الرقابة الداخلية.			
9	يقيم المراجع الداخلي تأثير الاستراتيجية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي ضمن إطار إدارة المخاطر.	4.08	0.885	مرتفعة
10	يساهم المراجع الداخلي في تقييم درجة مرونة الاستراتيجية المؤسسية واستجابتها للتغيرات في مستويات المخاطر	4.02	0.820	مرتفعة
	المتوسط العام	4.20	0.486	مرتفعة جدا

تشير نتائج جدول (17) إلى أن تقديرات أفراد العينة لدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية، جاءت بدرجة توافق مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 4.20 والانحراف المعياري 0.486، مما يعكس إدراكاً مرتفعاً لدى أفراد العينة لأهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في ربط إدارة المخاطر بالتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة المصرفية، وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تشير إلى مشاركة المراجع الداخلي في تحديد وتحليل وتصنيف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.52 والانحراف المعياري 0.681، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول أهمية هذا الدور في دعم التخطيط الاستراتيجي المبني على إدارة المخاطر، كما جاءت الفقرة المتعلقة بضمان توافق التقارير المالية مع المعايير المعتمدة بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية بمتوسط حسابي بلغ 4.26 وانحراف معياري 0.680، تليها الفقرة الخاصة بتقييم التغييرات المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية والبيئة الخارجية بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.782، وهو ما يعكس دور المراجعة الداخلية في دعم عملية التكيف المؤسسي مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وكذلك أظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة للفقرات المتعلقة باتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة المخاطر، والتحقق من التزام المؤسسة بالقوانين والتوجيهات، وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر باستخدام نتائج الرقابة الداخلية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.22 و 4.23 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.683 و 0.720، مما يدل على وجود توافق مرتفع حول إسهام المراجع الداخلي في دعم فاعلية إدارة المخاطر الاستراتيجية، وفي المقابل سجلت الفقرات المتعلقة بتقييم مرونة الاستراتيجية المؤسسية واستجابتها للتغيرات في مستويات المخاطر، وكذلك تقييم تأثير الاستراتيجية على الأداء المالي

والتشغيلي، أقل المتوسطات الحسابية نسبياً حيث بلغت 4.02 و 4.08 على التوالي بانحرافات معيارية بلغت 0.820 و 0.885، إلا أنها بقيت ضمن مستوى التوافق المرتفع، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية دور المراجع الداخلي في تقييم البعد الاستراتيجي لإدارة المخاطر، وبشكل عام تعكس هذه النتائج الدور المهم الذي يؤديه المراجع الداخلي، في دعم توافق الاستراتيجية المؤسسية مع ممارسات إدارة المخاطر، بما يعزز قدرة المصارف التجارية الليبية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

-التساؤل الثالث: ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO

ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية؟

جدول رقم (18) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم

إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف

التجارية الليبية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يتجلى دور المراجع الداخلي في فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.	4.51	0.637	مرتفعة جداً
2	يملك المراجع الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها.	4.17	0.727	مرتفعة
3	يضمن المراجع الداخلي شمول جميع العمليات والأنشطة عند تقييم المخاطر المرتبطة بالأداء.	4.17	0.765	مرتفعة
4	يعمل المراجع الداخلي على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.	4.26	0.721	مرتفعة جداً
5	يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات لمعالجة وتحسين الأداء العام للمصرف.	4.26	0.832	مرتفعة جداً
6	يساهم المراجع الداخلي في دمج إدارة المخاطر مع استراتيجية المصرف.	4.03	0.849	مرتفعة
7	يعمل المراجع الداخلي على مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.	4.15	0.690	مرتفعة
8	يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية لتجنب تضارب	4.19	0.666	مرتفعة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	المصالح.			
9	يعمل المراجع الداخلي على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.	4.14	0.777	مرتفعة
10	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز وعي الإدارة العليا بالمخاطر المرتبطة بالأداء.	4.21	0.805	مرتفعة جداً
	المتوسط العام	4.21	0.489	مرتفعة جداً

تشير نتائج جدول (18) إلى أن تقديرات أفراد العينة لدور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفقاً لإطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، جاءت بدرجة توافق مرتفعة جداً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 4.21 والانحراف المعياري 0.489، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى أفراد العينة لأهمية الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في تقييم المخاطر لتعزيز الأداء المؤسسي، وتعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية، وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تشير إلى تجلي دور المراجع الداخلي في فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.51 والانحراف المعياري 0.637، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول الدور الرقابي للمراجع الداخلي في ضمان كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية داخل المصارف، كما جاءت الفقرة المتعلقة بالتأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق بمتوسط حسابي بلغ 4.26 وانحراف معياري 0.721، تليها الفقرة الخاصة بتقديم توصيات لمعالجة وتحسين الأداء العام للمصرف بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.832، وهو ما يعكس الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في دعم تحسين الأداء المؤسسي، وكذلك أظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة للفقرات المتعلقة بتعزيز وعي الإدارة العليا بالمخاطر المرتبطة بالأداء، والتمتع بالاستقلالية لتجنب تضارب المصالح، ومراقبة المعاملات والأنشطة ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.15 و 4.21 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.666 و 0.805، مما يشير إلى وجود توافق مرتفع حول إسهام المراجع الداخلي في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المرتبطة بالأداء، وفي المقابل سجلت الفقرات المتعلقة بامتلاك المراجع الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها، وضمان شمول جميع العمليات والأنشطة عند تقييم

المخاطر، إضافة إلى مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص، متوسطات حسابية تراوحت بين 4.14 و 4.17 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.727 و 0.777، وهي أيضاً ضمن مستوى التوافق المرتفع، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية الأدوات والتقنيات المستخدمة في عملية تقييم المخاطر، كما سجلت الفقرة المتعلقة بالمساهمة في دمج إدارة المخاطر مع استراتيجية المصرف أقل متوسط حسابي نسبياً بلغ 4.03 بانحراف معياري 0.849، إلا أنها بقيت ضمن مستوى التوافق المرتفع، وهو ما يؤكد إدراك أفراد العينة لدور المراجع الداخلي في تعزيز التكامل بين إدارة المخاطر والأداء المؤسسي، وبشكل عام تعكس هذه النتائج الدور الفاعل الذي يقوم به المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتعزيز فاعلية نظم الرقابة وإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

-التساؤل الرابع: ما دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار

MCOSO ER في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في

المصارف التجارية الليبية؟

جدول رقم (19) إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة

المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد

التقارير في المصارف التجارية الليبية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يتحقق المراجع الداخلي من وجود قنوات اتصال فعالة لتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والانحرافات.	4.51	0.735	مرتفعة جداً
2	يعمل المراجع الداخلي على التأكد من توفر استراتيجية التطوير نظم المعلومات في القطاع المصرفي.	4.13	0.773	مرتفعة
3	يقوم المراجع الداخلي بدعم وتعزيز قنوات الاتصال مع مجلس الإدارة من خلال نقل نتائج أعمال المراجعة بموضوعية واستقلالية بما يضمن تعزيز فعالية إدارة المخاطر.	4.23	0.683	مرتفعة جداً
4	يساهم المراجع الداخلي بفاعلية في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة العليا من خلال دعم قنوات الاتصال وإعداد	4.14	0.699	مرتفعة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	تقارير مالية وتشغيلية مستقلة.			
5	يعمل المراجع الداخلي على ضمان تدفق المعلومات المحاسبية بدقة بين الأقسام من خلال وسائل الاتصال داخل المصرف.	4.07	0.775	مرتفعة
6	يقوم المراجع الداخلي بدور جوهري وفعال في دعم قنوات الإبلاغ عن المخالفات وضمان معالجة المعلومات بدقة وموضوعية ونقلها إلى الجهات المعنية.	4.15	0.718	مرتفعة
7	يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في إعداد التقارير الدورية وتحليل المخاطر للإدارة العليا بما يضمن اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.	4.03	0.935	مرتفعة
8	يقوم المراجع الداخلي بالاطلاع الكامل على السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يضمن توافق التطبيق مع المعايير المؤسسية.	4.28	0.714	مرتفعة جداً
9	يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في التأكد من فعالية ضوابط الدخول وضوابط الأمن الإلكتروني.	4.09	0.856	مرتفعة
10	يقوم المراجع الداخلي بمراقبة عملية نشر المعلومات للأطراف الخارجية على موقع المصرف والتأكد من دقة وسلامة الربط الشبكي بين الفروع.	4.16	0.845	مرتفعة
	المتوسط العام	4.18	0.508	مرتفعة

تشير نتائج جدول (19) إلى أن تقديرات أفراد العينة لدور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية، وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، جاءت بدرجة توافق مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 4.18 والانحراف المعياري 0.508، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى أفراد العينة لأهمية الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في دعم قنوات الاتصال المؤسسية وتعزيز فعالية التقارير المرتبطة بإدارة المخاطر، وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة التي تشير إلى تحقق المراجع الداخلي من وجود قنوات اتصال فعالة لتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والانحرافات، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.51 والانحراف المعياري 0.735، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول أهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في ضمان

تدقق المعلومات المتعلقة بالمخاطر داخل المصرف. كما جاءت الفقرة المتعلقة باطلاع المراجع الداخلي الكامل على السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بمتوسط حسابي بلغ 4.28 وانحراف معياري 0.714، تليها الفقرة الخاصة بدعم وتعزيز قنوات الاتصال مع مجلس الإدارة، من خلال نقل نتائج أعمال المراجعة بموضوعية واستقلالية بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.683، وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في تعزيز التواصل المؤسسي ودعم عملية اتخاذ القرار، وكذلك أظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة لل فقرات المتعلقة بمراقبة نشر المعلومات للأطراف الخارجية، ودعم قنوات الإبلاغ عن المخالفات، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة العليا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.14 و 4.16 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.699 و 0.845، مما يشير إلى توافق مرتفع حول إسهام المراجع الداخلي في تعزيز الشفافية وتدقيق المعلومات المرتبطة بإدارة المخاطر، كما سجلت الفقرات المتعلقة بالتأكد من توفر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات، وضمان تدقيق المعلومات المحاسبية بدقة بين الأقسام، والتأكد من فعالية ضوابط الدخول والأمن الإلكتروني متوسطات حسابية تراوحت بين 4.07 و 4.13 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.773 و 0.856، وهي أيضاً ضمن مستوى التوافق المرتفع، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية دور المراجع الداخلي في دعم البنية المعلوماتية والرقابية للمصرف، وفي المقابل سجلت الفقرة المتعلقة بإعداد التقارير الدورية وتحليل المخاطر للإدارة العليا أقل متوسط حسابي نسبياً بلغ 4.03 بانحراف معياري 0.935، إلا أنها بقيت ضمن مستوى التوافق المرتفع، وهو ما يؤكد إدراك أفراد العينة للدور المهم الذي يؤديه المراجع الداخلي في إعداد التقارير وتحليل المخاطر لدعم القرارات الإدارية، وبشكل عام تعكس هذه النتائج الدور الفاعل الذي يقوم به المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال المؤسسية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر بما يسهم في تحسين مستوى الشفافية وكفاءة إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

4-8 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعلى أساس الفرضية التالية:

■ الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

▪ الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.

جدول رقم (20) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المعنوية المشاهدة	Kolmogorov-Smirnov	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البعد
0.200	0.059	0.402	4.29	تعزيز الحوكمة المؤسسية
0.173	0.063	0.486	4.20	تقيم الاستراتيجية المؤسسية
0.144	0.094	0.489	4.21	تقييم المخاطر
0.121	0.105	0.508	4.18	تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية

من نتائج الجدول السابق رقم (20)، يتبين ان قيم مستوى المعنوية المشاهدة لكل الأبعاد أكبر من 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنه يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعمل في اختبار فرضيات الدراسة.

4-9 اختبار فرضيات الدراسة:

▪ الفرضية الرئيسية: للمراجع الداخلي دور فعال في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

4-9-1 الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (21) نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة داخل المؤسسة وفقاً لإطار (COSO ERM)

الفرضية	حجم المجتمع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.	105	4.29	0.402	32.903	< 0.001

يبين جدول (21) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من الفرضية المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في نطاق الحوكمة والثقافة داخل المؤسسة وفقاً لإطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.29 بانحراف معياري قدره 0.402، وهو متوسط مرتفع يشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود دور مهم للمراجع الداخلي في هذا المجال، كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة 32.903 عند حجم عينة قدره 105 مفردة، وهي قيمة مرتفعة إحصائياً، في حين جاء مستوى الدلالة أقل من 0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في نطاق الحوكمة والثقافة داخل المؤسسة وفقاً لإطار COSO ERM، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في نطاق الحوكمة والثقافة في المصارف التجارية الليبية، وتعكس هذه النتيجة الأهمية الكبيرة للمراجعة الداخلية في دعم مبادئ الحوكمة المؤسسية وترسيخ الثقافة التنظيمية المرتبطة بإدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية.

4-9-2 الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (22) نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تقييم مدي توافق الاستراتيجية وتحديد الأهداف مع إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية	105	4.20	0.486	25.324	< 0.001

يبين جدول (22) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من الفرضية المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية، وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.20 بانحراف معياري قدره 0.486، وهو متوسط مرتفع يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود دور مهم للمراجع الداخلي في مواءمة الاستراتيجية المؤسسية مع متطلبات إدارة المخاطر، كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة 25.324 عند حجم عينة قدره 105 مفردة، وهي قيمة مرتفعة إحصائياً، في حين جاء مستوى الدلالة أقل من 0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في هذا المجال، وتدل هذه النتيجة على

أهمية الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في دعم عملية التخطيط الاستراتيجي وضمان توافق الأهداف المؤسسية مع متطلبات إدارة المخاطر داخل المصارف التجارية الليبية، بما يساهم في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بفعالية.

4-9-3 الفرضية الفرعية الثالثة:

• الفرضية الصفرية: لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تحديد وتقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (23) نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفقاً لإطار (COSO ERM)

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية	105	4.21	0.489	25.334	< 0.001

يبين جدول (23) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من الفرضية المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.

، وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.21 بانحراف معياري قدره 0.489، وهو متوسط مرتفع يعكس اتفاق أفراد العينة على أهمية الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في تحديد المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي وتقييمها، كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة 25.334 عند حجم عينة قدره 105 مفردة، وهي قيمة مرتفعة إحصائياً، في حين جاء مستوى الدلالة أقل من 0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط

الفرضي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تحديد وتقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية لتعزيز مستوى الأداء المؤسسي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في هذا المجال، وتشير هذه النتيجة إلى أن المراجعة الداخلية تسهم بصورة واضحة في دعم عملية تقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي وتعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية، الأمر الذي يساعد المصارف التجارية الليبية على تحسين مستوى الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.

4-9-4 الفرضية الفرعية الرابعة:

•الفرضية الصفرية: لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM).

•الفرضية البديلة: يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM).

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، إذ كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (24) نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية	105	4.18	0.508	23.767	< 0.001

يبين جدول (24) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من الفرضية المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية، وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر وفقاً لإطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.18 بانحراف معياري قدره 0.508، وهو متوسط

مرتفع يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أهمية الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في دعم قنوات الاتصال المؤسسية وتعزيز التقارير المرتبطة بإدارة المخاطر، كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة 23.767 عند حجم عينة قدره 105 مفردة، وهي قيمة مرتفعة إحصائياً، في حين جاء مستوى الدلالة أقل من 0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في هذا المجال، وتشير هذه النتيجة إلى أن المراجعة الداخلية تسهم بشكل واضح في تحسين تدفق المعلومات وتعزيز التواصل المؤسسي وإعداد التقارير المرتبطة بإدارة المخاطر، بما يدعم اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ويعزز فاعلية نظم إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

4-9-5 الفرضية الرئيسية:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية البديلة: يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (OSO ERMC) في المصارف التجارية الليبية.
- لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، إذ كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (25) نتائج اختبار t لاختبار دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً

لإطار (COSO ERM)

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO ERM)	105	4.22	0.413	30.279	< 0.001

يبين جدول (25) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للتحقق من الفرضية الرئيسية المتعلقة بدور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفقاً لإطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية، وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.22 بانحراف معياري قدره 0.413، وهو متوسط مرتفع يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود دور مهم وفعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر داخل المصارف، كما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة 30.279 عند حجم عينة بلغ 105 مفردة، وهي قيمة مرتفعة إحصائياً، في حين جاء مستوى الدلالة أقل من 0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM داخل المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في هذا المجال، وتدل هذه النتيجة على الأهمية الكبيرة التي تؤديها المراجعة الداخلية في دعم وتقييم ممارسات إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، بما يسهم في تعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتحسين القدرة المؤسسية للمصارف التجارية الليبية على التعامل مع المخاطر المحتملة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

4-10 عرض نتائج التحليل الإحصائي:

أظهرت نتائج الدراسة وجود إدراك مرتفع لدى أفراد العينة في المصارف التجارية الليبية للدور الذي يؤديه المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM. فقد بينت النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول أن للمراجع الداخلي دوراً بارزاً في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية، إذ جاء المتوسط العام مرتفعاً جداً، مما يعكس مساهمة المراجعة الداخلية في دعم الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم كفاءة العاملين، ومراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة، وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية.

كما أظهرت نتائج التساؤل الثاني أن المراجع الداخلي يسهم بدرجة كبيرة في تقييم مدى توافق الاستراتيجية المؤسسية وتحديد الأهداف مع متطلبات إدارة المخاطر، وذلك من خلال

المشاركة في تحديد وتحليل المخاطر المحتملة، وضمان توافق التقارير المالية مع المعايير المعتمدة، إضافة إلى تقييم التغيرات المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثالث، بينت النتائج أن للمراجع الداخلي دوراً مهماً في تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي، إذ يسهم في فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من واقعية أهداف الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء العام للمصرف، إضافة إلى تعزيز وعي الإدارة العليا بالمخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي.

كما أوضحت نتائج التساؤل الرابع أن المراجع الداخلي يؤدي دوراً مهماً في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في المصارف التجارية الليبية في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير، وذلك من خلال ضمان وجود قنوات اتصال فعالة لنقل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، ودعم التواصل مع مجلس الإدارة، وإعداد التقارير الدورية التي تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المناسبة.

وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث كانت جميع مستويات الدلالة أقل من (0.001)، مما أدى إلى رفض جميع الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة، وهذا يؤكد وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة والثقافة المؤسسية، وتقييم توافق الاستراتيجية مع إدارة المخاطر، وتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي، إضافة إلى تعزيز قنوات الاتصال وإعداد التقارير المرتبطة بإدارة المخاطر.

كما أكدت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM داخل المصارف التجارية الليبية بشكل عام.

-تفسير النتائج:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي كالآتي:
- (5) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الحوكمة والثقافة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية.
- (6) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق الاستراتيجية وتحديد الأهداف في المصارف التجارية الليبية.
- (7) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM على تعزيز مستوى الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الليبية.
- (8) يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM في نطاق قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير في المصارف التجارية الليبية.

- التوصيات:

- (1) تعزيز دور إدارات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية ومنحها الاستقلالية الكافية للقيام بمهامها بكفاءة.
- (2) تبني وتفعيل تطبيق إطار COSO ERM بشكل أكثر شمولاً داخل المصارف لتعزيز فاعلية إدارة المخاطر المؤسسية.
- (3) توفير برامج تدريبية مستمرة للمراجعين الداخليين لتنمية مهاراتهم في مجالات إدارة المخاطر والتدقيق القائم على المخاطر.
- (4) تطوير نظم المعلومات والاتصال داخل المصارف بما يدعم سرعة ودقة تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر.
- (5) تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية من خلال زيادة وعي الإدارة العليا والعاملين بأهمية إدارة المخاطر.

الخلاصة

تتويجاً لهذا الجهد العلمي، وتأسيساً على ما دارت حوله فصول هذه الدراسة، تأتي هذه الخاتمة الشاملة لتقدم قراءةً بليغةً ورؤيةً كليةً لجوهر البحث ومخرجاته، ولقد انطلقت هذه الدراسة من واقعٍ اقتصادي ومصرفي ليبي يمرّ بمتغيرات متسارعة وأزمات مركبة، فرضت على المؤسسات المالية ضرورة إيجاد مصدّات رقابية متطورة للتنبؤ بالمخاطر وإدارتها، وتجلّى ذلك في تبني الأطر الدولية الحديثة، وعلى رأسها إطار إدارة مخاطر المؤسسات (COSO ERM)، وفي هذا السياق، سعت الدراسة بشكلٍ حثيثٍ إلى سبر أغوار الدور الحقيقي والمأمول للمراجع الداخلي كصمام أمان ورقيب استراتيجي داخل المصارف التجارية الليبية.

وقد كشفت القراءة التحليلية والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة عن حقيقة أكاديمية وعملية راسخة؛ مفادها أن المراجع الداخلي لم يعد مجرد أداة تتبع تقليدية لكشف الأخطاء والالتزام الشكلي، بل تحوّل إلى شريك استراتيجي فاعل يمتد أثره إلى عمق العملية الإدارية والرقابية للمصرف؛ إذ أثبتت المؤشرات الإحصائية بدلالات قاطعة مساهمة المراجعة الداخلية الجوهرية في ترسيخ بيئة حوكمة متينة تساند الإدارة العليا، وبناء ثقافة تنظيمية واعية بالمخاطر بين العاملين، ولم يقتصر هذا الدور على الجوانب الرقابية البحتة، بل امتد ليتكامل مع صياغة الاستراتيجيات وتحديد الأهداف المؤسسية، لضمان مواءمتها مع المخاطر التي تواجهها المصارف، فضلاً عن دورها المحوري في فحص ومراقبة مؤشرات الأداء الحيوية، وتقييم قدرة المصرف على الصمود أمام التقلبات المالية والتشغيلية.

إن الأهمية البالغة التي تكتسبها المراجعة الداخلية - كما أظهرتها نتائج هذه الدراسة - تكمن في قدرتها على تفعيل قنوات الاتصال المؤسسية، سواء أكانت داخلية بين القطاعات المختلفة، أم خارجية مع الأطراف ذات العلاقة ومجلس الإدارة؛ حيث يقع على عاتق المراجع الداخلي مسؤولية صياغة تقارير دورية شفافة تتسم بالدقة والموضوعية، لتكون بمثابة البوصلة التي تسترشد بها الإدارة العليا لاتخاذ قرارات تشغيلية واستراتيجية رشيدة تجنّب المصرف العثرات المالية.

وبناءً على هذه الرؤية الكلية، فإن هذه الدراسة تخلص إلى أن نجاح المصارف التجارية الليبية في مواجهة تحديات المستقبل يرتبط بشكل مباشر بمدى تبني القيادات المصرفية للهوية

الوظيفية الحديثة للمراجع الداخلي، وتفعيل دوره كأداة فاعلة في دعم الحوكمة وإدارة المخاطر وتحسين جودة القرارات، والتي تجمع بين "الحماية الرقابية"، و"الاستشارة الاستباقية"، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل حقيقي وممنهج لمتطلبات إطار (COSO ERM)، بالتوازي مع ضمان الاستقلال التام والدعم التنظيمي والمهني لإدارات المراجعة الداخلية، وتطوير بنيتها التقنية والمعلوماتية لمواكبة التحول الرقمي.

ختاماً، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد قدمت مساهمة علمية جادة تضاف إلى المكتبة المحاسبية والرقابية، وأن تفتح آفاقاً جديدة للباحثين والمهنيين نحو تطوير الممارسات المصرفية في البيئة الليبية، بما يضمن استقرار القطاع المالي وتعزيز قدرته التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وما يشهده القطاع المصرفي من تطورات متسارعة في بيئة الأعمال والمخاطر الحديثة، تقترح الدراسة عدداً من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تشكل امتداداً علمياً للموضوع العام للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، وذلك على النحو الآتي:

- (1) دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- (2) دور المراجعة الداخلية في مواجهة مخاطر الجرائم الإلكترونية بالمؤسسات المالية.
- (3) دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر العملات الرقمية والتعاملات الإلكترونية.
- (4) أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في المراجعة الداخلية على تحسين اكتشاف المخاطر المصرفية.
- (5) دور المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر في الحد من مخاطر الاحتيال المالي بالمصارف الليبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم

(1) سورة الأنفال، الآية 27.

ثانياً- المعاجم

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، 1999: "مختار الصحاح"، بيروت: دار الفكر. ص 93.

ثالثاً- المصادر العربية

-الكتب:

(1) جمعة، أحمد حلمي، 2005: "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

(2) الطائي، يوسف بن محمد، 2012: "الرقابة الداخلية وفق إطار "COSO ERM"، عمان: دار المسيرة.

(3) العبيدي، أحمد بن علي، 2014: "حوكمة الشركات ودور الرقابة الداخلية"، القاهرة: دار الفكر الجامعي.

(4) المحجوب، حميدة علي، 2015: "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية: المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، طرابلس: دار الكتب الوطنية.

(5) عبد الله، محمود حسن، 2016: "إدارة المخاطر المؤسسية"، عمان: دار اليازوري .

(6) سليمان، محمد عبد الرحمن، 2017: "إدارة المخاطر: مدخل استراتيجي". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

(7) يوسف، خالد عبد الكريم، 2018: "إدارة المخاطر في المنظمات الحديثة"، القاهرة: دار النهضة العربية.

(8) حسين، علي محمود، 2019: "التحليل الاستراتيجي للمخاطر"، عمان: دار صفاء.

(9) النجار، إبراهيم عبد الله، 2020: "إدارة المخاطر الحديثة وفق COSO ERM"، القاهرة: دار التعليم الجامعي.

-المقالات والبحوث العلمية:

- (1) جينسن، مايكل سي، وميكليينغ، ويليام هـ، 1976: "نظرية الشركة: السلوك الإداري"، تكاليف الوكالة وهيكل الملكية، مجلة العلوم المالية، المجلد 3، العدد 4، ص 305-360.
- (2) النونو، كمال محمد سعيد كامل، 2009: "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 4، العدد 2، ص 207-234، 1431هـ-2009م.
- (3) عبد السلام، أبو سرعة، 2010: "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية"، القاهرة: دار النشر غير محددة.
- (4) بو صبيح، عبد الرزاق، 2017: "دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية".
- (5) دليلة، ولخضر، 2017: "دور المراجعة الداخلية في دعم اتخاذ القرار وتحسين إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(2)، 55-78. الجزائر.
- (6) الرمحي، نضال محمد، 2017: "قياس مدي تطبيق عمل (COSO) للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"، مقالة علمية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، المجلد 17، العدد 2، عمان، الأردن.
- (7) حمودة، خالد أحمد، حسن، فاطمة شادي، وحمودة، زهرة عبد السلام، 2018: "دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 5، ص 45-64.
- (8) بن هنية، وعبد القادر، 2019: "دور المراجع الداخلي في تفعيل عملية اتخاذ القرار".
- (9) عبد اللاوي، يحيى، وضيف الله، محمد الهادي، 2019: "فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين والداخليين"، مجلة رؤى اقتصادية، 9(2)، ص 393-410، جامعة الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- (10) محمود، وائل حسين محمد، 2020: "مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية"، الفكر المحاسبي، 24(1)، ص 624-684.
- (11) المرحبي، حنان حسن، 2020: "الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة، مجلة كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- (12) المرحبي، حنان حسن، 2020: "حوكمة: الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة"، مجلة المحاسبة، المجلد 21، العدد 63، ص 1-21، الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية.
- (13) زويلف، إنعام محسن، وعليان، نها سمير، 2021: "أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 35(1)، ص 99-121.
- (14) عادل، 2021: "تحليل دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في القطاع الخاص الليبي"، مقالة بحثية، المجلد 17، العدد 1، جامعة مصراته، ليبيا.
- (15) عادل، محمد أحمد، 2021: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM"، مجلة الدراسات المحاسبية، 12(3)، ص 45-70.
- (16) عادل، محمد عبد الله أحمد، 2021: "دور المراجع الداخلي في تقييم وتطوير إدارة المخاطر في المؤسسات الحديثة: التحديات بين الدور الرقابي والدور الاستشاري"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 16(2)، ص 145-172. مصر.
- (17) مطر، ليث علي، 2021: "مفهوم المخاطر ومعايير تصنيفها في ضوء المعايير الدولية"، مجلة دراسات محاسبية وإدارية، 13(1)، ص 1-20. الأردن.
- (18) سالم، فتحي موسى، والعشبي، منصور محمد، والجازوي، صالح أبوبكر، 2021: "مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا"، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة - بنغازي، 2(2)، ص 202-217.
- (19) الحاج، محمد عبد الله، والمغري، أحمد حسن، 2022: "ممارسات المراجعة الداخلية في الأسواق الناشئة: أدلة من مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 14(2)، ص 55-78.

(20) مراد، رمضان، 2022: "دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 32(2)، ص580-628.

(21) الشنتوي، إدريس محمد، 2023: "دور المراجعة الداخلية في تقييم نظم الرقابة الداخلية: دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 15(2)، 95-125، ليبيا.

(22) عبد الستار، ميار عبد الحكيم عبد، هاشم، هبة جمال، الفقي، رشا علي إبراهيم، 2023: "دور المراجع الداخلي في تفعيل آليات حوكمة التحول الرقمي وأثره على إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 14، العدد 2، ص2284.

(23) خلاط، جميل محمد، وساسي، مصطفى أفطوحة، ومسعود، فاطمة محمد سعد، 2023: "مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، 3(6)، ص197-221.

(24) خيرية المشاي، 2024: "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء مع إطار COSO للرقابة الداخلية: دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالشركة العامة للكهرباء في ليبيا"، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد 3، العدد 2، ليبيا، ص295-320.

(25) الزيدي، أحمد علي، وآخرون، 2024: "دور المراجع الداخلي في دعم الاستدامة الرقمية للشركات: دراسة تحليلية في ضوء التحول الرقمي وإدارة المخاطر"، مجلة الدراسات المحاسبية والإدارية، 18(1)، ص33-58. دولة الإمارات العربية المتحدة

(26) فضل الله، عماد عبد الله فضل الله، والعريبي، نبيل أمجيد الشريف العريبي، 2024: "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم الميزة التنافسية بالمصارف التجارية الليبية: دراسة استطلاعية على المصارف الليبية"، المجلة الدولية لجامعة الزيتونة للنشر العلمي، 19(1)، ص306-344، جامعة الزيتونة: ISSN: 2958-8537.

-الرسائل العلمية:

- 1) بريجة فتيح، 2016: "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية مع منظور COSO: دراسة حالة بيات كاترينغ"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 2) هيا، مروان أحمد، 2016: "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM: دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 3) دليلة، عدة بن عطية، 2017: "دور المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (BEA) لولاية مستغانم"، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المحاسبة والمالية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، ص 37-43.
- 4) القصير، ابتسام محمود وحسين طارق، 2019: "مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراته"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا.
- 5) قادري، زين الدين، ورحال، مهدي معمر، 2020: "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO: دراسة عينة من آراء محاسبين ومدققين داخليين عاملين بالمؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- 6) عبد الغفار، نورهان السيد محمد، 2021: "أثر تفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر وفق إطار COSO على تحسين مستوى جودة المراجعة وانعكاساته على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية"، المعهد العالي للعلوم الإدارية، مدينة الثقافة والعلوم، السادس من أكتوبر، مصر.
- 7) عبد القادر، ربيع، 2021: "دور المراجع الداخلي في تحسين إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية في الجزائر"، جامعة

قاصدي مرباح، وقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الداخلية، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر.

(8) محبوب، نسيم، 2021: "دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق الهيكل COSO على أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ميناء الجزائر EPAL"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

(9) حداد، غالب زياد جمال، 2022: "أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

(10) أحواس، محمد رمضان محمد، 2023: "مدى توافق متطلبات نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات وإطار (COSO) للرقابة الداخلية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

(11) أحواس، محمد رمضان محمد، 2023: "مدى توافق متطلبات نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات وإطار (COSO) للرقابة الداخلية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

(12) كريم، محمد علي، 2023: "تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف الليبية: دراسة على المصارف التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا.

(13) إسلام، محمد، وصداقة، زينب، ورحيل، خالد، 2024: "أثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة المصرف التجاري الوطني الليبي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 11، العدد 1، ص 60-79.

-المؤتمرات والدوريات:

(1) مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2021: "أثر قانون ساربانيس-أوكسلي في تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية في الشركات المساهمة"، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 6(1)، 85-102. الجزائر.

(2) قسم الدراسات الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023: "إطار إدارة المخاطر المؤسسية (COSO ERM) ودوره في تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (ندوة علمية)"، جامعة كربلاء، العراق.

-المواقع الإلكترونية:

- 1) حواش، حسين، 7 ديسمبر 2023: "خمس عيوب رئيسية في إطار COSO: تحليل نقدي مع حلول مقترحة"، شركة الأمل الشريف للبلاستيك، ليبيا.
- 2) شركة إسناد للاستشارات المالية، ب.ت: "مهام المراجعة الداخلية وخصائصها وإجراءات عملها"، موقع شركة إسناد للاستشارات المالية، تم الاسترجاع في 17 أغسطس 2025 من: <https://www.esnadadvisory.sa>

رابعاً - المراجع الأجنبية

- 1) al Journal of Accounting and Financial Reporting, 13(1), 55–78. United Kingdom.
- 2) Alkubaisi, Abdulsattar A. J., 2017: The Importance of (COSO-ERM) Model Implementation in Enhancing the Effectiveness of Internal Control Systems in the Jordanian Commercial Banks (Field Study). The World Islamic Sciences and Education University, Jordan.
- 3) Antonov, V. V., & Konev, K. A., 2022: Decision support system for the business process of internal audit of enterprise quality. Ontology of Designing, 12(1), 106–116.
- 4) Anwita, 2024: COSO ERM framework: Key components and implementation guide.
- 5) Arena, M., Arnaboldi, M., & Azzone, G. (2022). Internal audit effectiveness and its relationship with ERM implementation. Managerial Auditing Journal, 37(4), 512–530.
- 6) Chen Liu, Min Ho, 2023: The Impact of COSO ERM Framework on Internal Auditors' Risk Management Practices: A Study of Asian Firms".
- 7) Demirović, L., Isaković-Kaplan, Š., & Proho, M. (2021). Internal audit risk assessment in the function of fraud detection. Journal of Forensic Accounting and Fraud Investigation, 3(1), 45–60.
- 8) Elhaj, Mohammed Ali, & Elmagrhi, Mohamed Hassan. (2022). The role of internal audit in enhancing risk management practices: Evidence from banks in the Middle East and North Africa. Journal of Financial Reporting and Accounting, 20(3), 412–436. United Kingdom.
- 9) Institute of Directors in Southern Africa. (n.d.). Evaluation of the Internal Audit Function. PSACF Secretariat, Institute of Directors in Southern Africa

- 10) Institute of Internal Auditors. (2017). The International Professional Practices Framework (IPPF). Altamonte Springs, FL: IIA.
- 11) Jaber, Taha Ahmad, Shah, Sabarina Mohammed, Mustapha, Mazlina, Johari, Jalila, & Ali, Furman. (2026). Internal audit integration with risk management: A comprehensive bibliometric analysis (1990–2023). *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 22(1), 27–60.
- 12) Jensen, Michael C., & Meckling, William H. 1976: Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. North-Holland Publishing Company.
- 13) John P. Stewart, Sarah L. Whitman, 2021: The Role of Internal Audit in Risk Management: A Case Study of COSO ERM Implementation".
- 14) Kassie, W. D. 2021: Bank specific determinants of internal audit effectiveness: Evidence from private banks in Ethiopia. *European Journal of Business and Management*, 13(10), 16–27. Retrieved from <https://>
- 15) Kassie, Workneh Dilie. 2021: Bank Specific Determinants of Internal Audit Effectiveness: Evidence from Private Banks in Ethiopia. *European Journal of Business and Management*, Vol. 13, No. p5-20. DOI: 10.7176/EJBM/13-5-0.
- 16) Michael Jameson, Laura Edwards, 2022: Internal Audit Effectiveness and COSO ERM: Evidence from European Corporations".
- 17) United States.

- 18) The Institute of Internal Auditors. (2025, August 13). History of Internal Auditing and the Role of IIA in Developing the Profession. The Institute of Internal Auditors (IIA).
- 19) The Institute of Internal Auditors, 2025: August 13, Institute of Internal Auditors. In Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Institute_of_Internal_Auditors

الملاحق

الملحق (1)

أسماء لجنة تحكيم الاستبانة

أسماء السادة المحكمين لاستمارة الاستبيان:

الدرجة العلمية	مكان العمل	التخصص	الاسم	ت
أستاذ مشارك	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة	المختار إ محمد كريمه	1
أستاذ	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة حكومية	طارق المهدي مامي	2
أستاذ مشارك	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة إدارية	خليفة إبراهيم ميلاد	3
أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة	سالم محمد عمر عمارة	4
أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الساحل الغربي	محاسبة	عيسى عبد الله الغنودي	5
أستاذ مشارك	جامعة صبراتة - كلية الاقتصاد	محاسبة مالية	محمد الطيب الشريف	6
أستاذ مساعد	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	محاسبة	مروة محمد الزروق	7

الملحق (2)
الاستبانة في الصّورة الأولى



إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد - شعبة المحاسبة

استبيان آراء المحكمين

الاستبيان في صورته الأولى

السيد الدكتور:.....المحترم.

التخصص:.....

مكان العمل:.....

الدرجة العلمية:.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يعتزم الباحث القيام بدراسة عنوانها: " دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)"، ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء استمارة استبيان ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال، نتمنى تعاونكم في إبداء آرائكم وملاحظاتكم السديدة في مدى صلاحية الاستمارة من حيث:

- سلامة اللغة والصياغة، ومناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة.
- ملائمة الفقرات للمجال الموجود فيه.
- التعديل بالحذف والإضافة أو التغيير أو نقل الفقرات بما ترونه مناسب للمجالات، وستكون بدائل الإجابة كالتالي: (أوافق - أوافق بشدة - أوافق إلى حد ما - لا أوافق - لا أوافق بشدة).

ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام

الباحث

حاتم محمد عمار قريصية

القسم الأول - المعلومات العامة

1- المؤهل العلمي:

- ☐ دبلوم متوسط
- ☐ دبلوم عالي
- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

2- المسمى الوظيفي:

- ☐ محاسب
- ☐ مدير مالي
- ☐ مراجع مالي
- ☐ رئيس قسم المراجعة
- ☐ مدير المراجعة الداخلية
- ☐ أخرى: _____

3- سنوات الخبرة:

- ☐ من 1 إلى أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات
- ☐ من 10 سنوات فأكثر

4- هل حصلت على دورات تدريبية في إدارة المخاطر؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

5- هل توجد لائحة محددة بدور وظيفة المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف

التجارية الليبية؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

القسم الثاني - العبارات الخاصة بموضوع الدراسة

الفقرات التالية تعبر عن دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار، COSO ERM الرجاء تعبئة درجة موافقتك على كل فقرة من هذه الفقرات.

م	البيان	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
المحور الأول: التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية وفق إطار (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.					
1	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم كفاءة وخبرة العاملين والحد من مخاطر القصور الوظيفي.				
2	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين جودة الإجراءات المؤسسية والحد من المخاطر التشغيلية.				
3	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة في القطاع المصرفي من خلال التحقق المستمر من فعالية خطة الطوارئ وكيفية إدارتها لجميع المخاطر المحددة.				
4	يعمل المراجع الداخلي على تعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية وجودة أدائها من خلال الرقابة المستمرة وتحسين الإجراءات الداخلية.				
5	يعزز إتقان المراجع الداخلي لإدارة المخاطر الحوكمة المؤسسية من خلال ضمان دقة العمليات المالية وتقليل المخاطر التشغيلية، بما يدعم الشفافية والمصادقية للبيانات.				
6	يسهم التحقق من توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة ووجود أسس للرقابة والمساءلة في القطاع المصرفي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال كفاءة اتخاذ القرار وتقليل المخاطر التشغيلية.				
7	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال مراجعة القواعد الإرشادية وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة.				
8	يقوم المراجع الداخلي بدور فعال في التأكد من التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والقيم الأخلاقية بالشكل الذي يضمن				

					ويعزز الحوكمة المؤسسية.	
					يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال ضمان صحة ودقة التسجيل في السجلات والمستندات والملفات.	9
					يعمل المراجع الداخلي بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط ورصد المخاطر وتحليلها بالشكل الذي يدعم ويعزز الحوكمة المؤسسية.	10
المحور الثاني: التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم مدى توافق الاستراتيجية المؤسسية مع إدارة المخاطر وفق COSO (ERM) في المصارف التجارية الليبية						
					يشارك المراجع الداخلي في تحديد وتحليل وتصنيف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.	1
					يساهم المراجع الداخلي في ضمان توافق التقارير المالية الخارجية مع المعايير المحاسبية المعتمدة بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.	2
					يعمل المراجع الداخلي على اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة وضمان تحقيق أهداف الامتثال.	3
					يضمن المراجع الداخلي على أن تكون عمليات إدارة المخاطر متوافقة مع رؤية وأهداف الاستراتيجية المؤسسية بما يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها بفاعلية ويقلل من المخاطر التي قد تعيق تنفيذ الاستراتيجية.	4
					يساهم المراجع الداخلي في تصنيف المخاطر المحتملة حسب الأولوية والأثر المحتمل على الاستراتيجية المؤسسية.	5
					يعمل المراجع الداخلي على تحديد وتقييم التغييرات التي قد تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التغييرات في البيئة الخارجية.	6
					على المراجع الداخلي التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والتوجيهات الصادرة عن الجهات الداخلية والخارجية.	7
					يضمن المراجع الداخلي استخدام نتائج الرقابة الداخلية في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة.	8

					9	يقيم المراجع الداخلي تأثير الاستراتيجية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصرف ضمن إطار إدارة المخاطر.
					10	يساهم المراجع الداخلي في تقييم درجة مرونة الاستراتيجية المؤسسية واستجابتها للتغيرات في مستويات المخاطر.
المحور الثالث: معرفة دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفق (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.						
					1	يتجلى دور المراجع الداخلي في فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
					2	يتوفر لدى المراجع الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها.
					3	يضمن المراجع الداخلي شمول جميع العمليات والأنشطة عند تقييم المخاطر المرتبطة بالأداء.
					4	يعمل المراجع الداخلي على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.
					5	يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات لمعالجة وتحسين الأداء العام للمصرف.
					6	يساهم المراجع الداخلي في دمج إدارة المخاطر مع استراتيجية المصرف من خلال التقييم المستمر وتحديد الثغرات وتقديم رؤى مستقلة لضمان فعالية الضوابط.
					7	يعمل المراجع الداخلي على مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.
					8	يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية لتجنب تضارب المصالح.
					9	يعمل المراجع الداخلي على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.
					10	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز وعي الإدارة العليا بالمخاطر المرتبطة بالأداء المؤسسي وأثرها على تنفيذ الاستراتيجية.
المحور الرابع: الكشف عن دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.						
					1	يبرز دور المراجع الداخلي بالتأكد من وجود قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومة الخاصة بأية مخالفة

					واختراقات.	
					يعمل المراجع الداخلي على التأكد من توفر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في القطاع المصرفي.	2
					يقوم المراجع الداخلي بدعم وتعزيز قنوات الاتصال مع مجلس الإدارة من خلال نقل نتائج أعمال المراجعة بموضوعية واستقلالية بما يضمن تعزيز فعالية إدارة المخاطر.	3
					يساهم المراجع الداخلي بفاعلية في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة العليا من خلال دعم قنوات الاتصال وإعداد تقارير مالية وتشغيلية مستقلة.	4
					يعمل المراجع الداخلي على ضمان تدفق المعلومات المحاسبية بدقة بين الأقسام من خلال وسائل الاتصال داخل المصرف.	5
					يقوم المراجع الداخلي بدور جوهري وفعال في دعم قنوات الإبلاغ عن المخالفات وضمان معالجة المعلومات بدقة وموضوعية ونقلها إلى الجهات المعنية.	6
					يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في إعداد التقارير الدورية وتحليل المخاطر للإدارة العليا بما يضمن اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.	7
					يقوم المراجع الداخلي بالاطلاع الكامل على السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يضمن توافق التطبيق مع المعايير المؤسسية.	8
					يقوم المراجع الداخلي بدور فعال ومحوري في متابعة ومراقبة وحماية الأنظمة الإلكترونية الداخلية والتأكد من فعالية ضوابط الدخول المصرح بها بالشكل الذي يضمن عدم اختراقها وتطبيق ضوابط الأمن الإلكتروني بشكل أكثر دقة وموضوعية.	9
					يقوم المراجع الداخلي بمراقبة عملية نشر المعلومات للأطراف الخارجية على موقع المصرف والتأكد من دقة وسلامة الربط الشبكي بين الفروع بما يعزز تدفق المعلومات وضمان دقتها وموثوقيتها.	10

الملحق (3)
الاستبانة في الصّورة النّهائية



إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

السيد/ الموظف - السيدة / الموظفة

.... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كما إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي، ويساعد في بيان دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM ، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية وفق إطار (COSO ERM).
- التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم مدى توافق الاستراتيجية المؤسسية مع إدارة المخاطر وفق (COSO ERM).
- معرفة دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء المؤسسي وفق (COSO ERM).
- الكشف عن دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر (COSO ERM).

.... ولكم مني فائق الاحترام والتقدير

الباحث: حاتم محمد عمار قريصية

القسم الأول: المعلومات العامة

(1) المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط. ☐ دبلوم عالي. ☐ بكالوريوس. ☐ ماجستير. ☐ دكتوراه.

(2) التخصص العلمي:

☐ محاسبة. ☐ إدارة أعمال. ☐ اقتصاد. ☐ تمويل ومصارف.

أخرى:.....

(3) المركز الوظيفي:

☐ مدير إدارة. ☐ مدير مالي. ☐ موظف. ☐ أخرى.

(4) الإدارة التابع لها:

☐ إدارة المخاطر. ☐ إدارة المراجعة. ☐ إدارة الائتمان. ☐ إدارة الحسابات.

(5) سنوات الخبرة:

☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات. ☐ من 10 إلى أقل من 20 سنة. ☐ من 20 سنة فأكثر.

القسم الثاني: العبارات الخاصة بموضوع الدراسة

الفقرات التالية تعبر عن دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO

ERM الرجاء تعبئة درجة موافقتك على كل فقرة من هذه الفقرات.

المحور الأول: التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية وفق إطار

(COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.

م	البيان	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة
1	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم كفاءة وخبرة العاملين والحد من مخاطر القصور الوظيفي.				
2	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين جودة الإجراءات المؤسسية بما يحد من المخاطر التشغيلية.				
3	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة في القطاع المصرفي من خلال التحقق من فعالية خطط الطوارئ وإدارة المخاطر.				
4	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز فعالية الحوكمة عبر الرقابة المستمرة وتحسين الإجراءات الداخلية.				
5	يدعم المراجع الداخلي إدارة المخاطر من خلال ضمان دقة العمليات المالية وتقليل المخاطر التشغيلية.				
6	يساعد وضوح توزيع المسؤوليات وتفويض الصلاحيات على تعزيز كفاءة اتخاذ القرار وتقليل المخاطر التشغيلية.				
7	يعزز المراجع الداخلي الحوكمة المؤسسية من خلال مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.				
8	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة من خلال التأكد من التزام الإدارة والموظفين بالقيم الأخلاقية.				
9	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال ضمان دقة التسجيل في السجلات والمستندات.				
10	يقيم المراجع الداخلي كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية بما يدعم الحوكمة المؤسسية.				

المحور الثاني: التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم مدى توافق الاستراتيجية المؤسسية مع إدارة المخاطر وفق (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية

م	البيان	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة
1	يشارك المراجع الداخلي في تحديد وتحليل وتصنيف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.				
2	يساهم المراجع الداخلي في ضمان توافق التقارير المالية مع المعايير المعتمدة بما يدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية.				
3	يساعد المراجع الداخلي في اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة.				
4	يضمن المراجع الداخلي توافق عمليات إدارة المخاطر مع رؤية وأهداف المؤسسة الإستراتيجية.				
5	يساهم المراجع الداخلي في تصنيف المخاطر المحتملة حسب الأولوية والأثر على الإستراتيجية.				
6	يعمل المراجع الداخلي على تقييم التغييرات المؤثرة في نظام الرقابة الداخلية والبيئة الخارجية.				
7	يتحقق المراجع الداخلي من مدي التزام المؤسسة بالقوانين والتوجيهات الداخلية والخارجية.				
8	يساهم المراجع الداخلي في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر باستخدام نتائج الرقابة الداخلية.				
9	يقيم المراجع الداخلي تأثير الإستراتيجية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي ضمن إطار إدارة المخاطر.				
10	يساهم المراجع الداخلي في تقييم درجة مرونة الاستراتيجية المؤسسية واستجابتها للتغيرات في مستويات المخاطر.				

المحور الثالث: معرفة دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأداء
المؤسسي وفق (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.

م	البيان	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة
1	يتجلى دور المراجع الداخلي في فحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.				
2	يملك المراجع الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها.				
3	يضمن المراجع الداخلي شمول جميع العمليات والأنشطة عند تقييم المخاطر المرتبطة بالأداء.				
4	يعمل المراجع الداخلي على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.				
5	يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات لمعالجة وتحسين الأداء العام للمصرف.				
6	يساهم المراجع الداخلي في دمج إدارة المخاطر مع استراتيجية المصرف.				
7	يعمل المراجع الداخلي على مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.				
8	يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية لتجنب تضارب المصالح.				
9	يعمل المراجع الداخلي على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.				
10	يساهم المراجع الداخلي في تعزيز وعي الإدارة العليا بالمخاطر المرتبطة بالأداء.				

المحور الرابع: الكشف عن دور المراجع الداخلي في تعزيز قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وإعداد التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر (COSO ERM) في المصارف التجارية الليبية.

م	البيان	درجة الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة
1	يتحقق المراجع الداخلي من وجود قنوات اتصال فعالة لتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والانحرافات.				
2	يعمل المراجع الداخلي على التأكد من توفر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في القطاع المصرفي.				
3	يقوم المراجع الداخلي بدعم وتعزيز قنوات الاتصال مع مجلس الإدارة من خلال نقل نتائج أعمال المراجعة بموضوعية واستقلالية بما يضمن تعزيز فعالية إدارة المخاطر.				
4	يساهم المراجع الداخلي بفاعلية في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة العليا من خلال دعم قنوات الاتصال وإعداد تقارير مالية وتشغيلية مستقلة.				
5	يعمل المراجع الداخلي على ضمان تدفق المعلومات المحاسبية بدقة بين الأقسام من خلال وسائل الاتصال داخل المصرف.				
6	يقوم المراجع الداخلي بدور جوهري وفعال في دعم قنوات الإبلاغ عن المخالفات وضمان معالجة المعلومات بدقة وموضوعية ونقلها إلى الجهات المعنية.				
7	يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في إعداد التقارير الدورية وتحليل المخاطر للإدارة العليا بما يضمن اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.				
8	يقوم المراجع الداخلي بالاطلاع الكامل على السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يضمن توافق التطبيق مع المعايير المؤسسية.				
9	يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في التأكد من فعالية ضوابط الدخول وضوابط الأمن الإلكتروني.				
10	يقوم المراجع الداخلي بمراقبة عملية نشر المعلومات للأطراف الخارجية على موقع المصرف والتأكد من دقة وسلامة الربط الشبكي بين الفروع.				

الملحق (4)
المراسلات الإدارية



التاريخ:
الموافق: 25/5/2025

الإشاري: 1709/74

السيد المحترم / مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب / جامعة الزاوية

بعد التحية ...

بالإشارة إلى مراسلتكم ذات الرقم الإشاري (1/521)

بتاريخ (2025/04/28 ف) بشأن تسجيل عنوان البحث

(دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار " coso erm " دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)

لطلاب / حاتم محمد عمار قريضية ، وذلك للحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير).

نفيدكم بأنه قد تم تسجيل البحث بمنظومة الحاسوب المعدة لهذا الغرض بإدارة الدراسات العليا بالوزارة تحت رقم (27121) وكذلك بمنظومة المكتبة الوطنية للعلوم والتقنية على النحو المبين أدناه .

عليه ... نأمل منكم إحالة نسخة من البحث للمكتبة الوطنية للعلوم والتقنية حال تخرج الطالب .

كما نؤكد على ضرورة إحالة نسخة من البحث على قرص اسطواني مضغوط و ذلك لبناء قاعدة بيانات تخص الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا بالوزارة .

الترتيب في الإشراف	الإستاذ المشرف / الدرجة العلمية	الطالب	الكلية / القسم	عنوان البحث
((6))	يوسف شعبان المبروك أستاذ مساعد	حاتم محمد عمار قريضية	كلية الاقتصاد / المحاسبة	دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار " coso erm " دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

علماً بأن البحث لا يتشابه مع أي اطروحات ماجستير أو دكتوراة مسجلة بالإدارة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عطية محمد لريش

مدير إدارة الدراسات العليا بالوزارة



رقم التسجيل في المنظومة	3107 / 25.h
الرقم الإشاري في المنظومة	

أ. منير علي البكوش

مدير المكتبة الوطنية للعلوم والتقنية بالهيئة

الليبية للبحث العلمي



هاتف: 00218 21 484 3457
هاتف: 00218 21 484 3252

www.mhesr.gov.ly

طرابلس - ليبيا



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف الوحدة المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحبيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث /حاتم محمد عمار قريصية.
أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. همزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

مسـودة إلى:
وكيل الجامعة لشؤون الطلبة
مكتب تنظيم والتأهيل
البيروت
مذكره 2026



الرقم الإشاري: ٢٠٢٦/٤/١

التاريخ: 2026/ 2 / 4 الموافق: 14 هـ

السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف الصحاري المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحسيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث /حاتم محمد عمار قريصية.
أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسالتة.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. حمزة الهادي كشلاف

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين



مسبورة إلى:
رئيس الجامعة للشؤون العلمية
مكتب التخطيط والتابعة
السيد: عبدالمكرم
2026م



الرقم الإشاري: ٢٠٢٦/٤/١

التاريخ: ٢٠٢٦ م الموافق: / / ١٤

السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف شمال إفريقيا المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحياكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء على الطلب المقدم من الباحث /حاتم محمد عمار قريصعة. احد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة برسائلكم.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. همزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمهنيين

م. ب. 16418 الزاوية
هاتف: 00218.23.7626384
فاكس: 00218.23.7626882
الموقع الإلكتروني: www.zu.edu.ly
البريد الإلكتروني: info@zu.edu.ly



السيد المحترم / مدير إدارة فروع مصرف التجاري الوطني المنطقة الغربية.

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحنيكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية وبناء
على الطلب المقدم من الباحث /حاتم محمد عمار قريصية.
أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، وهو في
مرحلة إعداد الرسالة _ الذي مفاده تسهيل مهمته في الحصول على البيانات الخاصة
برسالته.

عليه ...

نأمل ... مساعدة الباحث المعني للاطلاع والحصول على بعض البيانات
والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الرسالة .

شاكرين لكم حسن التعاون
والسـ عليكم ورحمة الله وبركاته —لام

د. حمزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

مصورة إلى
مركز الجامعة للشؤون العلمية
مكتب التخطيط والمناهج
الأكاديمية
عبدالكرام 2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIYA

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

المعطى رقم (22)

نموذج للمراجعة اللغوية.

أفيدكم أنا الأستاذ يحيى حسن الخرزوة تخصص لغة عربية، وأنا جامعة الزاوية
قد أطلعت على هذه الرسالة العلمية وعنوانها دور المراجع الداخلي في تقييم إمارة الخط ورفق
إطار COSOERM دراسة ميدانية على المصارف التجارية اللبنانية
جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة شعبة المحاسبة وقت مراجعتها
لغرضها، وأنها صارت جاهزة للمناقشة من هذه الناحية.

رقم الملف 092-6167078

الاسم: يحيى حسن الخرزوة

التاريخ 2026/4/13

التوقيع يحيى حسن الخرزوة

المصادقة على صحة وتوقيع المراجع اللغوي من المشرف.

الأستاذ المشرف: يحيى حسن الخرزوة

التوقيع يحيى حسن الخرزوة

التاريخ 2026/4/13



قرار رئيس الجامعة رقم ((525)) لسنة 2026 ميلادي

بشأن تشكيل لجنة علمية لمناقشة رسالة الإجازة العالية "الماجستير"

رئيس الجامعة

- بعد الاطلاع على الإعلان السنوي للمجلس الوطني الانتقالي الصادر في 2011/8/3 ميلادي.

- وعلى القانون رقم 12 لسنة 2010 ميلادي باصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية

- وعلى القانون رقم 18 لسنة 2010 ميلادي بشأن تنظيم التعليم ولائحته التنفيذية

- وعلى القانون رقم 4 لسنة 2020 ميلادي بشأن الجامعات.

- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2020 بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية

- وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 803 لسنة 2012 ميلادي. بشأن تفويض بعض الاختصاصات

- وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (723) لسنة 2021. بشأن تكليف مهام

- وعلى كتاب مدير إدارة الدراسات العليا والتدريس رقم 1/741 والمؤرخ في 2026/5/17 ميلادي

قرر

مادة ((1))

تشكيل لجنة علمية لمناقشة رسالة الإجازة العالية "الماجستير" المقدمة من السيد/

حاتم محمد عمار قريصة الطالب بالدراسات العليا بكلية الاقتصاد/ تخصص المحاسبة بعنوان

: (دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وفق إطار "COSO ERM" دراسة ميدالية على

المصارف التجارية الليبية). وتكون اللجنة من :

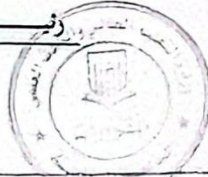
الاسم	الصفة	الجهة
1 يوسف شعبان المبروك	مشرف ومقرراً	جامعة - الزاوية
2 خليفة إبراهيم ميلاد	عضواً	جامعة - الزاوية
3 سالم محمد عمارة	عضواً	الأكاديمية الليبية - الساحل الغربي

مادة ((2))

ينفذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره

أ.د. عصام البدري ابوخصير

رئيس الجامعة



م 26 / 5 / 12

الموقع الإلكتروني :
www.zu.edu.ly

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research

University Of Zawia

General Administration



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

الإدارة العامة

الرقم الإداري: 533

14

الموافق

التاريخ: 17/5/2024

السيد // مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب ...

تحية طيبة وبعد،،،

نحيل إليكم قرار السيد / رئيس الجامعة رقم (525) لسنة 2026م،
بشأن تشكيل لجنة علمية لمناقشة الإجازة العالية "الماجستير" المقدمة
من السيد // حاتم محمد عمار قريصية الطالب بالدراسات العليا
كلية الاقتصاد تخصص " المحاسبة " وذلك حسب القرار المرفق.

" تفضلوا بأستلام واتخاذ ما يلزم بالخصوص "

والعمد عليكم سلام

عادل منصور الفراح

مدير مكتب شؤون الجامعة



كل فروع الكلية.
مكتب رئاسة الإدارة.
الدراسات العليا.
الطبابة والمعلمة.
المرزات المدر.
معد